مدخل إلى :

التقلبات الإقتصادية

دكتور

ياسر محمد جاد الله

دكتور

محمد غرس الدين

٢٠٠٥

بسم الله الرحمن الرحيم

وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون

صدق الله العظيم

الإهـــداء

**إلى من يعشـق العلـم ويقـدره **

تقديم الكتاب

لاشك أن موضوع التقلبات الاقتصادية من الموضوعات الشائكة التى تتطلب مستوى معين من التفكير الاقتصادى فيما يحدث من حولنا من أحداث سياسية واقتصادية وإجتماعية تنعكس على أداء الاقتصاد. فنجد تلك الأحداث يترتب عليها تقلبات عديدة فى أمور كثيرة قد تعصف باقتصاد ما فى فترة زمنية معينة، وتجعله يتخلف إلى الوراء لسنوات عديدة. وبالتالي كان لابد من دراسة وتحليل التقلبات الاقتصادية ومسبباتها وانعكاساتها الاقتصادية المختلفة بما يجعلنا قادرين على التعامل معها بالأسلوب العلمى المناسب، لنتمكن من القضاء عليها أو التعايش معها وفقاً للظروف المسيطرة.

ويعد هذا الكتاب مدخلاً أساسياً فى هذا الموضوع الشائك. ويتطلب من القارئ أن يكون لديه الدراية الكاملة بمبادئ الاقتصاد الكلى واقتصاديات النقود والبنوك، وبعض الخلفية الرياضية التى تمكنه من تتبع الكتاب بموضوعاته المختلفة. حيث يركز الكتاب على استخدام الأسلوبى الرياضي والبيانى فى العرض والتحليل بما يجعلنا نقترب من الواقع قدر الإمكان ونبتعد عن الإسهاب فى العرض النظرى الذى يصيب القارئ بالرتابة والملل.

و فى النهاية لا ندعى الكمال فالكمال لله وحده، ولكن ما جاء بهذا الكتاب ما هو إلا محاولة مبدئية فى هذا الموضوع المتشابك، تعقبها بإذن المولى مزيداً من التنقيح.

والله الموفق.

القاهرة فى يناير ٢٠٠٥

محتويات الكتاب

م	الموضوع	الصفحة
١	**الفصل الأول** **التقلبات الاقتصادية: المفاهيم الأساسية**	
١/١	مقدمه	٢٠
١/٢	مفهوم التقلبات الاقتصادية	٢٠
١/٣	خصائص الدورات	٢٦
١/ ٤	أسباب تقلب الناتج الكلى	٣٠
١/٤/١	استخدامات الناتج عبر الزمن	٣٠
١/٤/٢	الانتشار الدولى للتقلبات الاقتصادية	٣١
١/٤/٣	تقلبات الناتج عبر المواسم المختلفة	٣٢
١/٥	حقيقية الدورة	٣٣
٢	**الفصل الثانى** **النموذج الأساسى للتقلبات الاقتصادية**	
٢/١	مقدمه	٤١
٢/٢	منحنى الطلب الكلى	٤٢

م	الموضوع	الصفحة
١/٢/٢	الإنفاق الاستهلاكي والمستوى العام للأسعار (أثر الثروة)	٤٤
٢/٢/٢	الإنفاق الاستثماري والمستوى العام للأسعار (أثر معدل الفائدة)	٤٤
٣/٢/٢	صافي الصادرات والمستوى العام للأسعار (أثر معدل الصرف)	٤٥
٣/٢	انتقال منحنى الطلب الكلى	٤٦
١/٣/٢	تأثير الإنفاق الاستهلاكى على انتقال منحنى الطلب الكلى	٤٧
٢/٣/٢	تأثير الإنفاق الاستثمارى على إنتقال منحنى الطلب الكلى	٤٧
٣/٣/٢	تأثير الإنفاق الحكومى على انتقال منحنى الطلب الكلى	٤٩
٤/٣/٢	تأثير صافى الصادرات على انتقال منحنى الطلب الكلى	٤٩

م	الموضوع	الصفحة
٢/٤	منحنى العرض الكلى	٥٠
٢/٤/١	انتقال منحنى العرض الكلى	٥١
٢/٤/١/١	تأثير العمل على انتقال منحنى العرض الكلى	٥٢
٢/٤/١/٢	تأثير رأس المال على انتقال منحنى العرض الكلى	٥٣
٢/٤/١/٣	تأثير الموارد الطبيعية على انتقال منحنى العرض الكلى	٥٣
٢/٤/١/٤	تأثير المعرفة التكنولوجية على انتقال منحنى العرض الكلى	٥٣
٢/٥	التوازن فى السوق على المستوى الكلى فى الأجل الطويل	٥٤
٢/٦	منحنى العرض الكلى فى الأجل القصير	٥٦
٢/٦/١	مدخل جمود الأجور	٥٧
٢/٦/٢	مدخل جمود السعر	٥٩
٢/٦/٣	مدخل نقص الرؤية	٥٩

م	الموضوع	الصفحة
٢/٧	أسباب التقلبات الاقتصادية	٦٥
٢/٧/١	تأثير الانتقال فى منحنى الطلب الكلى	٦٦
٢/٧/٢	تأثير الانتقال فى منحنى العرض الكلى	٦٩
٣	**الفصل الثالث** **السياسة الاقتصادية والتقلبات**	
٣/١	مقدمه	٧٥
٣/٢	السياسة النقدية ومنحنى الطلب الكلى	٧٥
٣/٢/١	نموذج تفضيل السيولة	٧٦
٣/٢/٢	تأثير التغير فى المعروض النقدى على منحنى الطلب الكلى	٨١
٣/٣	السياسة المالية ومنحنى الطلب الكلى	٨٣
٣/٣/١	التغير فى الإنفاق الحكومى	٨٣
٣/٣/١/١	أثر المضاعف	٨٥
٣/٣/١/٢	أثر المزاحمة	٨٩
٣/٣/٢	التغير فى الضرائب	٩٢

الصفحة	الموضوع	م
	الفصل الرابع **التقلبات الاقتصادية ودالة الإنتاج**	٤
٩٧	مقدمه	١/٤
٩٧	التغير فى الفن التكنولوجى ودالة الإنتاج	٢/٤
١٠٥	سلوك الإستهلاك والاستثمار وتغير الفن التكنولوجى	٣/٤
١٠٨	ارتباط الناتج عبر الزمن	٤/٤
	الفصل الخامس **المنهج الكينزى التقليدى وتفسير الدورة**	٥
١١٩	مقدمه	١/٥
١١٩	جمود الأسعار والأجور	٢/٥
١٢١	المنهج الكينزى وجمود الأجور عند الرغبة فى تخفيضها	٣/٥
١٣٦	التفاعل بين المضاعف والمعجل وحدوث التقلبات	٤/٥

م	الموضوع	الصفحة
٦	**الفصل السادس** **النماذج المختلفة فى تفسير الدورة**	
٦/١	مقدمه	١٤٧
٦/٢	تطور نموذج هيكس	١٤٧
٦/٣	حل نموذج هيكس - بومول	١٤٨
٦/٤	النماذج النقدية	١٥٨
٦/٥	نموذج نقص الرؤية	١٦٢
٦/٦	نموذج الدورة الحقيقية	١٧٣
٧	**الفصل السابع** **العلاقة التبادلية بين التضخم والبطالة**	
٧/١	مقدمه	١٨١
٧/٢	منحنى فيلبس	١٨٢
٧/٣	منحنى فيلبس ونموذج الطلب الكلى - العرض الكلى	١٨٥
٧/٤	انتقال منحنى فيلبس ودور التوقعات	١٨٨

م	الموضوع	الصفحة
٥/٧	انتقال منحنى فيلبس ودور صدمات العرض	١٩٩
٨	**الفصل الثامن** **فعالية السياسات الاقتصادية** **فى الاقتصاد المصرى**	
١/٨	مقدمه	٢٠٥
٢/٨	الإطار النظرى	٢١٠
٣/٨	النتائج	٢٢٩
٤/٨	الخلاصة	٢٤٣
٩	**الفصل التاسع** **برامج الاستقرار الاقتصادى فى الدول النامية**	
١/٩	مقدمه	٢٥١
٢/٩	المفاهيم الأساسية المرتبطة ببرامج الاستقرار	٢٥٤
٣/٩	دور صندوق النقد والبنك الدوليين	٢٦٣
٤/٩	تصميم برامج الاستقرار الاقتصادى	٢٦٩
٥/٩	محددات الطلب على برامج الاستقرار المدعمه	٢٨٣

م	الموضوع	الصفحة
	من صندوق النقد الدولى	
٦/٩	مناهج التقييم	٢٨٦
٧/٩	فعالية برامج الاستقرار	٢٩٢
٨/٩	تجارب بعض الدول	٣٠٦
٩/٩	الخلاصة	٣٢٠
	قائمة المراجع	
	أولاً: المراجع باللغة العربية	٣٢٧
	ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية	٣٢٨
	قاموس المصطلحات	٣٥٣

الفصل الأول

التقلبات الاقتصادية: المفاهيم الأساسية

الفصل الأول

التقلبات الاقتصادية: المفاهيم الأساسية

١/١ مقدمه:

يهدف هذا الفصل إلى التعرف على سلوك الــــدورات Business Cycles أو ما يطلق عليها فى بعض الأحيان دورات الأعمال. ويتم ذلــك من خلال تحليل لمفهوم التقلبات الاقتصاديـــة Economic Fluctuations وطبيعتها ومراحلها المختلفة وخصائص كل مرحلة.

١/٢ مفهوم التقلبات الاقتصادية:

تشير كلمة التقلبات الاقتصادية إلى عدم الاستقرار وما يرتبط بــه من آثار عديدة قد يفوق السلبى منها الإيجابى. ويبدو الأمر أكثر وضوحـاً إذا تحدثنا عن التقلبات الاقتصادية باعتبارها تخص عدم الاســتقرار فــى النشاط الاقتصادي للدولة، وما يترتب عليه من انعكاسات غير عادية. وقد تكون التقلبات ذات طبيعة وقتية أو يغلب عليها الطابع المتكرر والدورى، والممتد التأثير لفترة ليست بالقصيرة. ولا شك أن تركيزنا هنــا ينصــب على تلك التقلبات ذات الطبيعة المتكررة أو الدورية وليست الوقتية. وذلك على اعتبار أن التقلبات ذات الطبيعة الوقتية سرعان ما تـــزول بــزوال الأسباب التى أدت إليها. والتقلب الاقتصادى يشير إلى التقلب فى معـدلات استغلال الموارد الاقتصادية المختلفة. فقد يكون هنـــاك اســتغلال أمثـل للموارد الاقتصادية فى فترة زمنية معينة ثم ينقلب الوضع لينخفض معـدل الاستغلال فى فترة أخرى. ويتكرر ذلك من وقت لأخر. وبالتالي يــترتب على ذلك وجود موارد اقتصادية مستغلة استغلالاً مواتياً فى فترة ومعطـلى جزءاً منها فى فترة أخرى. أى سيادة حالة من عدم الاستقرار.

ولقد وضع كل من ميتشيل وبورنس Mitchell & Burns تعريفـــاً مقبولاً، إذ أوضحا أن الدورة تعنى التقلبات التى تلحق بالنشاط الاقتصادى الكلى للدولة التى تنظم أعمالها فى صورة مجموعـــة مـــن المشـــروعات التجارية. ومن ثم تتكون الدورة من فترات توسع وازدهار فى مجموعـــة من المشروعات يتبعها فترات انكماش وتقلص فى مشروعات معينة يتبعها فترات استعادة نشاط بوجه عام. وينبغى التأكيد على أن التتابع الحادث فى التغيرات التى يمر بها النشاط الاقتصادي يتسم بالتكرارية والدوريـــة و لا يغلب عليه الطبيعة الوقتية.

ويثير هذا التعريف بعض النقاط المهمة. فـــهو يركـــز علـــى أن التقلبات الدورية تعد صفة ملازمة للدول التى تسود بها مشروعات تجارية خاصة. وفى ظل حرية الاختيار Choice المتاحة لجمـــهور المســـتهلكين وحرية الخروج Exit المكفولة للمنتجين يمكن إنتاج سلع وخدمات معينـــة يتم تبادلها من خلال السوق مقابل الدخل النقدى. واستخدام الدخل النقـــدى فى شراء سلع وخدمات أخرى. وهذا يعنى اتساع الأسواق وظهور العديـــد من المشروعات التجارية المنتجة للسلع والخدمات، ومن ثم إمكانية حدوث التقلبات الاقتصادية.

وعلى الرغم من كون الدورات تمثل تقلبات فى النشاط الاقتصادى الكلى إلا أنها سرعان ما ينتقل أثرها فى كافة أجزاء الاقتصاد. وهذا يعنى أنه لكى يمكن استيعاب طبيعة عمل هذه الدورات ينبغى توافـــر الدرايـــة الكافية بعمل النظام الاقتصادى الداخلى بشكل مناسب. والتقلبات لا تمثـــل

شر محض فقد تكون بعض التغيرات مرغوبة لأنها تتيح الفرصة للاستخدام الأكثر فاعلية للموارد المتاحة.

ويعد الناتج الكلى من أهم المتغيرات التى تعبر عن النشاط الاقتصادى الكلى. ويقاس بالناتج المحلى الاجمالى الحقيقى. وبالتالي يمكن القول أن الفترات التى يحدث فيها نمواً متزايداً فى الناتج تعد فترات توسع فى النشاط الاقتصادى، وأن الفترات التى يحدث فيها انخفاضاً ملموساً فى نمو الناتج تشير إلى فترات انكماش وتقلص فى حجم النشاط الاقتصادى.

وتظهر هنا نقطة مهمة، وهى متى يبدأ الانكماش فى النشاط الاقتصادى، ومتى ينتهى. وفى هذا الشأن وضعت مجموعة العمل المختصة بدراسة توقيتات الدورة المكتب القومى للبحوث الاقتصادية Business Cycle Dating Group of the National Bureau of Economic Research (NBER) فى الولايات المتحدة مبدأ أساسى لتحديد متى يبدأ وينتهى الانكماش. فيبدأ الانكماش عند نقطة الذروة Peak فى الدورة وينتهى عند النهاية الدنيا Trough للدورة.

ولم تحدد المجموعة مدة معينة للانكماش، ولكن ذهبت إلى الأخذ بمعيار أكثر موضوعية يرتبط بالفترة التى يحدث فيها الانخفاض فى الناتج الكلى والتوظف وحركة التجارة. وتمتد هذه الفترة عادة ما بين ستة أشهر وسنة تقريباً. ويحدث الانكماش الاقتصادى فى العديد من قطاعات الاقتصاد خلال تلك الفترة. وتجدر الإشارة إلى أن المكتب القومى للبحوث الاقتصادية لا يولى اهتماماً بمسألة التنبؤ بالدورات، إذ يخرج هذا الموضوع عن دائرة اختصاصاته.

وللتعرف على درجة التكرار والدورية والتقلبات التى تحدث فـــى الدورات يمكن النظر إلى التطور الحادث فى الناتج المحلـــى الإجمـــالى الحقيقى منذ أكتوبر ١٩٤٥ (أى بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية) وبدايـــة التسعينات عبر الاقتصاد العالمى، على سبيل المثال. ولقد أظهرت تلـــك الفترة أن حجم التوسعات التى حدثت فى النشاط الاقتصادى قد فاقت حجم الانكماشات التى لحقت بالاقتصاد.فلقد امتدت التوسعات التى بلغ عددهـــا تسعة إلى فترة خمسين شهراً (أى أكثر من أربعة ســـنوات)، فـــى حيـــن استمرت الانكماشات البالغ عددها ايضا تسعة لفترة احدى عشر شهراً.

ومن منظور إجمالى يتضح أن المدة التى اســـتغرقتها الـــدورات بلغت واحد وستون شهراً فى المتوسط (أى حوالى أكـــثر مـــن خمســـة سنوات). وبمقارنة هذا الوضع بالفترة التى مر خلالها الاقتصاد العـــالمى بدورات منذ عام ١٨٥٤ وحتى ١٩٠٠ يتضح أن مدة التوســـعات بلغـــت سبعة وعشرين شهراً فى مقـــابل أكـــثر مـــن ثلاثـــة وعشـــرين شـــهراً للانكماشات، وذلك لعدد احدى عشر دورة. أى أن مدة الـــدورات ككـــل وصلت إلى خمسين شهراً فى المتوسط. فى حين وصلت مدة التوســـعات حوالى احدى وثلاثين شهراً مقابل ثمانية عشر شهراً للانكماشـــات فـــى الفترة من ١٩٠٠ حتى ١٩٤٥.

وفيما يتعلق بدرجة التقلب Volatility فى الدورة، والتى يمكـــن قياسها بمقدار التغير فى معدل نمو الناتج، يتضح أنها قد انخفضت عـــبر الزمن. ففى خلال الفترة من ١٩٠٠ حتى بداية الانكماش الحادث فى عـام ١٩٢٩ انخفض الناتج بحوالى ٦% على الأقـــل فـــى أربعـــة ســـنوات

منفصلة. وارتفع فى ستة مناسبات بحوالى ١٠% على الأقل فـــى ســـد واحدة. ومنذ بداية عقد الخمسينات لا توجد زيادة أو انخفاض متشـــابهان فى الناتج. ويعزى أغلب اقتصادى التحليـــل الكلـــى تكـــرار وســـيطرة الانكماش الاقتصادى إلى استخدام حزمة من السياسات المالية والنقدية بعد الكساد العظيم.

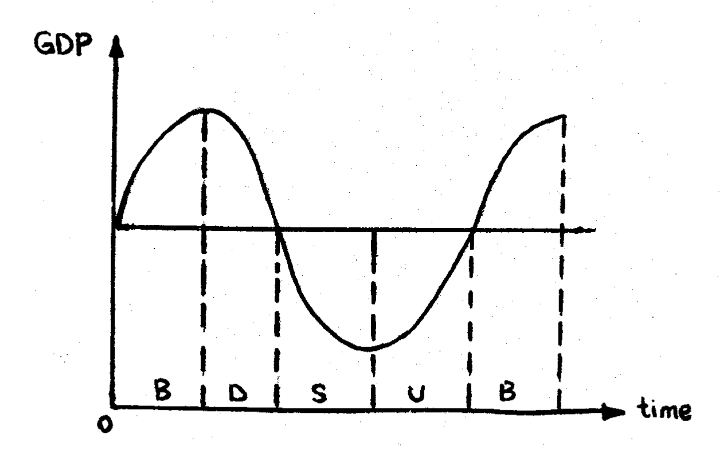
ولقد اختلف الاقتصاديون فى كيفية تفسير الانخفاض الصارم فـــى الناتج أثناء الكساد العظيم. ففى المرحلة قبل الحرب العالمية الثانية اتســـم أسلوب جمع البيانات المرتبطة بالاقتصاد الكلى بالمصادفة وعدم الدقـــة. ولكن منذ هذه الحرب قام قسم التجارة الأمريكى بإعداد مؤشرات للنـــاتج ذات مدلول واضح، مثل أرقام الناتج المحلى الاجمالى. وامتدت السلاســـل الزمنية Time Series التى أعدها قسم التجارة الأمريكى إلى عـــام ١٩٢٩. وتعتمد السلاسل الزمنية الخاصة بالناتج فى الفترة قبـــل ١٩٢٩ بشـــكل أساسى على جهود الاقتصادى الشهير سيمون كوزنـــت Simon Kuznets الذى نال عنها جائزة نوبل فى هذا الشأن، ومن ثم عرفت هذه السلاســـل بسلاسل كوزنت. وتوضح سلاسل كوزنت للناتج وجود تقلبات فى النـــاتج المحلى الاجمالى فى الفترة قبل عام ١٩٢٩.

ونظراً لعدم التوافر الكاف للبيانات فى تلك الفترة لجأ كوزنـــت إلى وضع مجموعة من الفروض Assumptions حتى يمكنه الوصول إلى تقديرات للناتج المحلى الاجمالى. فعلى سبيل المثال، نظراً لعـــدم توافـــر معلومات كافية بشأن الإنتاج فى بعض القطاعات الاقتصاديـــة، افـــترض

كوزنت وجود علاقة ثابتة بين الناتج فى هذه القطاعات ونظيره فى القطاعات المتاح بشأنها بيانات.

وفى نظره انتقاديه لمنهج كوزنت أشارت الاقتصادية كريستينا رومر Christina Romer بجامعة كاليفورنيا إلى أن تركيبه الناتج اختلفت عبر الدورة، وذلك خلال سنوات ما بعد الحرب العالمية. كما أوضحت أن الناتج فى القطاعات الاقتصادية التى لم يجد كوزنت بشأنها أية بيانات كان أقل تقلباً مما افترضه. ومن ثم قامت رومر بإعداد سلسلة زمنية لبيانات الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى معدلة فى ضوء التغيرات الموجودة. وامتازت هذه السلسة بأنها أقل تقلباً عن سلسة كوزنت. وبشكل عام توصلت رومر إلى أن تقلبات الناتج كانت تحدث بشكل معتدل قبل عام ١٩٢٩ مقارنة بالوضع بعد الحرب العالمية الثانية.

والشكل رقم (١/١) يوضح الدورة، يتم تمثيل الناتج المحلى الاجمالى على المحور الرأسى والزمن على المحور الافقى. ويوضح الشكل أن الاقتصاد يمر بأربعة أطوار رئيسية. فى الطور الأول يكون هناك توسعاً وازدهاراً اقتصادياً B (Boom) . ثم يمر الاقتصاد بالطور الثانى، حيث يكون هناك انحساراً وانكماشاً D(Downturn) . وفى الطور الثالث يدخل الاقتصاد مرحلة الهبوط المفاجىء فى النشاط S(Slump) وأخيراً ينتقل الاقتصاد إلى الطور الرابع، حيث يبدأ الارتفاع والتحسن التدريجى فى النشاط الاقتصادى.



شكل رقم (١/١)
أطوار الدورة

٣/١ خصائص الدورات:

يولى الاقتصاديون الدورات اهتماماً بالغاً للتعرف على العلاقـــات الأساسية التى تحكم المتغيرات الاقتصادية الكلية، والانتقال مـــن وضـــع لأخر. وفيما يلى يتم تحليل بعض النقاط الأساسية اللازمة للتعرف علـــى الدورات بشىء من التفصيل.

ينبغي ضرورة التمييز بين التقلبات التى تحدث فى الأجل القصير وتلك التى تحدث فى الأجل الطويل، وكذلك عمق الدورة عبر الصناعــات

المختلفة. ويرجع ذلك لأن أسباب التقلبات فى الأجل القصير تختلف عن نظيرتها فى الأجل الطويل. فالانخفاضات التى تحدث للناتج فى الأجل الطويل عادة ما تعكس حدوث اختلافات جوهرية فى أذواق المستهلكين ونفقات إنتاج المنتجين. أما الدورات التى تحدث فى الأجل القصير تنشأ من جراء بعض الصدمات Shocks للاقتصاد أو عدم الاستقرار المصاحب للمتغيرات الاقتصادية الكلية، وهنا يأخذ الطبيعة الوقتية. وهناك اختلافات جوهرية فى سيطرة الانكماش الاقتصادى عبر قطاعات الاقتصاد المختلفة وعبر المناطق الجغرافية المختلفة.

وغالباً ما يكون الانكماش الحادث فى الناتج راجع إلى انكماش فى صناعات معينة. بمعنى أنه ليس بالضرورة وجود انكماش فى كل الصناعات لكى يحدث انكماش اقتصادى فى الناتج ككل. فعلى سبيل المثال، يرجع الانكماش الحادث فى الناتج فى الثمانينات إلى الانحسار فى صناعة التشييد عام ١٩٨١ وتجارة الجملة والتجزئة عام ١٩٨٧. وقد تعكس هذه الانكماشات الاقتصادية اتجاه معين فى الأجل الطويل فى تلك الصناعات. ولكن تحتلف درجة التقلب من صناعة لأخر. فلقد عانت صناعة التعدين من وجود تقلبات واسعة فى نمو الناتج عبر عقدى السبعينات بمعدلات نمو تتراوح من -١١% إلى +١٥%. وبالنظر إلى معدلات النمو فى صناعات التأمين والعقارات اتضح أنها تقلبت فى نطاق محدود ما بين صفر% ، ٥% و ١%، ٦% على الترتيب.

وتعرف نقاط بداية ونهاية الانكماش بنقاط التحول أو الانقلاب Turning Points فى الدورة. والانتقال عبر هذه النقاط يعنى الانتقال من

وضع يتميز بالنمو الاقتصادى الموجب إلى أخر يتسم بالنمو الاقتصادى السالب. ... وهكذا. وتختلف تلك النقاط عبر المناطق والصناعات المختلفة. وهناك مجموعة من المؤشرات التى يمكن الاستدلال منها على وجود انكماش اقتصادى من عدمه. فيشير أى انخفاض فى تلك المؤشرات إلى إمكانية وجود انحسار فى النشاط الاقتصادى. وتستخدم تلك المؤشرات لقياس صحة الاقتصاد الكلى. ولقد تم وضع رقم قياسى Index مكون من مجموعة من المؤشرات الاحصائية. وتم ذلك بمعرفة مكتب التحليل الاقتصادى فى قسم التجارة الأمريكى. ويتكون هذا الرقم القياسى من حوالى احدى عشر سلسلة زمنية شهرية للمتغيرات الاقتصادية الكلية التالية:

١-متوسط عدد الساعات الأسبوعية لإنتاج العاملين فى قطاع التصنيع.
٢-متوسط المطالبات الأسبوعية للتأمين ضد البطالة.
٣-عدد أوامر الشراء للسلع والمواد الاستهلاكية.
٤-الرقم القياسى لآداء العاملين.
٥-عدد التعاقدات والطلبات الانتاجية: المبانى والمعدات.
٦-الرقم القياسى لتراخيص البناء: المبانى الجديدة الخاصة.
٧-التغير فى عدد أوامر الشغل التى يتم تنفيذها.
٨-نسبة التغير فى أسعار المواد الضرورية.
٩-الرقم القياسى لأسعار الأسهم.
١٠- المعروض النقدى M_2 .
١١- الرقم القياسى لتوقعات المستهلكين.

وقد تتسبب التغيرات السابقة إلى حدوث الدورة نظراً لارتباطها الوثيق بأنشطة الإنتاج. فعلى سبيل المثال، ينبغي الحصول على تراخيص البناء نفسها. وتعتبر الأوامر الجديدة الخاصة بالمبانى والمعدات والسلع الاستهلاكية هى أساس انتاج وتسليم هذه السلع. كما تشير أوامر الشغل التى لم يتم تنفيذها وأداء المبيعات المنخفض إلى وجود طلب مرتفع لدى المنتجين ينبغى مواجهته. ويعكس وجود الرقم القياسى لتوقعات المستهلكين نظره المستهلكين إلى المستقبل، فتوقعاتهم للتغير فى الظروف الاقتصادية تعتبر مفيدة لما سوف يحدث فعلياً فيما بعد. فعلى سبيل المثال، تلعب أسعار الأسهم دوراً مهماً فى مسألة التوقعات، حيث تشير إلى درجة التفاؤل والتشاؤم الموجودة لدى المستثمرين حول أوضاع مؤسساتهم. وقد تبدو بعض المشكلات الخاصة باستخدام الرقم القياسى لمجموعة المؤشرات السابق تناولها، وتتمثل فيما يلى:

١-غالباً ما يحدث انخفاض كبير فى قيمة الرقم القياسى لمدة شهر أو أكثر. وهنا يبدو تساؤل غاية فى الأهمية وهو ما عدد الأشهر التى يحدث فيها الانخفاض بما يجعلنا نستنتج أن الانكماش فى النشاط الاقتصادى قادم؟. وهناك مبدأ متعارف عليه أن الانكماش يعد قائماً فى حالة وجود ثلاثة انخفاضات فى الرقم القياسى شهرياً.

٢-تظهر مشكلة أخرى فى الرقم القياسى، وهى هل هناك عدد معين من الشهور يحدث بعدها الانكماش الاقتصادى أم الوضع يختلف، حتى لو حدثت ثلاثة انخفاضات فى الرقم القياسى شهرياً. وفعلياً حدث انكماش اقتصادى فى يناير ١٩٨٠ بعد خمسة أشهر من الانخفاضات فى المتغيرات الاقتصادية الكلية، بينما حدث انكماش فى يوليو ١٩٨١

بعد شهرين من الانخفاضات فى المتغيرات السابق ابرازهـــا. أى لا يوجد عدد محدد من الشهور يحدث فى أعقابها الانكماش.

٣-يقدم الرقم القياسى دليلاً عن مدى إمكانية وقوع انكماش ولكن ليس من الضرورى أن يتحقق فعلياً. فعلى سبيل المثال، انخفض الرقم القياسى لعديد من الأشهر عام ١٩٨٤ فى الوقت الذى لم يكن هناك انكماش وشيك الحدوث.

وعلى الرغم من وجاهة استخدام الرقم القياسى إلا أن اقتصادى التحليل الكلى لا يمكنهم الاعتماد عليه بدرجة تامة للتنبؤ بنقاط التحول فى الدورة.

١/ ٤ أسباب تقلب الناتج الكلى:

حتى يتسنى التعرف على الأسباب التى تؤدى إلى حدوث تقلب فى قيم الناتج الكلى ينبغى دراسة وتحليل استخدامات الناتج عبر الدورة، والعلاقات بين الدورات للدول المختلفة، وعلاقة الدورة بالتغيرات الموسمية فى الإنتاج.

١/ ٤ /١ استخدامات الناتج عبر الدورة:

هناك العديد من الطرق لتقسيم الإنتاج الخاص بالاقتصاد. وأحد أهم هذه الطرق يتمثل فى تمييز الإنتاج وفقاً للصناعة التى تساهم فيه بنسبة معينة. وبالتالي تختلف درجة حساسية كل صناعة بالنسبة للدورة الاقتصادية. ويبدو ذلك واضحاً فى أن التقلبات التى تلحق بإنتاج قطاع الخدمات تعد صغيرة نسبياً عن نظيرتها فى قطاعات التصنيع والتشييد.

ويظهر هنا تساؤل مهم وهو ما السبب وراء تقلب ناتج بعض الصناعات بدرجة أكبر عن نظيره فى صناعات أخرى؟ ويمكن الإجابة على هذا التساؤل بشكلاً جزئياً من خلال إبراز كيفية استخدام تلك الصناعات لانتاجها. وهنا يمكن تقسيم الإنتاج وفقاً لكيفية استخدامه، أو بمعنى أخر أين يذهب هذا الإنتاج. ويمكن تقسيم الإنتاج لأربعة استخدامات أساسية الاستهلاك عن طريق القطاع العائلى، الاستثمار عن طريق رجال الأعمال، الصادرات للأجانب والمشتروات الحكومية.

فمثلاً السلع التى يتم شراؤها للقيام بالاستثمار تمثل إضافة إلى رصيد رأس المال الخاص، وهى بشكل أساسي تعد سلع معمرة، ويتم إنتاج تلك السلع فى قطاعين، القطاع التصنيعي، حيث يتم إنتاج الالات والمعدات. وقطاع التشييد، حيث يتم إنتاج المصانع والمبانى. هذا من جانب، ومن الجانب الأخر يمثل الاستهلاك حوالى ثلثى حجم الناتج المحلى الاجمالى، وهو اجمالى ناتج الصناعات.

وتتبع التقلبات فى سلوك الدورة فى الصناعات المختلفة من مصادر الطلب على انتاج تلك الصناعات. ومن ثم يمكن القول أنه نظراً لأن الطلب الاستثمارى أكثر تقلباً عن نظيره الاستهلاكى تكون قطاعات التشييد والتصنيع أكثر عرضه للتقلب عن القطاعات الأخرى.

٣/٤/١ الانتشار الدولى للتقلبات الاقتصادية:

قد يحدث انحسار فى النشاط الاقتصادى فى الكويت على سبيل المثال، ثم سرعان ما ينتشر تأثيره إلى الدول المجاورة. ويمكن تصور

عملية انتشار التقلبات من الكويت إلى جيرانها فى ظل افــتراض وجــود ارتفاع حاد فى أسعار البترول مثلاً. فلا شك أن ذلك ينعكس على الــدول المستوردة للبترول. وبالتالي عندما يبدأ الانحسار فى الاقتصاد الكويتـــى يمكن أن ينتشر أثره إلى الدول المجاورة المستوردة للبترول، هـــذا مـــع استبعاد أثار استخدام السياسات المالية والنقدية لكبح الانحسار من التحليل. ويعنى ذلك وجود ارتباط للدورات الاقتصادية عبر الدول.وبنـــاءاً علـــى درجة الارتباط الموجودة بين الدورات تتحدد درجة التقلبات وانتشارها.

٣/٤/١ تقلبات الناتج عبر المواسم المختلفة:

يبدو من اليسير تحديد العناصر المسببة للتقلبات فى الناتج عـــبر المواسم المختلفة. ولكن من الصعب تحديد أى سياســـة حكوميـــة يمكـــن استخدامها لمجابهة تلك التقلبات. فعلى سبيل المثال ينفق الأفراد المزيد من الدخل فى شهر ديسمبر من كل عام بسبب الاحتفالات بأعياد الميلاد.بينمـــا ينفقون دخولاً أقل فى شهر أغسطس من كل عام، نظراً لحصول أغلـــب المواطنين على أجازات فى هذا الشهر. وقد تنعكس التقلبـــات الموســـمية Seasonal Fluctuations فى اذواق وتفضيلات المستهلكين. وقـــد ترتبـــط التقلبات بطبيعة تكنولوجيا الإنتاج. فعلى سبيل المثال، يزداد نشاط قطـــاع التشييد فى فصل الخريف عنه فى الشتاء. ويزداد نشاط الإنتاج الزراعـــى فى فصل الصيف. وتعكس تلك التقلبات التخصيص المرغوب فيه للموارد الاجتماعية، إذ من الصعب أن نضغط على الأفراد لإنفاق المزيـــد مـــن الدخل فى شهور السنة العادية بنفس حجم الإنفاق فى أعياد الميلاد.

وتعتبر التقلبات الموسمية أكثر انتظاماً عن تقلبات الدورة، ومن ثم يمكن التنبؤ بها. وتبدو أهمية دراسة التقلبات الموسمية للتعرف على أسباب تقلب الناتج، ومن ثم حدوث الدورة. ولقد وجد الاقتصاديون علاقة قوية بين التقلبات الموسمية والدورة. فالدول والصناعات التى تعانى من تقلبات موسمية كبيرة ينبغى وأن تمر بدورات. وبالتالي فالعوامل التى تتسبب فى حدوث تقلبات موسمية تنعكس كذلك على حدوث دورات. وتبدو أهمية بعض التغيرات التى تحدث عبر فترة زمنية معينة، مثل التغيرات فى السياسة الحكومية المصاحبة للانتخابات الرئاسية. حيث أن هذه التغيرات تؤثر على الناتج الكلى للاقتصاد.ولكن تختلف استجابة كل قطاع من قطاعات الاقتصاد لهذه التغيرات، فهناك قطاعات لديها درجة استجابة عالية لتعديل إنتاجها، فى حين تنخفض الاستجابة لدى بعض القطاعات الأخرى. وبالتالي يمكن القول أن القطاعات ذات الاستجابات العالية لهذه التغيرات تعد أكثر عرضة للتقلبات الاقتصادية عن القطاعات ذات الاستجابة المحدودة.

١/ ٥ حقيقة الدورة:

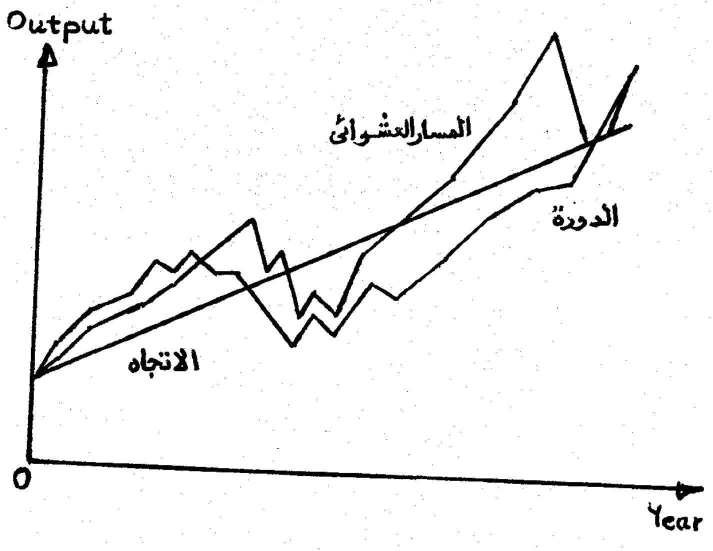
اتضح مما سبق أن الدورة تمثل ظاهرة مهمة عبر الصناعات والدول المختلفة. ولكن يظل هنا سؤال يفرض نفسه: هل تمثل الدورة دورة بمفهومها الحقيقى أم لا؟. يرى العاملون فى مجال الاقتصاد أن التقلبات الاقتصادية المعروفة بالدورة تعد دورة بالمفهوم الحقيقى للدورة. ويعد هذا الرأى صارماً إلى حد كبير، وذلك بسبب صعوبة التمييز بين الوضعين التاليين:

فى الوضع الأول يتبع الاقتصاد مساراً حركياً فى الأجل الطويل موزع وفقاً للتقلبات الدورية المؤقتة فى فترات ينمو فيها الناتج بمعدلات تفوق معدلات النمو فى المتوسط، يتبعها فترات ينمو فيها الناتج بمعدلات أقل من معدلات النمو فى المتوسط. أما الوضع الثانى، لا يمر فيها الاقتصاد بدورات مؤقتة منفصلة عن المسار فى الأجل الطويل. وبدلاً من ذلك فمسار الاقتصاد الحركى فى الأجل الطويل يخضع لصدمات سالبة وموجبة متبع فى ذلك ما يعرف بالمسار العشوائى Random Walk. وفى هذه الحالة لا توجد دورة حقيقية، حيث من المحتمل أن ينخفض الدخل بعد فترة نمو موجب ومتزايد للناتج بعد فترة نمو سالب للناتج. وبالتالي تكون هناك صدمات موجبة وسالبة بما يعطى مظهر للدورة فى حين لا توجد دورة بمفهومها الحقيقي، أو ما يعرف بالدورة الحقيقية.

ويمكن إيضاح المسار العشوائى باستخدام فكرة رمى العملة المعدنية ذات الوجهين. إذ يمكن تخيل زيادة الناتج بمقدار الوحدة لكل صورة تظهر عند رمى العملة، وانخفاض للناتج بمقدار الوحدة لكل كتابة تظهر. ومع رمى العملة عديد من المرات، فإن كل عملية رمى للعملة تعد مستقلة عن الرمية الأخرى، وذلك باحتمالات متساوية لظهور الصورة أو الكتابة. أو بمعنى أخر، إمكانية الحصول على عدد معين من الصور يتبعه عدد معين من الكتابات. وبالتالي يمكن القول أن محاولات ظهور الصور أو الكتابات تعطى نمط لتقلبات الناتج لأعلى ولأسفل والتى تشبه الدورة بالرغم من عدم وجود دورة حقيقية.

وإذا ما افترضنا أن الناتج يتزايد بقيمة أكبر مع ظهور الصورة، وينخفض بمقدار أقل عندما تظهر الكتابة. ومن ثم سيكون هناك اتجاه لنمو الناتج عبر الزمن خلال الرمى المتكرر للعملة. ويصور الشكل رقم (٢/١) نتائج هذه العملية. فيوضح الشكل ثلاث منحنيات. يشير المنحنى الأول إلى اتجاه النمو عند معدل ٤% عن كل فترة. ويمثل المنحنى الثانى الدورة كمجموعة من التقلبات حول اتجاه نمو الناتج فى الأجل الطويل.

والمنحنى الثالث المعروف بالمسار العشوائى يبدأ من نقطة البدء التى يمكن التعبير عنها بالسنة صفر عند نفس مستوى الدخل مثل المنحنيات الأخرى. ثم ينمو الناتج كل سنة عند معدل عشوائى وبقيمة تبلغ فى المتوسط ٢% تقريباً. وفى هذه الحالة تأخذ الصدمة العشوائية التى تواجه الاقتصاد صفة الدوام والتكرارية بما ينعكس تأثيرها على الناتج عبر الزمن (فى كل السنوات التالية). وعلى عكس حالة الدورة يكون هناك اتجاه للناتج ليعود إلى خط اتجاهه الأصلى. وكما هو واضح من مثال رمى العملة، فإن لهذا المنحنى سمتين أساسيتين: الأولى تتمثل فى وجود اتجاه ناحية الناتج المتزايد والثانية فى وجود دورات واضحة حول اتجاه واضح للناتج عبر الزمن.



شكل رقم (٢/١)
الدورة والمسار العشوائى

ويبدو من الصعب التمييز أو وضع حدوداً فاصلة بين الدورة كمجموعة من التقلبات حول اتجاه نمو الناتج والمسار العشوائى. أو بمعنى أصح صعوبة معرفة أى منها أكثر تعبيراً عن وضع الدورة. وفى ظل افتراض أن سلوك السلاسل الزمنية متشابه فى الحالتين (نقصد الدورة حول اتجاه نمو الناتج والمسار العشوائى)، ينبغى أن نعرف ما هى نفقات الاضطرابات الاقتصادية. ففى حالة كون الانحسار تحرك دائم متحيز

لأسفل فى مسار الاقتصاد فى الأجل الطويل وليس ظاهرة وقتيـــة، تبـــدو نفقاته الاجتماعية مرتفعة بدرجة كبيرة.

الفصل الثاني

النموذج الأساسي للتقلبات الاقتصادية

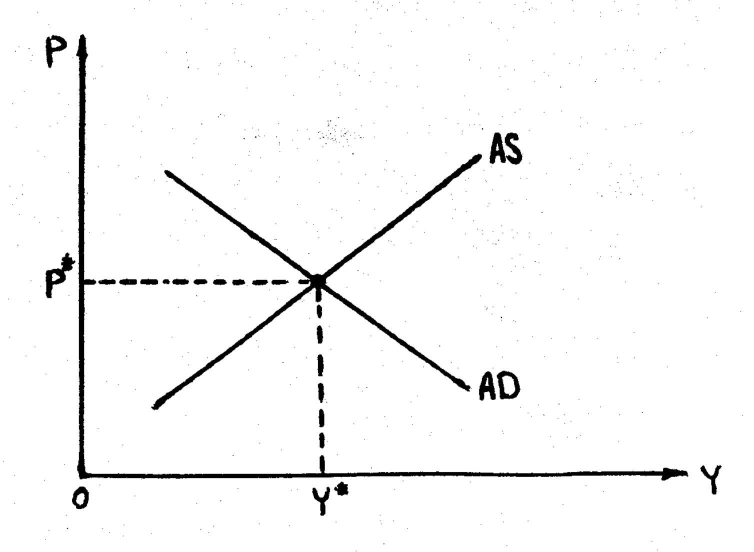
الفصل الثانى

النموذج الأساسي للتقلبات الاقتصادية

٢/١ مقدمه:

يركز النموذج الأساسى للتقلبات الاقتصادية فى الأجل القصير على دراسة سلوك متغيرين أساسين. يتمثل الأول فى ناتج الاقتصاد من السلع والخدمات، والذى يمكن قياسه باستخدام الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى. أما المتغير الثانى فهو عبارة عن المستوى العام للأسعار، والذى يمكن قياسه باستخدام الرقم القياسى لأسعار المستهلكين Consumer Price Index (CPI) أو مكمش الناتج المحلى الإجمالى GDP Deflator. ومن ثم يتم تحليل التقلبات فى الاقتصاد بكل عام من خلال الاستعانة بنموذج الطلب الكلى والعرض الكلى Model of aggregate demand and aggregate supply، كما هو موضح فى الشكل رقم (١/٢)، حيث يتم تمثيل المستوى العام للأسعار على المحور الرأسى، ومقدار السلع والخدمات المنتجة على المحور الأفقى.

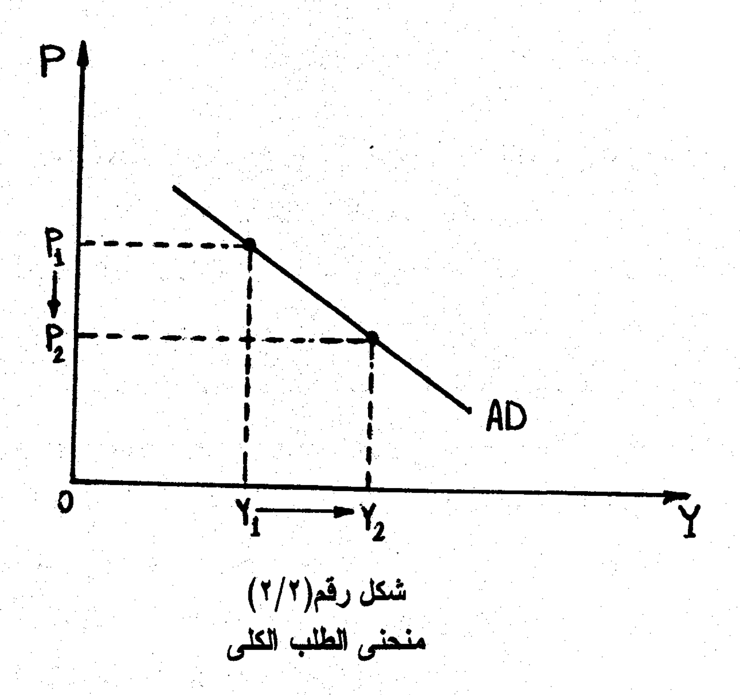
ويظهر منحنى الطلب الكلى مقدار السلع والخدمات الذى يرغب القطاع العائلى وقطاع الأعمال والحكومة فى شرائها عند مستويات أسعار معينة. فى حين يوضح منحنى العرض الكلى مقدار السلع والخدمات التى ينتجها قطاع الأعمال ويبيعها عند مستويات أسعار معينة. ويتحدد الناتج التوازنى ومستوى الأسعار التوازنى عند تقاطع كل من منحنى الطلب الكلى ومنحنى العرض الكلى.



شكل رقم (٢/١)
التوازن على المستوى الكلى

٣/٢ منحنى الطلب الكلى:

يحدد منحنى الطلب الكلى مقدار السلع والخدمات المطلوبة فى اقتصاد ما عند مستوى أسعار معينة. فالشكل رقم (٢/٢) يوضح هذا المنحنى الذى ينحدر لأسفل. وهذا يعنى أنه مع بقاء العوامل الأخرى بدون تغيير، فإن حدوث انخفاض فى المستوى العام للأسعار من P_1 إلى P_2 يؤدى إلى زيادة مقدار السلع والخدمات المطلوبة من Y_1 إلى Y_2.



شكل رقم(٢/٢)
منحنى الطلب الكلى

وفى محاولة لتفسير العلاقة العكسية بين مقدار السلع والخدمات والمستوى العام للأسعار يكون من المفيد أن نعود إلى مكونات الناتج المحلى الإجمالي. ومكوناته هي: الإنفاق الاستهلاكي C ، الإنفاق الاستثماري I ، الإنفاق الحكومي G ، وصافى الصادرات NX. أو:

$$Y = C + I + G + NX$$

ولا شك أن كل مكون من المكونات الأربعة يساهم فى الطلب الكلى على السلع والخدمات. وبافتراض ان الإنفاق الحكومى يتسم بالثبات. فإن المتغيرات الثلاث الباقية تعتمد على الظروف الاقتصادية

السائدة، وبخاصة المستوى العام للأسعار. وفيما يلى نحاول تفسير العلاقة بين كل متغير من المتغيرات الثلاثة والمستوى العام للأسعار.

١/٣/٢ الإنفاق الاستهلاكى والمستوى العام للأسعار (أثر الثروة):

لاشك أن ما يحتفظ به الأفراد من نقود سواء فى صورة أرصدة بالبنوك أو ما شابه ذلك له قيمة أسمية ثابتة لا تتغير عبر الزمن، فى حين تختلف القيم الحقيقية للنقود عبر الزمن. فعندما ترتفع الأسعار لأى سبب من الأسباب فإن هذا يعنى أن القيمة الحقيقية للنقود تنخفض مع ثبات قيمتها الأسمية. ومن ثم يترتب على ذلك تأثر حائزى النقود سلباً، وانخفاض قدرتهم الشرائية. ويترجم ذلك إلى مقدار أقل من السلع والخدمات، أى أن الأفراد يصبحوا أقل ثراءاً والعكس صحيح لو حدث انخفاض فى المستوى العام للأسعار يصبح الأفراد أكثر ثراءاً. ومن ثم يطلق على ذلك أثر الثروة Wealth Effect.

٢/٣/٢ الإنفاق الاستثمارى والمستوى العام للأسعار (أثر معدل الفائدة):

يعد المستوى العام للأسعار أحد محددات الطلب على النقود (كما سبق دراسته فى النقود والبنوك). لذلك عندما ينخفض المستوى العام للأسعار فإن ذلك يؤدى إلى احتياج القطاع العائلى إلى نقود أقل لشراء السلع والخدمات التى يحتاجها. ويترتب على ذلك إمكانية قيام القطاع العائلى بإقراض الوفر فى النقود الناجم عن الانخفاض فى المستوى العلم للأسعار إلى القطاع المصرفي فى صورة ودائع أو سندات أو أى وجه أخر. وتولى القطاع المصرفى بدوره استخدام تلك الودائع فى إقراضها لقطاع الأعمال. ومع مزيد من توجيه القطاع العائلى لمدخراته إلى القطاع

المصرفى تتجه معدلات الفائدة للانخفاض. ويترتب على انخفاض معدلات الفائدة تشجيع الاقتراض بواسطة قطاع الأعمال كرغبة فى الاستثمار فى المزيد من المشروعات الحديثة. وفى نفس الوقت قيام القطاع العائلى بالاقتراض للاستثمار فى العقارات الجديدة. وهكذا يؤدى المستوى العام للأسعار المنخفض إلى تخفيض معدلات الفائدة وتشجيع الإنفاق بدرجة كبيرة على السلع الاستثمارية، ومن ثم زيادة مقدار السلع والخدمات المطلوبة.

٣/٢/٣ صافى الصادرات والمستوى العام للأسعار (اثر معدل الصرف):

أوضحت النقطة السابقة أن انخفاض المستوى العام للأسعار يؤدى إلى اتجاه معدلات الفائدة المحلية إلى التناقص. ولاشك أن ذلك سينعكس أيضا على معدلات الصرف داخل الاقتصاد محل الدراسة. فبافتراض أن المستوى العام للأسعار انخفض، وترتب عليه انخفاض معدلات الفائدة على الجنيه المصرى. فقد يترتب على ذلك اتجاه بعض المستثمرين المصريين إلى البحث عن معدلات فائدة مرتفعة خارج مصر. أو التحول عن الجنيه المصرى على أساس انخفاض قيمته. وبالتالي ينخفض الطلب على الجنيه مقابل زيادة الطلب على العملة التى ترتفع معدلات الفائدة عليها.

فلو افترضنا أن العملة التى يزداد الطلب عليها هى الدولار الأمريكى، يصبح السعر النسبى للسلع المصرية مقارنة بالسلع الأمريكية أقل مما سبق. وقد يترتب على ذلك زيادة الطلب على الصادرات المصرية، وانخفاض الطلب على الواردات المصرية. أو بمعنى تحسن

صافى الصادرات المصرية. وبالتالي فإن انخفاض المستوى العام للأسعار يترتب عليه تناقص معدلات الفائدة، ومن ثم تدهور معدل الصرف الحقيقى، وزيادة الصادرات المصرية وزيادة مقدار السلع والخدمات المطلوبة.

وبصفة عامة يمكن القول أن الأسباب التى تقع خلف زيادة مقدار السلع والخدمات المطلوبة كنتيجة للانخفاض فى المستوى العام للأسعار تتمثل فيما يلى:

١-يصبح المستهلكين (القطاع العائلي) أكثر ثراءاً بما يحفز الطلب على السلع الاستهلاكية.

٢-انخفاض معدلات الفائدة، ومن ثم تشجيع الطلب على السلع الاستثمارية.

٣-تدهور معدلات الصرف بما يشجع على زيادة الصادرات.

ومن ثم يترتب على ذلك انحدار منحنى الطلب الكلى لأسفل (ميله سالب). وهنا تبدو أهمية الإشارة إلى أن هناك فرض ضمنى فى التحليل يتمثل فى بقاء العوامل الأخرى كما هى بدون تأثير. أو بمعنى أخر ثبات المعروض النقدي. حيث فى حالة زيادة المعروض النقدي أو انخفاضه يترتب على ذلك انتقال منحنى الطلب الكلى من موضعه لأعلى أو لأسفل.

٣/٢ انتقال منحنى الطلب الكلى:

افترض التحليل فيما سبق أن العوامل الأخرى المؤثرة فى مقدار السلع والخدمات المطلوبة ثابتة. ولكن فى هذه النقطة نحاول أن ندرس

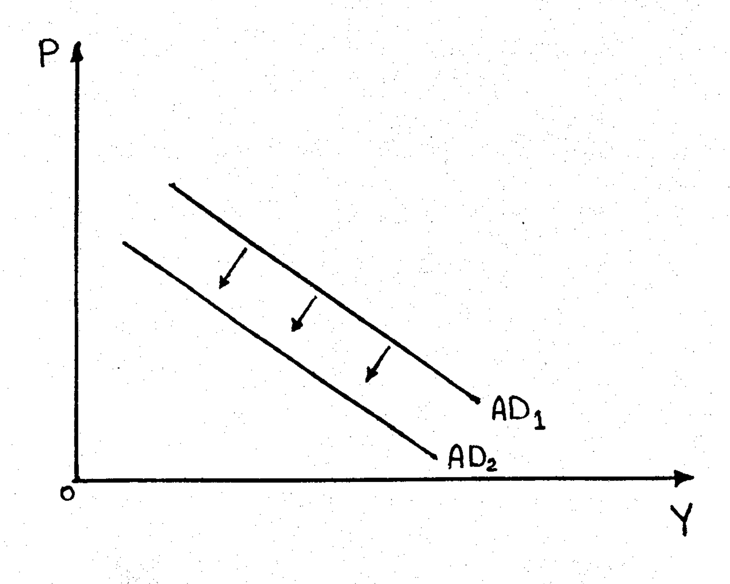
تأثير اختلاف هذه العوامل على منحنى الطلب الكلى وانتقاله من موضعه لموضع جديد.

٢/٣/١ تأثير الانفاق الاستهلاكى على انتقال منحنى الطلب الكلى:

إن حدوث انخفاض فى الإنفاق الاستهلاكى نتيجة لأى سبب من الأسباب سوف يترتب عليه انخفاض فى مقدار السلع والخدمات المطلوبة. وبالتالي انتقال منحنى الطلب الكلى لليسار كما هو موضح فى الشكل رقم (٢/٣). وبافتراض حدوث تحسن فى سوق المال المصرى بما يجعل الأفراد أكثر انتعاشاً وثراءاً، فلا شك أن ذلك قد يؤدى إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكى. ومن ثم انتقال منحنى الطلب الكلى لجهة اليمين. وفى بعض الأحوال قد تقوم الحكومة بتخفيض الضرائب. وفى هذه الحالة قد يساعد هذا التخفيض فى الضرائب على تشجيع الأفراد على المزيد من الإنفاق الاستهلاكى، وانتقال منحنى الطلب الكلى لليمين، والعكس صحيح فى حالة زيادة الضرائب.

٢/٣/٢ تأثير الإنفاق الاستثمارى على انتقال منحنى الطلب الكلى:

لاشك أن أى حدث يؤدى إلى تغيير مقدار ما يرغب قطاع الأعمال فى استثماره عند مستوى أسعار معين سوف يؤدى إلى انتقال منحنى الطلب الكلى. فعلى سبيل المثال، إذا ما تخيلنا أنه تم إنتاج أجهزة حاسب آلى فائقة السرعة، فإن ذلك قد يشجع العديد من المستثمرين على الاستثمار فى هذا الخط الجديد من إنتاج أجهزة الحاسب. ومن ثم يزداد المطلوب من هذه الأجهزة، وبالتالي ينتقل منحنى الطلب الكلى لجهة اليمين.



شكل رقم (٣/٢)

وفى نفس الوقت لو انتاب بعض أصحاب المشروعات فى قطاع الأعمال أو المستثمرين شعوراً بعدم الارتياح لمستقبل المشروعات والنشاط التجارى. فقد يؤدى ذلك الوضع إلى تخفيض الإنفاق الاستثمارى. وبالتالي ينتقل منحنى الطلب الكلى لجهة اليسار.

كذلك يمثل المعروض النقدى متغير يؤثر على الاستثمار، ومن ثم الطلب الكلى. فزيادة المعروض النقدى تؤدى إلى تخفيض معدل الفائدة فى الأجل القصير. ومن ثم يصبح الاقتراض أقل تكلفة عما سبق. وبالتالي يتم تشجيع الإنفاق الاستثمارى. ويترتب على ذلك انتقال منحنى الطلب لجهة اليمين.

٣/٣/٢ تأثير الإنفاق الحكومى على انتقال منحنى الطلب الكلى:

يعد الإنفاق الحكومى أكثر الوسائل استخداماً وتأثيراً على منحنى الطلب الكلى. فإذا ما قام صانع السياسة باتخاذ قرار بتخفيض حجم الإنفاق الحكومى. فإن ذلك سوف يؤدى إلى تخفيض حجم المطلوب من السلع والخدمات. وينتقل منحنى الطلب الكلى جهة اليسار. وتبدو بنود الانفاق الحكومى فى العديد من الاتجاهات، كأن توجه للمستشفيات أو المدارس أو الطرق أو الكبارى. ومن ثم يترتب على زيادة الإنفاق فى أى من هذه الاتجاهات زيادة مقدار السلع والخدمات المطلوبة. وبالتالي ينتقل منحنى الطلب الكلى جهة اليمين.

٤/٣/٢ تأثير صافى الصادرات على انتقال منحنى الطلب الكلى:

إن أى حدث من شأنه تغير صافى الصادرات سوف يؤدى إلى انتقال منحنى الطلب الكلى. فعلى سبيل المثال، عند حدوث حالة من الكساد فى النشاط الاقتصادي فى مصر، فهذا الأمر يعنى انخفاض مقدار ما ينفقه المصريين على شراء الواردات من الخارج (المملكة المتحدة على سبيل المثال). ويترتب على ذلك انخفاض فى صافى الصادرات لصالح المملكة المتحدة. بينما يزداد صافى الصادرات لصالح الاقتصاد المصرى،

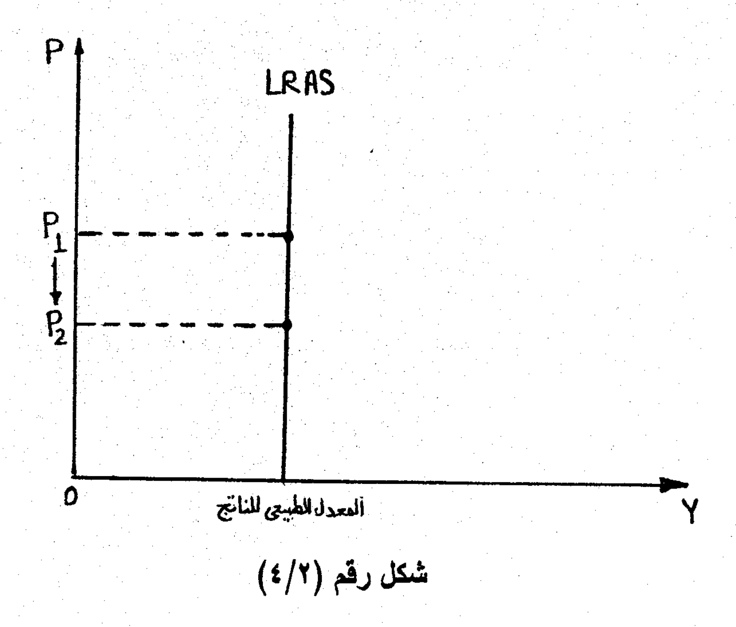
أى أن منحنى الطلب الكلى ينتقل إلى جهة اليمين فى مصر، ولجهة اليسار فى المملكة المتحدة.

٤/٣ منحنى العرض الكلى:

يوضح منحنى العرض الكلى مقدار السلع والخدمات التى يقوم بإنتاجها قطاع الأعمال، ويتولى بيعها عند مستويات أسعار معينة. وفى الأجل الطويل يكون منحنى العرض الكلى رأسياً Vertical. أما فى الأجل القصير يكون منحدراً إلى أعلى ليعكس وجود علاقة طردية بين المعروض من السلع والخدمات والمستوى العام للأسعار (ميله موجب).

وفى الأجل الطويل، يعتمد الإنتاج من السلع والخدمات (الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى) على المعروض من عناصر الإنتاج من عمل، رأس المال، وموارد طبيعية. وكذلك يعتمد على التكنولوجيا (طرق الإنتاج) المتاحة، والتى بدورها تستخدم عناصر الإنتاج المتوافرة بطريقة معينة أو بتوليفات معينة من تلك العناصر لتحويلها إلى سلع وخدمات.

ونظراً لأن المستوى العام للأسعار لا يؤثر فى محددات الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى فى الأجل الطويل، فإن منحنى العرض الكلى فى الأجل الطويل يأخذ شكل خط رأسى كما هو واضح فى الشكل رقم (٤/٢). أى أن المستوى العام للأسعار لا يكون له أى تأثير على المعروض من السلع والخدمات (أى حياد النقود Money Neutrality).



شكل رقم (٤/٢)

وهذا يتفق مع افتراض المنهج الكلاسيكى بأن المتغيرات الحقيقية لا تعتمد على المتغيرات الاسمية. أى أن مقدار الناتج من سلع وخدمات يعد متغيراً حقيقياً لا يعتمد على مستوى الأسعار كمتغير اسمي فى الأجل الطويل.

١/٤/٢ انتقال منحنى العرض الكلى:

يعرف مستوى الإنتاج من السلع والخدمات عند الكتاب الكلاسيك بالناتج المحتمل أو الناتج عند التوظف الكامل لعناصر الإنتاج. ولكى نكون أكثر دقة نستخدم مفهوم المعدل الطبيعي للناتج، وذلك لأن الاقتصاد يقوم بالإنتاج عندما تكون البطالة عند مستواها الطبيعى أو العادى.

وبالتالي فإن أى تغير فى الاقتصاد بما يعدل من المعدل الطبيعى للنـــاتج، سوف يؤدى إلى انتقال منحنى العرض الكلى فى الأجل الطويل. ونظـــراً لأن الناتج وفقاً للنموذج الكينزى يعتمد على عناصر الانتاج مـــن عمــل ورأس مال وموارد طبيعية ومعرفة تكنولوجية، يمكن أن ينتقــل منحنــى العرض الكلى فى الأجل الطويل نتيجة التغير فى تلك العناصر المذكورة.

٢/٤/١/١ تأثير العمل على انتقال منحنى العرض الكلى:

إذا ما تخيلنا أن الاقتصاد المصرى يعانى من هجرة العمالة إلـــى الخارج. فمع مزيد من الهجرة خارج مصر يترتب على ذلـــك إنخفــاض مقدار السلع والخدمات المعروضة، وبالتالي ينتقل منحنى العرض الكلـــى فى الأجل الطويل لجهة اليسار. كذلك يعتمد وضع منحنى العرض الكلـــى فى الأجل الطويل على المعدل الطبيعى للبطالة. ومن ثم فإن أى تغيير فى المعدل الطبيعى للبطالة سوف يؤدى إلى انتقال منحنى العرض الكلى فـــى الأجل الطويل.

فعلى سبيل المثال، إذا ما وافق مجلس الشعب فى مصـــر علـــى زيادة الحد الأدنى للأجور بنسبة معينة، فقد يترتب علـــى ذلـــك ارتفـــاع المعدل الطبيعى للبطالة، ومن ثم ينتج الاقتصاد مقدار أقـــل مـــن الســـلع والخدمات، وينتقل منحنى العرض الكلى فى الأجل الطويل لجهة اليسار. وقد يبدو تفسير ذلك واضحاً فى أن ارتفاع الحد الأدنى للأجور يمثل زيادة فى نفقات المنتج، وبالتالي سوف يقوم بالاستعانة بعمالة أقل من الوضـــع قبل زيادة الأجور. ومن ثم ترتفع البطالة بنسبة العمالة التى لا يستعين بها المنتجين. وكذلك يترتب على الاستعانة بعدد أقل من العمالة لدى المنتجين

إنخفاض حجم المنتج من السلع والخدمات، وبالتالي انتقال منحنى العرض الكلى فى الأجل الطويل جهة اليسار.

٢/١/٤/٣ تأثير رأس المال على انتقال منحنى العرض الكلي:

تؤدى الزيادة فى رصيد رأس المال الخاص باقتصاد ما إلى زيادة الإنتاجية، ومن ثم زيادة مقدار السلع والخدمات المعروضة. وكنتيجة لذلك ينتقل منحنى العرض الكلى فى الأجل الطويل جهة اليمين. وقد تأخذ الزيادة فى رصيد رأس المال شكل الزيادة فى رأس المال المادى كالآلات والمعدات والمبانى، أو تأخذ شكل الزيادة فى رأس المال البشرى كخريجى الجامعات والمعاهد الفنية.

٣/١/٤/٣ تأثير الموارد الطبيعية على انتقال منحنى العرض الكلي:

يعتمد إنتاج أى مجتمع على ما يمتلكه من موارد طبيعية مثل الأرض، المعادن والطقس، وغيرها من ذلك. ولا شك أن اكتشاف معدن جديد من شأنه أن يؤدى إلى انتقال منحنى العرض الكلى فى الأجل الطويل جهة اليمين. كذلك قد تقف الظروف المناخية غير المواتية حائلاً أمام زراعة أنواع معينة من المحاصيل، وما يترتب على ذلك الأمر من انتقال منحنى العرض الكلى فى الأجل الطويل جهة اليسار.

٤/١/٤/٣ تأثير المعرفة التكنولوجية على انتقال منحنى العرض الكلي:

إن حدوث تحسن فى المعرفة التكنولوجية نتيجة التقدم العلمى من شأنه أن يؤدى إلى زيادة الإنتاج من السلع والخدمات. فإختراع الحاسب الآلى على سبيل المثال، ساعد على إنتاج المزيد من السلع والخدمات

باستخدام توليفات معينة من عناصر الإنتاج (أقل نسـبياً قبـل التوصـل للحاسب الآلى)، ويترتب على ذلك انتقال منحنى العرض الكلى فى الأجل الطويل جهة اليمين.

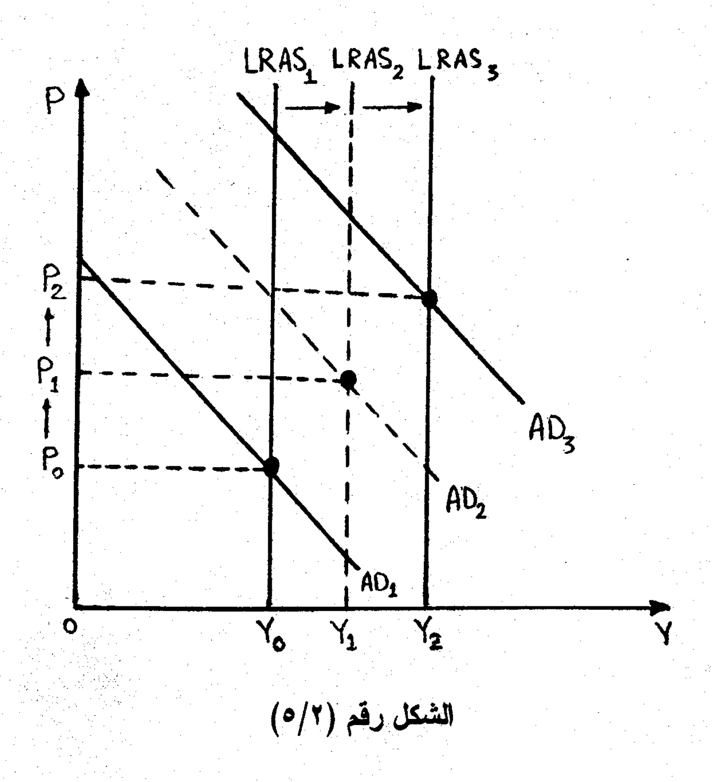
هكذا يتضح أن منحنى العرض الكلى فى الأجل الطويل يعكـس النموذج الكلاسيكي. ومن ثم فإن أى سياسة يتم استخدامها أو حدث مـن شأنه زيادة الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي يترجم فى نهاية الأمـر إلـى زيادة فى السلع والخدمات المعروضة، ومن ثم انتقال منحنـى العـرض الكلى فى الأجل الطويل لجهة اليمين، والعكس صحيح.

٥/٣ التوازن فى السوق على المستوى الكلى فى الأجل الطويل:

بعد التعرف على كل من منحنى الطلب الكلى ومنحنى العـرض الكلى فى الأجل الطويل. نحاول أن ندرس وضع التـوازن فـى الأجـل الطويل بالتقاء المنحنيان معاً. ومعرفة تأثير الانتقال فى كل منهما علـى الوضع التوازنى وعلى النمو الاقتصادى (الزيادة فـى النـاتج المحلـى الإجمالى الحقيقى). فالشكل رقم (٥/٢) يوضح أن هناك عنصران حاكمان (فى الأجل الطويل) لانتقال كل من منحنى الطلب الكلى ومنحنى العرض الكلى هما: التكنولوجيا (طرق الإنتاج أو الفنـون الإنتاجيـة) والسياسـة النقدية.

فالتقدم التكنولوجى يشجع على إنتاج المزيد من السلع والخدمات، ومن ثم يجعل منحنى العرض الكلى فى الأجل الطويل ينتقل جهة اليميـن. وفى نفس الوقت عندما تنتهج الحكومة سياسة نقدية مـن شـأنها زيـادة

المعروض النقدى فإن منحنى الطلب الكلى ينتقل كذلك لجهـــة اليميـــن أو اليسار فى حالة انخفاض المعروض النقدى. كما هو موضح بالشكل رقــم (٥/٢).



الشكل رقم (٥/٢)

ففى الشكل يظهر وضع التوازن المبدئى عند مســـتوى نـــاتج Y_0 ومستوى أسعار P_0. ومع حدوث انتقال فى منحنى العرض الكلـــى مـــن $LRAS_1$ إلى $LRAS_2$ ، وفى نفس الوقت انتقال منحنى الطلب الكلى مـــن AD_1 إلى AD_2 . يترتب على ذلك إنتقال وضع التوازن عند مستوى ناتج جديد Y_1 يفوق نظيره عند الوضع المبدئى Y_0 (يعرف هذا الفرق بـــالنمو فى الناتج). وكذلك يرتفع المستوى العام للأسعار من P_0 إلـــى P_1 (هــذا

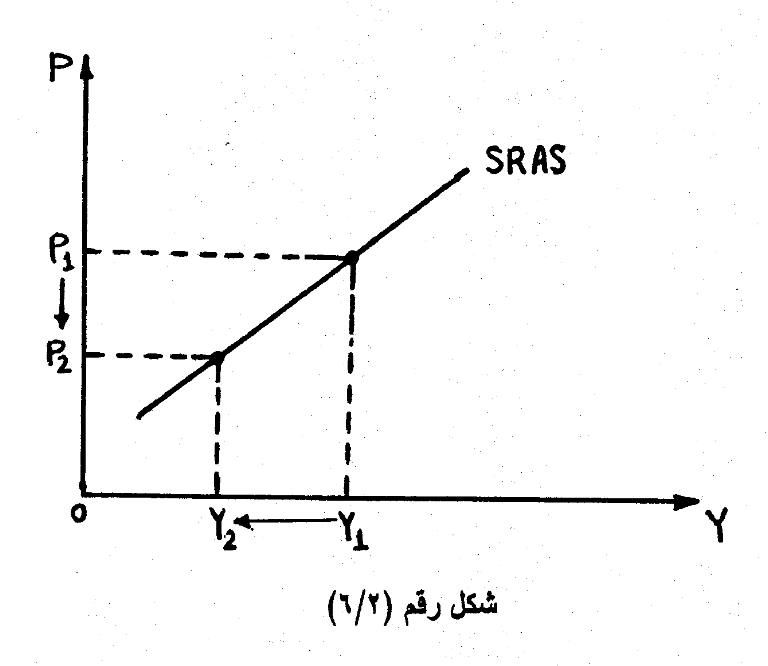
الفرق يعكس التضخم). وبتكرار هذا الأمر، والانتقال لوضع توازني جديد بحيث يكون منحنى الطلب الكلي عند AD_3 ويكون منحنى العرض الكلـــي عند $LRAS_3$، يترتب على ذلك زيادة الناتج إلى Y_2 وارتفـــاع المســـتوى العام للأسعار إلى P_2. أي أن النمو الحادث في الناتج يكـــون مصحوبـــاً بالتضخم، وهذا في الأجل الطويل. ولكننا نحتـــاج إلـــى التعـــرف علـــى الوضع في الأجل القصير بالنسبة لمنحنى العرض الكلي، وهو ما توليـــه النقطة التالية اهتماماً.

٦/٣ منحنى العرض الكلي في الأجل القصير:

ينحدر منحنى العرض الكلي في الأجل القصير إلى أعلى ليعكـــس العلاقة الطردية بين المعروض من السلع والخدمات (الناتج) والمســـتوى العام للأسعار كما هو موضح بالشكل رقم (٦/٢). ففي خلال فترة زمنيـــة معينة قد تكون سنة أو سنتين، قد تؤدي الزيادة في المستوى العام للأسعار إلى زيادة مقدار السلع والخدمات المعروضة، والعكس صحيح. ولكن يبدو هنا تساؤل مهم وهو ما السبب وراء العلاقة الموجبة بين المعروض مـــن السلع والخدمات والمستوى العام للأسعار؟ . وفي هذا الشأن هناك ثلاثـــة مداخل أساسية للاقتصاديين لتفسير ذلك الأمر.

في كل مدخل من المداخل الثلاثة يعتبر عدم كمال السوق مســـبباً أساسياً لأن يسلك جانب العرض سلوكاً مختلفاً في الأجل القصير عنه فـــي الأجل الطويل. وبالرغم من وجود اختلافات في المداخل الثلاثة، إلا أنـــهم جميعاً يشتركون في أن الانحراف الحادث في مقدار الناتج المعروض عن مستواه في الأجل الطويل أو عن المعدل الطبيعي له يرجع تفسيره إلـــى

انحراف مستوى الأسعار عن مستوى الأسعار الذى يتوقعه الأفراد. فـــإذا ما ارتفع مستوى الأسعار أعلى المستوى المتوقع يزداد الناتج أعلى معدله الطبيعى، والعكس صحيح.



شكل رقم (٦/٢)

١/٦/٣ مدخل جمود الأجور The Sticky- wage:

يعد هذا المدخل من أكثر المداخل تفسيراً لانحدار منحنى العـرض الكلى إلى أعلى (ميله موجب). فالأجور الاسمية تتعدل بشكل يتسم بالبطء أو بالجمود فى الأجل القصير (الاستجابة محدودة). وقد يعــزى التعديــل البطيء للأجور الاسمية إلى وجود عقود طويلــة الأجــل بيــن العمــال وأصحاب المشروعات تم الاتفاق فيها على أجور أسمية ثابتة، قــد تمتــد

أحياناً إلى ثلاث سنوات. وقد يرجع ذلك إلى بعض المعايير الاجتماعية التى تحدد الأجور عند مستويات معينة لا تبرحها خلال فترة زمنية معينة.

وللتعرف على علاقة الأجور الاسمية الجامدة بالعرض الكلى يمكن أن نفترض مثلاً أن مشروع ما اتفق مع العمال لديه على أجور أسمية معينة بناءاً على مستوى أسعار معين متوقع أن يكون فى المستقبل. وبافتراض أن المستوى العام للأسعار الفعلى جاء منخفضاً عن المستوى المتوقع، مع بقاء الأجور الاسمية كما هى عند مستوى معين وليكن W ، فى هذه الحالة يكون مستوى الأجور الحقيقية W/P أعلى من المستوى المخطط دفعه بمعرفة المشروع.

وباعتبار أن الأجور تمثل جانب كبير من نفقات إنتاج المشروع، فإن زيادة مستوى الأجور الحقيقية يعنى ارتفاع النفقات الحقيقية للإنتاج الخاص بهذا المشروع. وبناءاً على ذلك يكون رد فعل المشروع هو الاستعانة بعدد أقل من العمالة ، ومن ثم إنتاج مقدار أقل من السلع والخدمات (كما سبق إيضاحه من قبل). أو بمعنى أخر، فإنه نظراً لعدم استجابة الأجور الاسمية بالتعديل الفورى أو بالاستجابة الفورية كنتيجة للتغير فى المستوى العام للأسعار، فإن حدوث انخفاض فى مستوى الأسعار يجعل العمالة والإنتاج أقل ربحية، ومن ثم تخفيض مقدار السلع والخدمات التى يعرضها المشروع.

٣/٦/٢ مدخل جمود السعر The Sticky-price:

يركز هذا المدخل على أن أسعار بعض السلع والخدمات تتعـــدل ببطء أو تستجيب بدرجة محـــدودة للتغـــيرات الحادثـــة فـــى الظـــروف الاقتصادية. ويمكن إرجاع ذلك جزئياً إلى أن هناك نفقات خاصة بعمليـــة تعديل الأسعار تعرف بنفقات قائمة الأسعار. وهى تشمل نفقـــات طباعـــة وتوزيع الكتالوجات التى تتضمن الأسعار الجديدة، فضلاً عن الحاجة إلـــى وقت لتغير الأسعار. وكنتيجة لذلك، فإن تلك النفقات بالإضافة إلى الأجور الاسمية تتسم بالجمود فى الأجل القصـــير. وإذا مـــا افترضنـــا حـــدوث انخفاض غير متوقع فى المستوى العام للأسعار، فإن ذلك من شـــأنه أن يجعل بعض المشروعات صاحبة الأســـعار المرتفعـــة عـــن الموضـــع المرغوب فيه تعانى من انخفاض فى حجم مبيعاتـــها، وتشـــجيعها علـــى تخفيض مقدار السلع والخدمات التى تنتجها وتعرضها.

٣/٦/٣ مدخل نقص الرؤية The Misperception:

يشير هذا المدخل إلى أن التغيرات فى المستوى العام للأســـعار ربما تجعل المنتجين يتوقعون ما سيحدث فى الأسواق التى يبيعون فيـــها منتجاتهم. وهذا التوقع يكون فى إطار من نقص الرؤية أو عـــدم الإدراك الكاف لما سيحدث فى المستقبل. أى لا توجد معلومات كافية عن الأسواق فى المستقبل. ونتيجة لعدم توافر المعلومات المواتية عـــن الســـوق لـــدى المنتجين يترتب على ذلك الاستجابة غير السليمة للتغيرات الحادثـــة فـــى المستوى العام للأسعار من خلال زيادة الناتج المعـــروض مـــن الســـلع والخدمات، فى حالة زيادة المستوى العام للأسعار على سبيل المثـــال، أى انحدار منحنى العرض لأعلى (ميله موجب).

فعلى سبيل المثال، ربما يشعر العمال أن هنـــاك انخفـــاض فـــى أجورهم الاسمية التى يتقاضونها، وذلك قبل مشاهدة أى انخفــــاض فـــى أسعار السلع التى يتم شراؤها من السوق. ويترتب علـــى ذلـــك حـــدوث انخفاض فى حافز هؤلاء العمال للعمل، ومن ثم انخفاض المعروض مـــن العمالة. أى أن انخفاض المستوى العام للأسعار قد يعطى انطباع للمنتجين (قد يكون غير كاف) عن إمكانية حدوث انخفاض فى ربحيتـــهم. وبنـــاءاً على ذلك يتجه المنتجون إلى تخفيض المعروض من السلع والخدمات.

هكذا يتضح أن هناك مبررات أساسية لانحدار منحنى العـــــرض الكلى فى الأجل القصير لأعلى تتمثل فى الأجـــور الجـــامدة والأســـعار الجامدة ونقص المعلومات. وتشير تلك المبررات إلى أن النـــاتج ســـوف ينحرف عن معدله الطبيعى وذلك عندما ينحرف المستوى العام للأســـعار عن مستوى الأسعار الذى يتوقعه الأفراد، ويمكن التعبير عن ذلك رياضياً كما يلى:

$$Y_s = Y_N - a\,(P_A - P_E)$$

حيث أن Y_s تمثل مقدار الناتج المعروض، Y_N المعدل الطبيعى للنـــاتج، a معامل يحدد درجة استجابة الناتج للتغيرات غير المتوقعة فى المســتوى العام للأسعار، P_A مستوى الأسعار الفعلي، P_E مستوى الأسعار المتوقع.

وتعنى هذه المعادلة أن مقدار النـــاتج المعـــروض يعتمـــد علـــى متغيران أساسين هما مستوى الأسعار الفعلى ومستوى الأسعار المتوقـــع،

وكذلك يعتمد على a معامل الاستجابة أو المعامل الذى يتم به تعديل الناتج المعروض وفقاً للفرق بين مستوى الأسعار الفعلى والمتوقع. وبالتالي يمكن أن ينحرف الناتج المعروض من السلع والخدمات عن المعدل الطبيعى له وفقاً للحالات التالية:

الحالة الأولى: نفترض أن a تساوى الواحد الصحيح.

فى هذه الحالة يكون انحراف الناتج المعروض عن معدله الطبيعى بمقدار الفرق بين مستوى الأسعار الفعلى والمتوقع (أى السعر غير المتوقع). وهى حالة يندر أن تحدث، حيث لا يمكن أن يستجيب الناتج المعروض من قبل المنتجين استجابة كاملة للفرق بين المستوى الفعلى والمتوقع للأسعار. ويكون الناتج المعروض أقل من معدله الطبيعى بفرض أن مستوى الأسعار الفعلى أعلى من مستوى الأسعار المتوقع. ولكن فى حالة كون مستوى الأسعار الفعلى أقل من نظيره المتوقع، يترتب على ذلك أن يكون الناتج المعروض أكبر من معدله الطبيعى.

الحالة الثانية: نفترض أن a أكبر من الواحد الصحيح.

فى هذه الحالة يكون انحراف الناتج المعروض عن معدله الطبيعي بمقدار أكبر من الفرق بين مستوى الأسعار الفعلي والمتوقع (أى السعر غير المتوقع). وهذه الحالة أيضا نادرة الحدوث، بحيث يصعب أن تكون استجابة الناتج المعروض بدرجة تفوق الفرق بين المستوى الفعلي والمتوقع للأسعار. ويكون الناتج المعروض أقل من معدله الطبيعى

بفرض أن مستوى الأسعار الفعلى أعلى من مستوى الأســعار المتوقــع. ولكن يكون مقدار الفرق بين الناتج المعروض ومعدله الطبيعى أكبر مــن الوضع فى الحالة السابقة. ولكن فى حالة كون مستوى الأسعار الفعلـــى أقل من نظيره المتوقع، يترتب على ذلك أن يكون الناتج المعروض أكـبر من معدله الطبيعى. وكذلك فى هذه الحالة يكون مقدار الارتفاع فى النـاتج المعروض أعلى من نظيره فى الحالة الأولى.

الحالة الثالثة: نفترض أن a أقل من الواحد الصحيح.

فى هذه الحالة يكون انحراف الناتج المعروض عن معدله الطبيعي بمقدار أقل من الفرق بين مستوى الأسعار الفعلي والمتوقــع (أى السـعر غــير المتوقع). وهذه الحالة تعتبر أكثر واقعية بأن يعـــدل المنتجــون النــاتج المعروض جزئياً للفرق بين المستوى الفعلي والمتوقع للأسعار. ويكـــون الناتج المعروض أقل من معدله الطبيعى بفــرض أن مســتوى الأســعار الفعلى أعلى من مستوى الأسعار المتوقع. ولكن يكون مقدار الفرق بيـــن الناتج المعروض ومعدله الطبيعى أصغر من الوضع فى الحالتين الأولـــى والثانية. ولكن فى حالة كون مستوى الأسعار الفعلى أقل مـــن نظـــيره المتوقع، يترتب على ذلك أن يكون الناتج المعروض أكـــبر مـــن معدلـــه الطبيعى. وكذلك فى هذه الحالة يكون مقدار الارتفاع فى الناتج المعروض أقل من نظيره فى الحالتين الأولى والثانية.

الحالة الرابعة: نفترض أن a يساوى الصفر.

فى هذه الحالة يكون الناتج المعروض معادلاً لمعدله الطبيعي، أى لا توجد أى استجابة للتغيرات غير المتوقعة فى الأسعار، وهى حالة نادرة الحدوث، وفى هذه الحالة من الصعب أن لا يحدث أى استجابة للاختلافات بين المستوى الفعلي والمتوقع للأسعار.

مثال رقمى:

بافتراض أن الناتج عند معدله الطبيعى يعادل ١٠٠ وحدة نقدية. وأن المستوى العام للأسعار الفعلى يساوى ٢٠، والمستوى العام للأسعار المتوقع يساوى ١٠، ومعامل التعديل يعادل ٠,٥ . احسب مقدار الناتج المعروض فى السوق.

الحل:

باستخدام المعادلة السابق بيانها يمكن بسهولة حساب مقدار الناتج المعروض فى السوق وفقاً للبيانات السابقة كما يلى:

$$Y_s = Y_N - a\,(P_A - P_E)$$

$$= 100 - 0.5\,(20\text{-}10) = 95$$

وبالتالي تكون قيمة الناتج المعروض أقل من الناتج عند معدله الطبيعى كما سبق ايضاحه فى الحالة الثالثة.

بافتراض أن ـ مستوى الأسعار الفعلي يعادل ١٠ وحـــدات، ومســتوى الأسعار المتوقع يعادل ٢٠ فما هو مقدار انحراف الناتج المعروض عـــن نظيره عند المعدل الطبيعي.

الحل:

بنفس الأسلوب يمكن التعويض فى المعادلة السابقة كما يلى:

$$Y_s = Y_N - a\,(P_A - P_E)$$

$$= 100 - 0.5\,(10\text{-}20) = 105$$

يبدو انحراف الناتج المعروض عن نظيره عند المعدل الطبيعى بمقـدار ٥ وحدات نقدية موجبة، أى زيادة الناتج المعروض عن نظيره عند المعـــدل الطبيعى، وهو ما يتفق مع الجزء الثانى فى الحالة الثالثة.

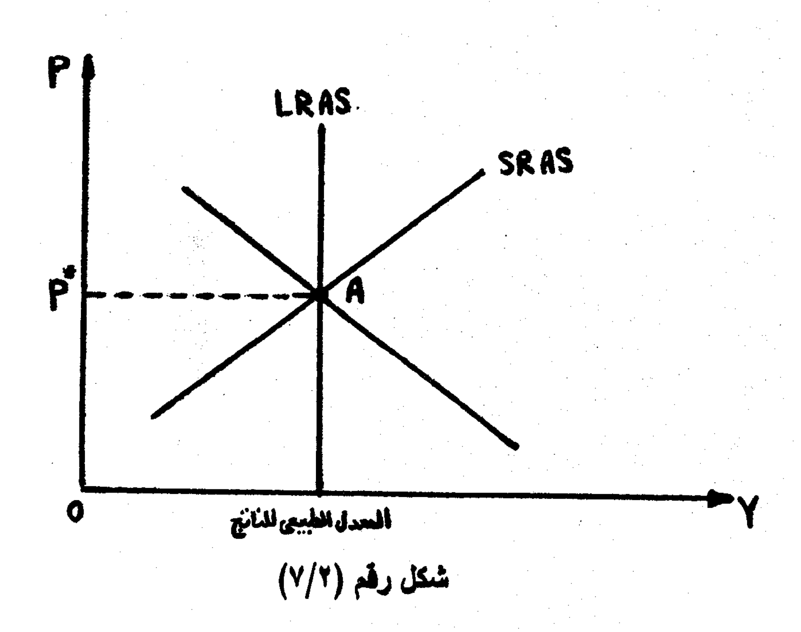
وهكذا يمكن افتراض العديد من القيم بما يتناسب والحالات الثلاثة السابق بيانها للتعرف على الأوضاع المختلفة التى ينحرف فيـــها النـــاتج المعروض عن نظيره عند معدله الطبيعي.

وهكذا ينتقل منحنى العرض الكلى فى الأجل القصير عندما يحدث تغير فى أى من عناصر الإنتاج المستخدمة فى العملية الإنتاجيـــة مثـــل العمل، رأس المال، الموارد الطبيعية، والتكنولوجيا كما تـــم اســـتعراضه بالنسبة للوضع فى الأجل الطويل. وبالإضافة إلى العنـــاصر المذكـــورة يعتبر مستوى الأسعار المتوقع أحد العوامل المؤثرة على انتقال منحنـــى

العرض الكلى فى الأجل القصير جهة اليميـــن أو اليســار كمـا سـبق توضيحه.

٧/٣ أسباب التقلبات الاقتصادية:

بعد استعراض نموذج الطلب الكلى - العــرض الكلــى يمكـن الاستعانة به فى التعرف على مسببات التقلبات الاقتصادية فــى الأجـل القصير. ويوضح الشكل رقم (٧/٢) الناتج التوازنى ومســتوى الأسـعار التوازنى من خلال تقاطع كل من منحنى الطلب الكلى والعرض الكلى فى الأجل الطويل عند النقطة A .



شكل رقم (٧/٢)

وعند هذه النقطة يكون الناتج عند معدله الطبيعى. ويمر منحنـــى العرض الكلى فى الأجل القصير بهذه النقطة مشـــيراً إلـــى أن الأجـــور والأسعار والمعلومات سوف تستجيب بشكل كلى للتـــوازن فـــى الأجـــل الطويل. أى أنه عندما يكون الاقتصاد فى وضع التـــوازن فـــى الأجـــل الطويل، ينبغى أن تكون الأجور والأسعار المعلومات مرنة مرونة كاملة، وبالتالي فإن نقطة تقاطع منحنى الطلب الكلى مع منحنى العرض الكلـــى فى الأجل القصير هى نفسها نقطة تقاطع منحنى الطلب الكلى مع منحنـــى العرض الكلى فى الأجل الطويل. وفيما يلى نستعرض مسببات التقلبـــات الاقتصادية.

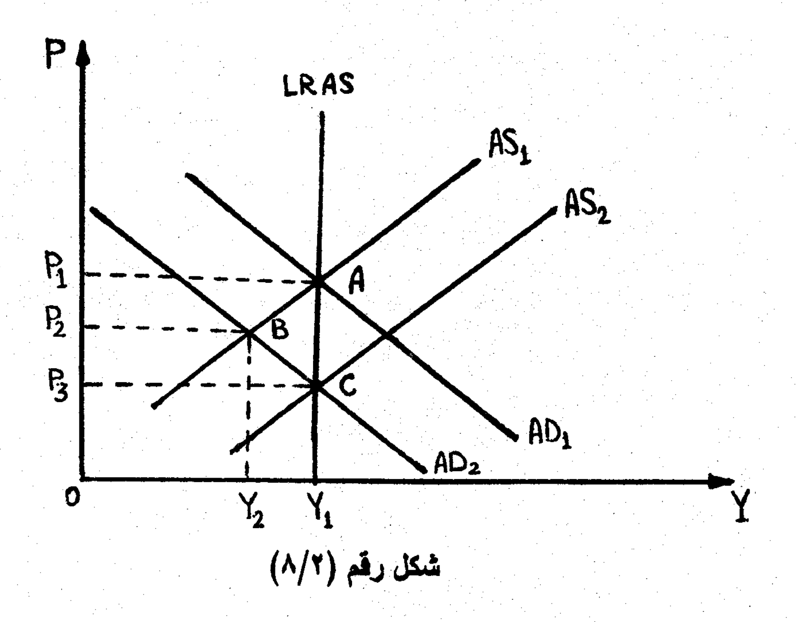
١/٧/٢ تأثير الانتقال فى منحنى الطلب الكلى:

بافتراض سيادة حالة من التشاؤم فى الاقتصاد. وقد يرجع الســـبب فى ذلك لأسباب عديدة كأن يكون هناك اضطرابات فى سوق المال. وقـــد يترتب على ذلك فقدان العديد من الأفراد الثقة فيما سيحدث فى المســـتقبل، ومن ثم يعدلون من خططهم الإنفاقية. كذلـــك الحـــال بالنســـبة لبعـــض المشروعات التى قد تتجه إلى الإحجام عن شراء معدات أو آلات حديثـــة. ولا شك أن هذه الحالة من التشاؤم سوف ينعكس تأثيرها علـــى الطلـــب الكلى بالانخفاض.

ففى الأجل القصير يتحرك الاقتصاد محل البحث علـــى منحنـــى العرض الكلى المبدئى فى الأجل القصير AS_1 من النقطة A إلى النقطـــة B. ونتيجة لذلك ينخفض الناتج مـــن Y_1 إلـــى Y_2 و ينخفـــض مســـتوى الأسعار من P_1 إلى P_2. ويشير مستوى الناتج المنخفض إلى أن الاقتصـــاد

في حالة انحسار. ومن ثم يتضح أن موجه التشاؤم تؤدى إلـــى انخفـــاض الدخل وزيادة البطالة.

ولعلاج هذا الأمر يمكن أن يتخذ صانع السياسة قـــراراً بزيـــادة الطلب الكلى من خلال زيادة الإنفاق الحكومى مثلاً، أو زيادة المعـــروض النقدى. وهكذا ينتقل منحنى الطلب الكلى جهة اليمين. وفى هـــذه الحالـــة يمكن أن يعود منحنى الطلب الكلى إلى وضعه الأصلي عند AD_1 بشرط أن يتخذ صانع السياسة قراره بالسرعة والوقت المناسبين، ومن ثم يعـــود الوضع إلى أساسه عند النقطة A. (انظر الشكل رقم (٨/٢)).



شكل رقم (٨/٢)

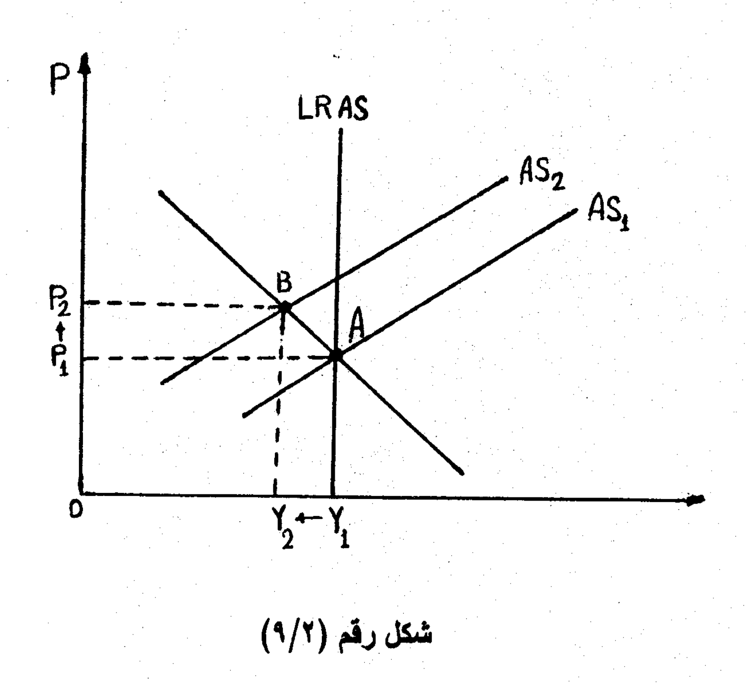
وتنبغى الإشارة إلى أن الانحسار سوف يتم علاجه ذاتياً عبر الزمن بدون التدخل من قبل صانع السياسة. فنظراً للانخفاض فى الطلب الكلى يتجه المستوى العام للأسعار إلى التناقص. وأخيراً تلحق التوقعات بهذه الحقيقية الجديدة، وينخفض مستوى الأسعار المتوقع. ونظراً لانخفاض مستوى الأسعار المتوقع تستجيب الأجور والأسعار والمعلومات، وبالتالي ينتقل منحنى العرض الكلى فى الأجل القصير إلى جهة اليمين من AS_1 إلى AS_2 كما هو فى الشكل رقم (٨/٢) حتى نصل النقطة c عندما يتقاطع منحنى الطلب الكلى الجديد AD_2 مع منحنى العرض الكلى فى الأجل الطويل.

وعند نقطة التوازن الجديدة فى الأجل الطويل يعود الناتج إلى معدله الطبيعى. ومع وجود موجه التشاؤم وانخفاض الطلب الكلى ينخفض المستوى العام للأسعار إلى P_3 لمواجهة الانتقال فى منحنى الطلب الكلى. وهكذا فى الأجل الطويل فإن التحرك فى منحنى الطلب الكلى ينعكس كلية فى مستوى الأسعار وليس فى مستوى الناتج. وبعبارة أخرى، فتأثير الانتقال فى منحنى الطلب الكلى فى الأجل الطويل يعد تغيراً اسمياً (انخفاض مستوى الأسعار) وليس حقيقياً (الناتج كما هو).

وبصفة عامة يمكن القول أنه فى الأجل القصير يتسبب الانتقال فى منحنى الطلب الكلى فى حدوث تقلبات فى الناتج من السلع والخدمات. أما فى الأجل الطويل يؤثر انتقال منحنى الطلب الكلى على المستوى العام للأسعار ولا يؤثر فى الناتج.

٣/٧/٢ تأثير الانتقال فى منحنى العرض الكلى:

بافتراض أن الاقتصاد فى وضع التوازن فى الأجل الطويـل. وأن بعض المشروعات تعانى فجأة من ارتفاع نفقات إنتاجها. فمثلاً الظـروف المناخية غير المواتية قد تعصف ببعض المحاصيل الزراعية، ومـن ثـم ترتفع نفقات إنتاج السلع الزراعية. وفى محاولـة لدراسـة تـأثير هـذا الارتفاع فى نفقات الإنتاج، يمكن افتراض أنه عند مستوى سعرى معيـن ترغب المشروعات فى عرض مقدار محدود من السلع والخدمات (انظـر الشكل رقم (٢/٩)).



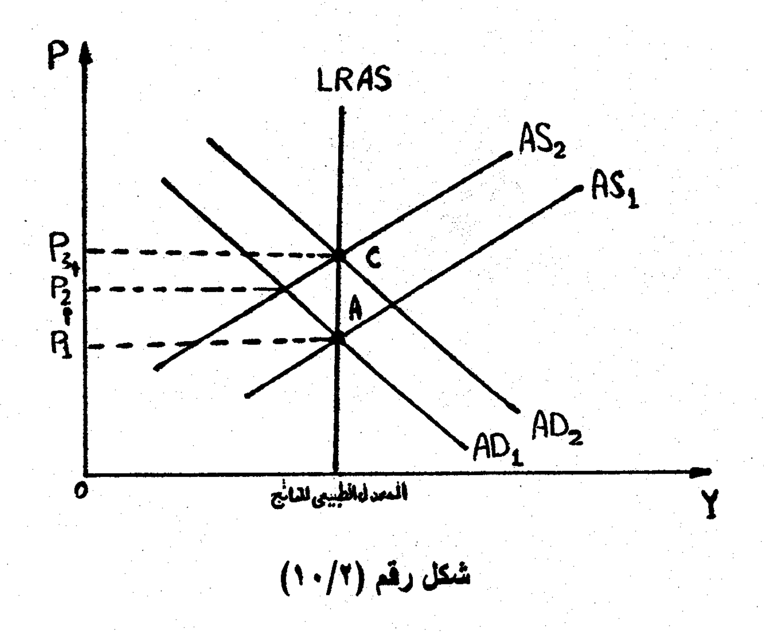
شكل رقم (٢/٩)

ففى هذا الشكل يتضح أن منحنى العرض الكلى فى الأجل القصير سوف ينتقل لجهة اليسار من AS_1 إلى AS_2 (اعتماداً على درجة الارتفاع فى نفقات الإنتاج ربما ينتقل منحنى العرض الكلى فى الأجل الطويل) ولكن للتبسيط يفترض عدم حدوث ذلك.

وبتحليل هذا الأمر فى الأجل القصير، يتضح أن الاقتصاد يتحرك على منحنى الطلب الكلى الموجود من النقطة A إلى النقطة B . وبالتالي ينخفض الناتج من Y_1 إلى Y_2 ويزداد مستوى الأسعار من P_1 إلى P_2. ويعرف ذلك بظاهرة التضخم المصحوب بركود اقتصادى Stagflation، حيث يحدث انخفاض فى الناتج مع ارتفاع فى المستوى العام للأسعار.وتواجه هذه الظاهرة صانع السياسة. وقد يبدو من الصعب اختيار البديل المناسب للتغلب عليها. فقد يترك الحال كما هو اعتماداً على أن الانحسار سوف يعالج ذاتياً من خلال تعديل نفقات الإنتاج وفقاً للأجور والأسعار والمعلومات.

ففى خلال فترة الناتج المنخفض والبطالة المرتفعة يكون هناك ضغط على أجور العمال لكى تصبح منخفضة. فالأجور المنخفضة تؤدى إلى زيادة مقدار الناتج المعروض. وعبر الزمن ينتقل منحنى العرض الكلى فى الأجل القصير عودة إلى وضعه الأصلى عند AS_1 ، ويترتب على ذلك انخفاض المستوى العام للأسعار وعودة الناتج لمعدله الطبيعى. وفى الأجل الطويل يعود الاقتصاد إلى النقطة A، حيث يتقاطع منحنى الطلب الكلى مع منحنى العرض الكلى فى الأجل الطويل.

ويمكن أن يستخدم صانع السياسة السياسات المالية والنقدية أو أى منهما لمواجهة الانتقال فى منحنى العرض الكلى فى الأجل القصير. وذلك من خلال انتقال منحنى الطلب الكلى. ويبدو ذلك واضحاً فى الشكل رقـــم (١٠/٢). وفى هذا الشأن يؤدى استخدام السياسة المالية مثلاً إلى انتقـــال منحنى الطلب الكلى لجهة اليمين مـــن AD_1 إلـــى AD_2 بدرجـــة كافيـــة لتعويض تأثير انتقال منحنى العرض الكلى على الناتج. ويتحرك الاقتصاد من النقطة A إلى النقطة C. ويظل الناتج عند معدله الطبيعى مع ارتفـــاع فى المستوى العام للأسعار من P_1 إلى P_3.



شكل رقم (١٠/٢)

الفصل الثالث

السياسة الاقتصادية والتقلبات

الفصل الثالث
السياسة الاقتصادية والتقلبات

٣/١ مقدمه:

لقد أوضح الفصل السابق كيفية حدوث التقلبات الاقتصادية من خلال الاستعانة بنموذج الطلب الكلى – العرض الكلى. فعندما ينتقل منحنى الطلب الكلى أو منحنى العرض الكلى لموضع أخر يترتب على ذلك حدوث تقلبات فى الناتج من السلع والخدمات، وكذلك فى المستوى العام للأسعار. أيضا استعرض الفصل السابق بإيجاز كيف تؤثر السياسات النقدية والمالية على منحنى الطلب الكلى. إذ أن أى تغيير فى أى من السياستين يؤدى إلى حدوث تقلبات فى الناتج والأسعار فى الأجل القصير. وبناءاً عليه يبدأ صانع السياسة فى تعديل السياسات المستخدمة وفقاً للتقلبات الحادثة لبحث إمكانية الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي.

ومن ثم يركز هذا الفصل على دراسة تأثير استخدام السياسات النقدية والمالية على منحنى الطلب الكلى.

٣/٢ السياسة النقدية ومنحنى الطلب الكلى:

تعرفنا فى الفصل السابق على الأسباب الرئيسية وراء انحدار منحنى الطلب الكلى لأسفل. وتمثلت تلك الأسباب فى أثر الثروة وأثر معدل الفائدة وأثر معدل الصرف. وعلمنا أن حدوث انخفاض فى المستوى العام للأسعار من شأنه زيادة مقدار السلع والخدمات المطلوبة، والعكس صحيح فى حالة زيادة المستوى العام للأسعار. وعلى الرغم من

التأثيرات الثلاثة المذكورة تعمل معاً فى تفسير الميـل السـالب لمنحنـى الطلب الكلى، إلا أن أهمية كل أثر تختلف عن نظيره. أو بمعنى أنـها لا تتساوى فى درجة الأهمية. فعلى سبيل المثال إذا ما نظرنـا إلـى حجـم الأرصدة النقدية لدى القطاع العائلى لوجدناها تمثل نسبة صغيرة من ثروة هذا القطاع. وبالتالي يعتبر أثر الثروة أقل أهمية من بين التأثيرات الثلاثة.

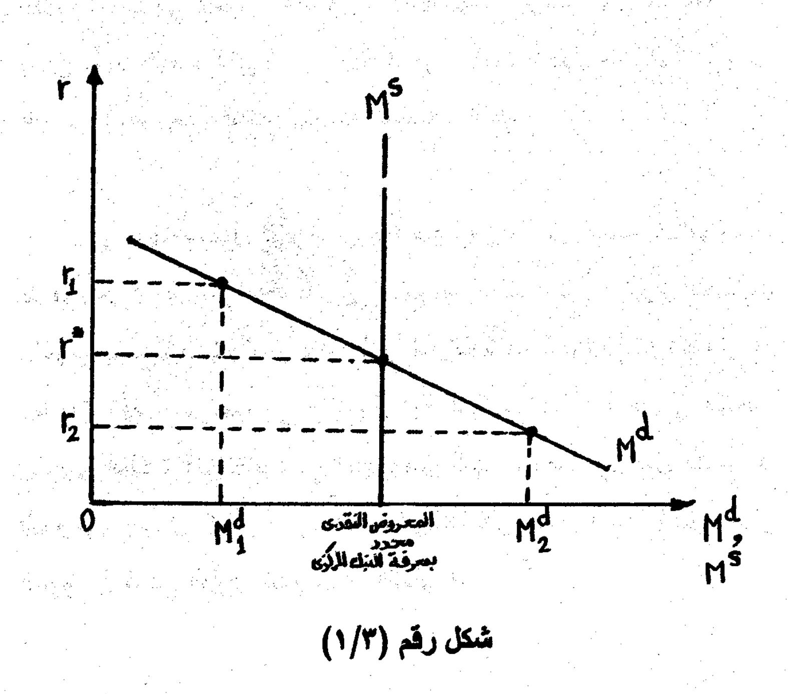
كذلك تمثل الصادرات والواردات نسبة صغيرة من الناتج المحلـى الإجمالى لبعض الدول، ومن ثم لا يعد تأثير معدل الصرف فى هذه الحالة مهماً بالدرجة المؤثرة على منحنى الطلب الكلى. فى حين قد يبدو تـأثير معدل الفائدة أكثر أهمية فى بعض الدول خاصة المتقدمة منها. وبالتـالي يمكن القول أن الأهمية النسبية للتأثيرات الثلاثة تختلف من دولة لأخـرى بل ومن مجتمع لأخر، بل من فترة لأخرى داخل نفس الدولة أو المجتمع.

وسوف ينصب التحليل فى هذه الحالة على تأثير معـدل الفـائدة بمزيد من التفصيل. ولتحديد معدل الفائدة فإن ذلك يتطلب معرفة نمـوذج تفضيل السيولة Theory of Liquidity Preference.

١/٢/٣: موذج تفضيل السيولة:

لقد أشار كينز فى كتابه الشهير "النموذج العام للتوظف والفـائدة والنقود" إلى العوامل المحددة لمعدل الفائدة. ويعد ذلك بمثابة أحد تطبيقات العرض والطلب. أو بمعنى أخر، أن يتحدد معدل الفائدة من خلال الطلـب على النقود والمعروض النقدى. وتجدر الإشارة إلى التمييز بيـن معـدل الفائدة الاسمى Nominal Interest Rate ومعدل الفـائدة الحقيقـى Real

Interest Rate والذى يمثل معدل الفائدة المصحح وفقاً لتأثيرات التضخـــم. وسوف لا نتعمق فى تفصيلات نموذج تفضيل السيولة. فلقد سبق دراســته فى النقود والبنوك. ولكن يتم إبراز العناصر الأساسية الحاكمة له. ولعـــل المعروض النقدى والطلب على النقود يمثلان العنصران الحاكمان لــــهذا النموذج. والمعروض النقدى يحدد بمعرفـــة الســلطات النقديـــة (البنــك المركزى)، وهو مقدار ثابت لا يعتمد على أية متغيرات اقتصادية (منـــها معدل الفائدة). لذلك يســـمى متغـــير خـــارجى Exogenous Variable . وبالتالي يأخذ شكل خط رأسى كما هو موضح فى الشكل رقم (١/٣).



شكل رقم (١/٣)

أما الطلب على النقود فهو متغير داخلـي Endogenous Variable يتم تحديد قيمته بمعرفة مجموعة من العوامل. ولكن أكثر العوامل أهميـة هو معدل الفائدة. فمعدل الفائدة يمثل نفقة الفرصة البديلة للاحتفاظ بـالنقود فى صورة سائلة (سعر النقود). وبالتالي فإن ارتفاع معدل الفائدة يـؤدى إلى زيادة نفقة الاحتفاظ بالنقود، ومن ثم ينخفض الطلب علـى النقـود، والعكس صحيح، كما هو موضح بالشكل رقم (٣/١).

ويتحدد التوازن بين الطلب على النقـود والمعـروض النقـدى وصولاً إلى معدل الفائدة التوازنى Equilibrium Interest Rate عند تقاطع منحنى الطلب على النقود مع منحنى العرض النقدى. وبافتراض أن معدل الفائدة السائد فى السوق r_1 يفوق معدل الفائدة التوازنى. ففى هذه الحالـة يكون مقدار النقود التى يرغب الأفراد فى الاحتفاظ بها (طلبها) M_1^d وهو أقل من المعروض النقدي بمعرفة السلطات النقدية.

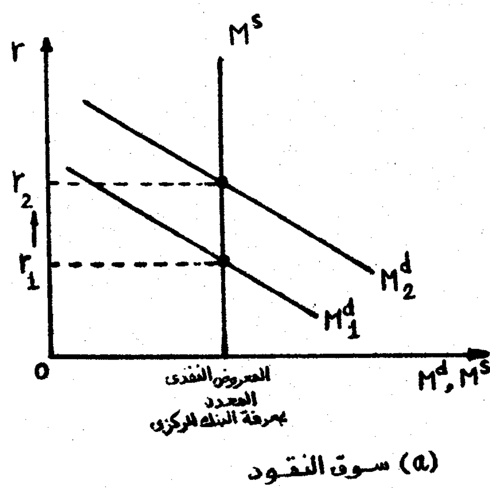
وسوف يحاول الأفراد أن يتخلصوا من فائض النقـود الموجـود طرفهم من خلال شراء سندات أو إيداع هذا الفائض فى صورة حسـابات بالبنوك. ومع زيادة فائض النقود لدى البنوك تتجه البنوك إلـى تخفيـض معدلات الفائدة تدريجياً إلى أن يصل الأفراد إلى النقطـة التـي عندهـا يتساوى الطلب على النقود مع المعروض النقدى، ومن ثم معدل الفـائدة التوازنى. ويمكن كذلك أن يحدث العكس إذا كان معدل الفائدة السائد فـى السوق r_2 (على القارئ تتبع مسار التحليل).

وبافتراض أن المستوى العام للأسعار قد ارتفع فما هــو متوقــع حدوثه لمعدل الفائدة بما يوازن بين الطلب على النقود والمعروض؟ كذلك كيف يؤثر ذلك على مقدار السلع والخدمات المطلوبة ؟.

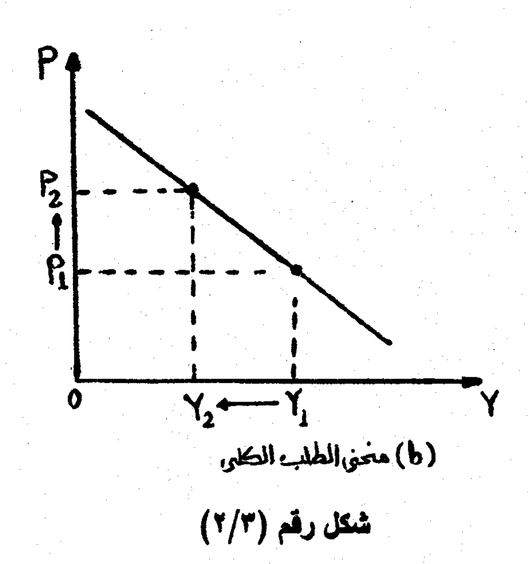
نعلم جيداً أن المستوى العام للأسعار يمثل المحدد الأساسى للكمية المطلوبة من النقود. ومن ثم فمع زيادة المستوى العام للأسعار يتم تبــادل كميات أكبر من النقود فى كل مرة يتم فيها بيع سلعة أو خدمة. ونتيجــة لذلك فإن الأفراد يفضلون الاحتفاظ بكميات أكبر من النقود. وهذا يعنى أن الارتفاع فى المستوى العام للأسعار يؤدى إلى حدوث زيادة فى الكميــة المطلوبة من النقود عند مستوى معدل فائدة معين، أى أن زيادة المســتوى العام للأسعار من P_1 إلى P_2 يؤدى إلى انتقال منحنى الطلب على النقــود جهة اليمين من MD_1 إلى MD_2 كما هو موضح بالجزء (a) من الشــكل رقم (٢/٣).

ويترتب على الانتقال فى منحنى الطلب على النقود التأثير علــى وضع التوازن فى سوق النقود، بحيث يزداد معدل الفائدة عند معــروض نقدى ثابت أو من r_1 إلى r_2. ولا يقتصر الأمر على ذلك بل يمتد التــأثير لسوق السلع والخدمات كما هو موضح بالجزء (b) مــن الشــكل رقــم (٢/٣). فمع زيادة معدل الفائدة ترتفع نفقة الاقتراض ويزداد العائد علــى الادخار. وفى هذه الحالة يقوم عدد محدود من القطاع العائلي بــالاقتراض لشراء منازل جديدة مثلاً وليس هذا فحســب، وانمــا يشــترون منــازل صغيرة، ولذلك ينخفض الطلب على الاستثمار. كذلك الأمر بالنسبة لقليــل

من المشروعات سوف يقترض لبناء مصانع جديدة ومعدات حديثة. وهـذا يعنى أن الاستثمار سوف ينخفض.



(a) سـوق النقـود



(b) منحنى الطلب الكلى

شكل رقم (٢/٣)

وهكذا يمكن القول أن الارتفاع في المستوى العام للأسعار من P_1 إلى P_2 سوف يزيد الطلب على النقود من MD_1 إلى MD_2 ويرفع معدل الفائدة من r_1 إلى r_2. وفي النهاية تنخفض الكمية المطلوبة من السلع والخدمات من Y_1 إلى Y_2.

ويمكن تلخيص تأثير ما سبق:

١- ارتفاع المستوى العام للأسعار يؤدى إلى زيادة الطلب على النقود.

٢- ويترتب على ذلك، ارتفاع معدل الفائدة.

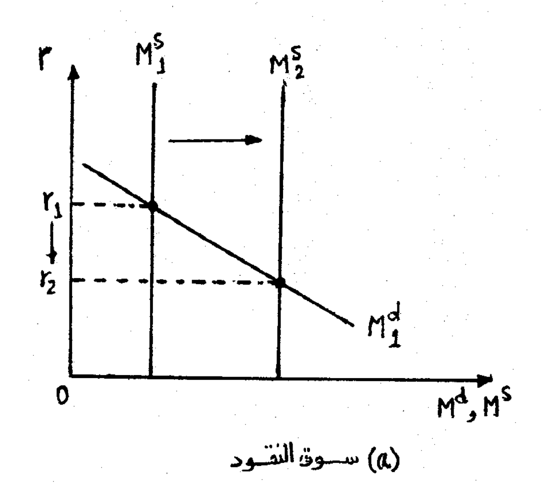
٣- وهكذا ينخفض مقدار السلع والخدمات المطلوبة.

٣/٣/٣ تأثير التغير في المعروض النقدى على منحنى الطلب الكلي:

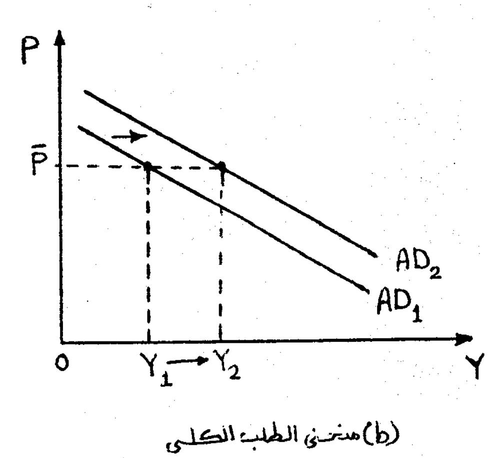
يعد المعروض النقدى الأداة الأساسية للسياسة النقدية التي يتم استخدامها للتأثير على منحنى الطلب الكلي. ففي الجزء (a) من الشكل رقم (٣/٣) يتضح أن الزيادة في المعروض النقدى تؤدى إلى انتقال منحنى المعروض النقدى إلى جهة اليمين من MS_1 إلى MS_2. ونظراً لعدم تغير منحنى الطلب على النقود، ينخفض معدل الفائدة من r_1 إلى r_2 بما يجعل المعروض النقدى مساوياً للطلب على النقود.

ويحث الانخفاض الحادث في معدل الفائدة الأفراد على الاحتفاظ بالنقود الاضافية التي عرضتها السلطات النقدية من خلال زيادة المعروض النقدى. ولا شك أن التغير في معدل الفائدة سوف يؤثر على

مقدار السلع والخدمات المطلوبة كما هو موضح فى الجـــزء (b) فـــى الشكل رقم (٣/٣)



(a) ســوق النقــود



(b)منحنى الطلب الكلى

شكل رقم (٣/٣)

فانخفاض معدل الفائدة يؤدى إلى تخفيض نفقة الاقتراض، وكذلك العـــائد على الادخار. وهنا قد يتشجع القطاع العائلى على شراء منـــازل جديــدة وكبيرة الحجم فى نفس الوقت بما يشجع الطلب على الاستثمار. وفى نفس الوقت يمكن للمشروعات إنفاق الكثير على المصانع الجديــدة والمعــدات الحديثة بالصورة التى تشجع على المزيد من الاستثمار. وكنتيجة لذلـــك، يرتفع مقدار السلع والخدمات المطلوبة عند مستوى سعرى معين وليكن $\overline{P}$ من Y_1 إلى Y_2 ، وبالتالي ينتقل منحنى الطلب الكلى إلى جهة اليمين.

هكذا يتضح أنه عندما تقوم السلطات النقدية بزيـــادة المعــروض النقدى، يترتب على ذلك انخفاض معدل الفائدة وزيـــادة مقــدار الســلع والخدمات المطلوبة عند مستوى سعرى معين. ومن ثم يحدث انتقال فـــى منحنى الطلب جهة اليمين.

٣/٣ السياسة المالية ومنحنى الطلب الكلى:

يمكن للحكومة أن تؤثر فى سلوك الاقتصاد من خلال الاســتعانة بالسياسة المالية لعلاج بعض التقلبات الاقتصادية. وتشير السياسة الماليـــة إلى استخدام الإنفاق الحكومى أو الضرائب أو كلاهما للتأثير على الطلــب الكلى. وفيما يلى يتم تناول تأثير التغير فى كل مـــن الإنفـــاق الحكومـــى والضرائب على منحنى الطلب الكلى.

١/٣/٣ التغير فى الإنفاق الحكومى:

يمكن للحكومة أن تعدل من إنفاقها على السلع والخدمـــات بمـــا يعرف بالمشتريات الحكومية أو الإنفاق الحكومى. ويترتب علـــى ذلـــك

التعديل حدوث انتقال فى منحنى الطلب الكلى. حيث أن التغير فى الإنفاق الحكومى يؤثر على قرارات الإنفاق الخاصة بقطاع الأعمال.

فبافتراض أن الحكومة المصرية قامت بزيادة الإنفاق الحكومى بمقدار ١٠ مليون جنيه فى قطاع الزراعة. يترتب على ذلك الأمر ارتفاع الطلب على الناتج من هذا القطاع. وبالتالي تشجيع المشروعات الزراعية على زيادة الاستعانة بعمالة أكبر، ومن ثم زيادة الإنتاج. وباعتبار أن القطاع الزراعى يمثل جزء من الاقتصاد. فإن الزيادة فى الطلب على هذا القطاع يعنى زيادة مقدار السلع والخدمات المطلوبة، ومن ثم انتقال منحنى الطلب الكلى لجهة اليمين.

وهنا يثار سؤال غاية فى الأهمية، هل الزيادة فى الإنفاق الحكومى بمقدار ١٠ مليون جنيه تؤدى إلى زيادة الطلب الكلى بنفس المقدار أم أكبر أم أقل ؟ وهنا يمكن القول أن الزيادة فى الإنفاق الحكومى لا تؤدى إلى زيادة فى الطلب بنفس المقدار. حيث أن هناك أثران للزيادة فى الإنفاق الحكومى. يعرف الأول بأثر المضاعف Multiplier Effect وهذا الأثر يوضح أن الانتقال فى منحنى الطلب الكلى يكون بما يوازى فى المقدار أكبر من ١٠ مليون جنيه. ويعرف الأثر الثانى بأثر المزاحمة Crowding-out Effect ، والذى يرى أن الانتقال فى منحنى الطلب الكلى يكون بما يوازى فى المقدار أقل من ١٠ مليون جنيه. وفيما يلى يتم تحليل كل من الأثران.

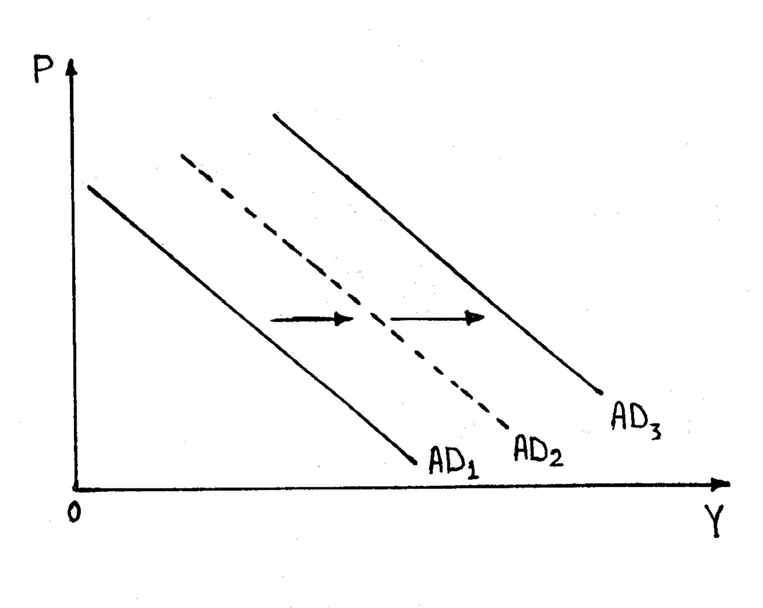
١/١/٣/٣ أثر المضاعف:

عندما تقوم الحكومة بإنفاق ١٠ مليون جنيه فى قطاع الزراعة كما سبق بيانه فإن ذلك سوف يؤدى إلى تأثير فورى يتمثل فى زيادة حجم التوظف والأرباح فى هذا القطاع. وفى هذا الوضع تزداد مكاسب العمال وأيضا أرباح أصحاب المشروعات الزراعية، ومن ثم يقوموا بزيادة حجم إنفاقهم على السلع الاستهلاكية. ونتيجة لذلك، فإن زيادة الإنفاق الحكومى تؤدى إلى زيادة الطلب على منتجات المشروعات الأخرى بخلاف المشروعات الزراعية. وهذا يعنى أن كل جنيه تنفقه الحكومة يؤدى إلى زيادة الطلب الكلى على السلع والخدمات بأكثر من جنيه. ولذلك يقال أن للإنفاق الحكومى تأثير المضاعف على الطلب الكلى.

ويستمر تأثير المضاعف حتى بعد التأثير المبدئى السابق إيضاحه. فعندما يزداد إنفاق المستهلكون تقوم المشروعات المنتجة للسلع الاستهلاكية بتوظيف العديد من العمالة، ومن ثم تحقيق مزيد من الأرباح. وهكذا فإن المكاسب المتزايدة والأرباح تشجع على الإنفاق الاستهلاكي مرة ثانية وثالثة، وغيرها من المرات. وهذا يعنى أنه مع المزيد من الطلب يزداد الدخل. وهذا يؤدى بدوره مرة أخرى إلى زيادة الطلب. وبتجميع كل من التأثيرات المتتابعة معاً يكون التأثير الكلى على مقدار السلع والخدمات أكثر من الزيادة المبدئية التى قامت بها الحكومة من خلال زيادة الإنفاق الحكومى بمقدار ١٠ مليون جنيه.

ويوضح الشكل رقم (٤/٣) تأثير المضاعف. بحيث أن الزيادة فى الإنفاق الحكومي بمقدار ١٠ مليون جنيه تؤدى إلى إنتقال منحنى الطلب

الكلى جهة اليمين من AD_1 إلى AD_2 بما يوازى مقدار ١٠ مليون جنيـه. ولكن عندما يستجيب المستهلكون لهذه الزيادة من خلال زيـــادة إنفاقــهم ينتقل منحنى الطلب الكلى إلى AD_3. ويمكن تعزيـــز تـــأثير المضـــاعف الناشيء عن استجابة الإنفاق الاستهلاكى من خلال اســتجابة الاســتثمار للمستويات المرتفعة من الطلب. فعلى ســبيل المثـــال عندمـــا تســتجيب المشروعات الزراعية للطلب المتزايد على منتجاتها تقوم بشراء المزيـــد من المعدات والآلات التى تساعدها على زيادة إنتاجها. وهـــذا يعنـــى أن زيادة الطلب الراجعة لارتفاع الإنفاق الحكومى تشجع على زيادة الطلـــب على السلع الاستثمارية. وتعرف استجابة الاستثمار بالنسبة للطلب بمعجل الاستثمار Investment Accelerator.



شكل رقم (٣/٤)

وفى محاولة لاشتقاق حجم تأثير المضاعف الناجم عن إنفاق المستهلكون. هناك رقم مهم ينبغى الحصول عليه وهو خاص بالميل الحدى للاستهلاك Marginal Propensity to Consume (MPC)، وهو كسر يعبر عن الدخل الاضافى (الزيادة فى الدخل) الذى يقوم القطاع العائلى بإنفاقه أفضل من ادخاره.

فعلى سبيل المثال، نفترض أن الميل الحدى للاستهلاك يعادل ٠,٧٥. وهذا يعنى أنه لكل جنيه زيادة فى الدخل يحصل عليه المستهلك ينفق ٠,٧٥ جنيه منه ويدخر الباقى (٠,٢٥). ومن ثم فإن العمال وأصحاب المشروعات الزراعية سوف يحصلون على ١٠ مليون جنيه من الإنفاق الحكومى. وبالتالي يزداد إنفاق المستهلكين بحوالى ٧,٥ مليون جنيه (١٠ مليون جنيه مضروباً فى ٠,٧٥)

وللتعرف على التأثير على الطلب الكلى نتيجة زيادة الإنفاق الحكومى يمكن تتبع ذلك خطوة بخطوة. وتبدأ العملية عندما تنفق الحكومة مبلغ ١٠ مليون جنيه، وهو ما يعنى أن الدخل القومى (مكاسب العمال وأرباح أصحاب المشروعات) قد ازداد بهذا المقدار. ويترتب على الزيادة فى الدخل أيضا زيادة إنفاق المستهلكون بـ (١٠ مليون جنيه مضروباً فى الميل الحدى للاستهلاك). ويؤدى ذلك كذلك إلى زيادة الدخل للعمال وأصحاب المشروعات. وتؤدى الزيادة الثانية فى الدخل مرة أخرى إلى زيادة إنفاق المستهلكون بـ (١٠ مليون جنيه مضروباً فى الميل الحدى للاستهلاك) مضروباً فى الميل الحدى للاستهلاك.

وبالتالي فإن الأثر الإجمالى على الطلب على السلع والخدمات يمكن الحصول عليه من خلال جمع التأثيرات المختلفة كما يلى:

التغير فى الإنفاق الحكومى = ١٠ مليون جنيه

التغير المبدئى فى الاستهلاك = ١٠ مليون جنيه x MPC

التغير الثانى فى الاستهلاك = (١٠ مليون جنيه x MPC) MPC

التغير الثالث فى الاستهلاك = (١٠ مليون جنيه x MPC^2) MPC

\-\-\-\-\-   \-\-\-\-\-

\-\-\-\-\-   \-\-\-\-\-

التغير الكلى فى الطلب = ١٠ مليون جنيه (١+ MPC+ MPC^2+ MPC^3+ ....)

وبالتالي يكون المضاعف هو: (١+ MPC+ MPC^2+ MPC^3+ ....) وتعنى ......) وجود عدد لا نهائى من MPC .

وكما هو معروف فى الرياضيات أن المتوالية الهندسية غير المنتهية كما هو واضح فيما سبق لمتغير X مثلاً تقع قيمته بين −١ ، +١ تكون نتيجتها كما يلى:

وفى هذا الوضع فإن X تمثل MPC لذلك:

يكون المضاعف = ١/ (١− الميل الحدى للاستهلاك)

أو

Multiplier = 1/(1-MPC)

ووفقاً لافتراضنا أن MPC = 0.75 تكون قيمة المضاعف ١/(١-٠,٧٥) أو ٤. وبالتالي فزيادة الإنفاق الحكومى بمقدار ١٠ مليون جنيه تؤدى إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات بمقدار (١٠ x ٤) = ٤٠ مليون جنيه. وهذه الصيغة الخاصة بالمضاعف توضح نتيجة مهمة. وهى أن مقدار المضاعف يعتمد على الميل الحدى للاستهلاك. فعندما يكون MPC = 0.75 تكون قيمة المضاعف تعادل ٤. وعندما تتغير قيمة الميل الحدى للاستهلاك لتصبح ٠,٥ تكون قيمة المضاعف ٢. وهذا يعنى أن زيادة الميل الحدى للاستهلاك تؤدى إلى زيادة قيمة المضاعف.

هكذا يتضح أن المضاعف يمثل مفهوم مهم فى الاقتصاد الكلى. فهو يوضح كيف أن زيادة مبدئية صغيرة فى الإنفاق الاستهلاكى أو الحكومى أو الاستثمارى أو صافى الصادرات تؤدى إلى تأثير أكبر على الطلب الكلى.

٣/١/٣/٣ أثر المزاحمة:

أوضح تأثير المزاحمة أن قيام الحكومة بإنفاق ١٠ مليون جنيه فى القطاع الزراعى يؤدى إلى زيادة فى الطلب الكلى بمقدار أكبر من ١٠ مليون جنيه، بما عرف اصطلاحاً بأثر المضاعف. وبالإضافة إلى أثر المضاعف، هناك أيضا أثر أخر يعرف بأثر المزاحمة. ويبدو مفهوم هذا الأثر فى أنه عندما يزداد الإنفاق الحكومى فإن ذلك يشجع الطلب الكلى على السلع والخدمات، ويسبب أيضا ارتفاع معدل الفائدة فى نفس الوقت. وبالتالي يؤدى ارتفاع معدل الفائدة إلى تخفيض الإنفاق الاستثمارى، ومن ثم انخفاض الطلب الكلى مرة إخرى.

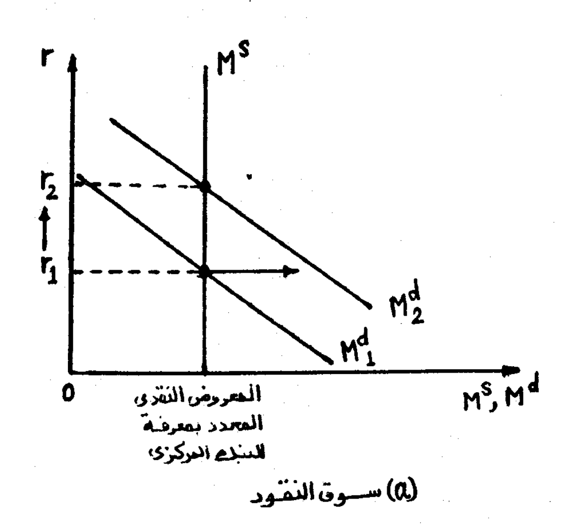
ولمعرفة السبب وراء حدوث أثر المزاحمة، يمكن تتبع التحليل التالى:

زيادة الإنفاق الحكومى تؤدى إلى زيـــادة الطلـــب الكلـــى (أثـــر المضاعف). وتؤدى الزيادة الحادثة فى الطلب الكلى إلى ارتفاع دخـــول العمال وأصحاب المشروعات الزراعية كما سبق بيانـــه. ومـــع زيـــادة الدخول يبدأ القطاع العائلى فى التخطيط لشراء مزيد من السلع والخدمات. ونتيجة لذلك يختار هذا القطاع الاحتفاظ بجزء كبير من ثروتهم فى صورة سائلة. وبالتالي يتضح أن الزيادة فى الدخل تتسبب فى زيادة الطلب علـــى النقود فى صورة سائلة.

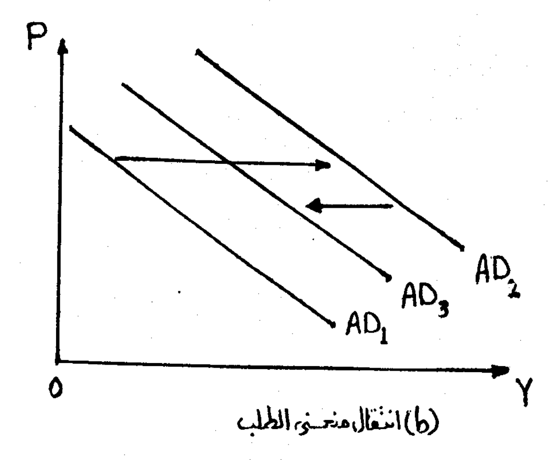
ويظهر تأثير الزيادة فى الطلب على النقود فى الجزء (a) مـــن الشكل رقم (٥/٣)، مع ثبات المعروض النقدى. ومع زيادة مستوى الدخل ينتقل منحنى الطلب على النقود لجهة اليمين من M_1^d إلى M_2^d، وبالتـالي يرتفع معدل الفائدة من r_1 إلى r_2 وذلك للحفاظ على التوازن بين العـــرض والطلب. وتؤدى الزيادة فى معدل الفائدة إلـــى تخفيـــض مقـــدار الســـلع والخدمات المطلوبة. وبشكل خاص يرجع ذلك إلى أن الاقتراض أصبـــح أكثر نفقة. وبالتالي ينخفض الطلب على السلع الرأسمالية والاســـتثمارية. أى أن الزيادة فى الإنفاق الحكومى تؤدى إلى زيادة الطلب علـــى الســـلع والخدمات، وربما كذلك تؤدى إلى مزاحمة الاستثمار.

ويمتص أثر المزاحمة جزئياً أثر الإنفاق الحكومى على الطلـــب الكلى كما هو موضح بالجزء (b) من الشكل رقم (٥/٣). حيث تـــؤدى الزيادة الأولية فى الإنفاق الحكومى إلى انتقال منحنى الطلب الكلى مـــن

AD_1 إلى AD_2، ولكن بمجرد أن يعمل أثر المزاحمة يعود منحنى الطلـب الكلى إلى AD_3.



(a) ســوق النقـود



(b) انتقال منحنى الطلب

شكل رقم (٣/٥)

وبشكل عام يمكن القول أن قيام الحكومة بزيادة الإنفاق الحكومي بمقدار ١٠ مليون جنيه يؤدى إلى زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات بأكثر من أو أقل من ١٠ مليون جنيه. ويعتمد ذلك على صافى تأثير كل من أثر المضاعف وأثر المزاحمة.

٣/٣/٣ التغير فى الضرائب:

تعد الضرائب الوسيلة الثانية التى تستعين بها الحكومة فى إطار استخدام السياسة المالية. فإذا ما قامت الحكومة بتخفيض الضرائب على الدخل الشخصى Personnel Income فإن ذلك يؤدى إلى زيادة قدرة الأفراد (القطاع العائلى) على الشراء والإنفاق. وسوف يقوم الأفراد بتوفير جزء من هذه الزيادة الراجعة لانخفاض الضرائب. ويقوموا بإنفاق الجزء المتبقي Residual على السلع الاستهلاكية. ونظراً لأن انخفاض الضرائب يساعد على زيادة الإنفاق الاستهلاكى يترتب على ذلك انتقال منحنى الطلب الكلى لجهة اليمين. ويعتمد مقدار الانتقال فى منحنى الطلب الكلى الناجم عن التغير فى الضرائب على أثرى المضاعف والمزاحمة.

فعندما تقوم الحكومة بتخفيض الضرائب يتشجع الإنفاق الاستهلاكى وتزداد مكاسب العمال وأرباح المشروعات، ومن ثم يتشجع الإنفاق الاستهلاكى مرة أخرى... وهكذا. وهو ما يعرف بأثر المضاعف كما سبق بيانه. وفى نفس الوقت، تؤدى الزيادة فى الدخل إلى زيادة الطلب على النقود، ومن ثم ترتفع معدلات الفائدة. وتعنى معدلات الفائدة المرتفعة زيادة نفقة الاقتراض. ويترتب على ذلك تخفيض الإنفاق الاستثماري. ويعرف ذلك بأثر المزاحمة كما سبق إيضاحه. واعتماداً على

مقدار أثرى المضاعف والمزاحمة يكون الانتقال فى منحنى الطلب الكلــى أكبر من أو أصغر من التغير فى الضرائب المبدئى. وكذلك يتوقف مقدار التأثير على ما إذا كان التغير فى الضرائب دائـــم Permanent أو مؤقـــت Temporary.

الفصل الرابع

التقلبات الاقتصادية ودالة الإنتاج

الفصل الرابع

التقلبات الاقتصادية ودالة الإنتاج

١/٤ مقدمه:

يركز هذا الفصل على تناول التقلبات الاقتصادية الناجمـــة عـــن حدوث بعض الاضطرابات فى دالـــة الإنتـــاج Production Function. وسوف يركز التحليل فى هذا المقام على استخدام الأسلوب الرياضى بمـــا يجعل التحليل أكثر عمقاً ودلالة من الناحية الاقتصادية.

٢/٤ التغير فى الفن التكنولوجي ودالة الإنتاج:

يشير مدخل الدورة الحقيقية إلى أن التقلبات قد تنشأ مـــن جـــراء بعض التغيرات التى تلحق بدالة الإنتاج. ودالة الإنتاج تعبر عن العلاقـــة بين المخرجات (مقدار السلع والخدمات التى يتم إنتاجها خلال فترة زمنية معينة) والمدخلات (عناصر الإنتاج، العمـــل ورأس المـــال باعتبارهمـــا العنصران الرئيسيان فى العملية الإنتاجية). وبناءاً على ذلك فإن أى تغيير يلحق بالمدخلات يترتب عليه تغيير فى المخرجات.ولكن ينبغى تقسيم تلك التغيرات إلى نوعين.

يتمثل النوع الأول فى التغيرات فى المدخلات الماديـــة كـــالعمل ورأس المال (وهى تغيرات متعمدة) أى نقوم بإجرائها من خلال التوســـع فى توظيف مزيد من العمالة أو تخفيضها. أو زيادة رأس المال من خـــلال شراء أصول رأسمالية جديدة أو ما شابه ذلك. ولا ينصب تحليلنا على تلك المتغيرات المقصودة أو المتعمدة. أما النوع الثانى، فهو الذى يركز عليـــه

التحليل فى هذا الفصل. و هو المتعلق بالتغيرات التى تحدث بشكل غـــير متعمد، والتى ترجع إلى العوامل الأخرى التى لم تدخـــل فـــى العمليـــة الإنتاجية كمدخلات، والتى يطلق عليها الإحصائيين ثابت المعادلة. واتفـق الاقتصاديون فى دالة الإنتاج على أنها تعكس المتغيرات الأخرى التى لـــم تدخل فى التحليل بوضوح. ومن ثم تسمى بالفن الإنتاجي أو التكنولوجـــى الذى قد يعكس مستوى التقدم العلمى.

وبالتالي يركز التحليل فى هذا الفصل على دراسة أثر التغير فـــى هذه العوامل على دالة الإنتاج، وما يترتب عليه من تقلبـــات اقتصاديـــة. وسوف نستعين بدالة إنتاج كوب – دوجلاس كما هو واضح فى المعادلـــة التالية:

$$Y_t = A_t K_t^{\beta} L_t^{1-\beta} \qquad (1)$$

حيث تشير t إلى الزمن، Y الناتج، K رأس المال، L العمل، β معلمة تقيس مرونة الناتج بالنسبة لرأس المال (درجـــة اســـتجابة الناتج للتغير الحادث فى رأس المـــال)، $1-\beta$ معلمة تقيـــس مرونـــة الناتج بالنسبة للعمل (درجة استجابة الناتج للتغير الحادث فـــى العمـــل). ووفقاً لدالة إنتاج كوب– دوجلاس فمجموع مرونتى الناتج بالنسبة لـــرأس المال والعمل يساوى الواحد الصحيح، وهو ما يعرف اقتصاديـــاً بثبـــات العائد بالنسبة للحجم Constant return to scale. أما A_t فهى تعبر عـن ثابت المعادلة، أو مجموعة العوامل أو المتغيرات الأخرى أو ما يعـــرف كما سبق بيانه بالفن الانتاجى أو مستوى التقدم العلمى.

وسوف يبدأ التحليل من خلال افتراض حــدوث تغير فـــى A_t أو بمعنى أخر حدوث تقدم علمى فى أسلوب الإنتـــاج (الفــن الإنتـــاجى المستخدم). ويترتب على ذلك زيادة الناتج Y وزيادة إنتاجية العمل ورأس المال أو الاثنين معاً. وبالتالي سوف نســتخدم المعادلــة رقــم (١) فـــى الحصول على إنتاجية العمل. وكما هو معلوم أن إنتاجية العمل تعــــادل الإنتاج لكل عامل، أو خارج قسمة الناتج على عدد العمال كما يتضح فيما يلى:

$$\frac{Y_t}{L_t} = \frac{A_t K_t^{\beta} L_t^{1-\beta}}{L_t}$$

$$\frac{Y_t}{L_t} = A_t \frac{K_t^{\beta}}{L_t} \frac{L_t}{L_t^{\beta}}$$

$$y_t = A_t \left(\frac{K_t}{L_t} \right)^{\beta}$$

$$y_t = A_t k_t^{\beta} \qquad (2)$$

حيث تشير y_t إلى إنتاجية العمل أو الناتج لكل عـــامل، كذلــك k_t تعبر عن نسبة رأس المال إلى العمل.

إن حدوث تقدم علمى يترتب عليه وجود تحسن فى مستوى الفــن الإنتاجى A_t فى الفترة t يؤدى إلى تحسين إنتاجية رأس المال والعمل كما

سبق إيضاحه. أو بمعنى أخر زيادة التراكم الرأسمالى فى الفترة t+1 أو ارتفاع نسبة رأس المال /العمل فى الفترة القادمة t+1، ويمكن التعبير عن نسبة رأس المال / العمل فى الفترة القادمة t+1 كما يلى:

$$k_{t+1} = (1-\alpha)W_t \qquad (3)$$

حيث تشير k_{t+1} إلى نسبة رأس المال/ العمل فى الفترة t+1 ، α هى نصيب ما يوجهه القطاع العائلى أو الأفراد لأوجه الإنفاق من دخولهم التى يعبر عنها بالأجور W_t .

أى أن المعادلة رقم (٣) تعنى أن نسبة رأس المال/ العمل (التراكم الرأسمالى) فى الفترة t+1 (القادمة) تساوى ما قام بتوفيره القطاع العائلى من دخولهم في الفترة t (الحالية) كنسبة من دخولهم، أو ما يعبر عنه بـ $(1-\alpha)W_t$.

ولا شك أن أصحاب المشروعات أو قطاع الأعمال يتوقف عن توظيف عمالة جديدة بمشروعاتهم عندما يصل إلى النقطة التى عندها يتساوى أجر العامل مع الناتج الحدى للعمل. وفيما يلى نحاول اشتقاق معدل الأجر الذى عنده يتوقف قطاع الأعمال عن توظيف عمالة جديدة أو ما يعرف بالناتج لحدى للعمل (التغير فى الناتج الكلى نتيجة توظيف عامل جديد). وهذه النقطة يتحدد عندها توازن المنتج Producer Equilibrium. واشتقاق معدل الأجر أو الناتج الحدى للعمل يمثل التغير

فى دالة إنتاج كوب – دوجلاس السابق بيانها بالنسبة لعنصر العمل كمـــا يلى:

$$\frac{\partial Y_t}{\partial L_t} = A_t K_t^{\beta} (1-\beta) L_t^{-\beta}$$

$$MP_L = W_t = (1-\beta) A_t \frac{K_t^{\beta}}{L_t^{\beta}}$$

$$MP_L = W_t = (1-\beta) A_t \left(\frac{K_t}{L_t} \right)^{\beta}$$

$$MP_L = W_t = (1-\beta) A_t k_t^{\beta}$$

حيث أن MP_L هى الناتج الحـــدى لعنصـــر العمـــل Marginal Product for Labor. وباستخدام الصيغة التى حصلنا عليها للناتج الحـــدى لعنصر العمل (الأجر) فى المعادلة (٣) يمكن الحصول على نســـبة رأس المال/ العمل فى الفترة القادمة t+1 كما يلى:

$$k_{t+1} = (1-\alpha)(1-\beta) A_t k_t^{\beta} = (1-\alpha)(1-\beta) y_t \qquad (4)$$

ولما كانت $A_t k_t^{\beta} = y_t$

يمكن كتابة المعادلة رقم (٤) على النحو التالى:

$$k_{t+1} = (1-\alpha)(1-\beta)y_t$$

هكذا يتضح أن نسبة رأس المال / العمل فى الفترة القادمـــة t+1 تعتمد على إنتاجية العامل y_t ، والتى تتكون من نسبة رأس المال / العمـل فى الفترة t مضروبة فى ثابت المعادلة (مستوى التقدم العلمى) فى الفترة t (A_t). أى أن نسبة رأس المال / العمل فى الفترة t+1 تعتمد على نظيرتها فى السنة السابقة t ومستوى التقدم العلمى والتكنولوجى. وبالتالي يـــؤدى التحسن فى هذا المستوى إلى زيادة نسبة رأس المال/ العمـــل (تحســين إنتاجية كل من رأس المال والعمل). ويترتب على هذه الزيـــادة ارتفـــاع الناتج Y فى الفترة t+1 . ويترتب على زيادة الناتج Y_{t+1} زيادة k فـى الفترة t+2 ، وما إلى ذلك.

وفى محاولة للتعرف على هذا الوضع بشكل أكثر إيضاحاً، يمكـن أن نفترض مثالاً رقمياً، بحيث يكون:

$$\alpha = 0.5$$
$$\beta = 0.3$$
$$A = 10$$

ما هو تأثير حدوث زيادة مؤقتة فى A بنسبة ٢٠% ؟

لا شك أن حدوث زيادة بشكل مؤقت فى A بنسبة ٢٠% تؤدى إلـــى أن تصبح مساوية ١٢ فى الفترة القادمة t+1 بدلاً من ١٠ فى الفترة t ، ثـــم تنخفض مرة أخرى لتعود إلى قيمتها الأصليـــة (١٠) فـــى الفـــترة t+2.

وتظهر استجابة الناتج للتغير فى قيمة A فى الفترة الأولى فى قيم العمود y_t فى الجدول رقم (١/٤)، وانظر فى هذا الشأن الشكل رقم (١/٤).

ويشير الجدول رقم (١/٤) إلىَ أن الناتج سوف يتزايد بنسبة ٢٠% فى فترة الصدمة الأولى (فى التكنولوجيا) من ١٧,١٠٧ إلى ٢٠,٥٢٨. ويعطى ذلك انطباعا عاماً بزيادة إنتاجية الموارد المتاحة بنسبة ٢٠% عن الفترة السابقة على حدوث زيادة فى قيمة A. وفى واقع الأمر سوف يحدث فيما بعد انخفاض فى الناتج لكل عنصر عمل فى الفترة الثالثة والرابعة عودة إلى اتجاهه الأصلى.

وهذا يعنى أن الانخفاض فى الناتج سوف لا يحدث فى التو واللحظة. ولكن ينبغى أن نضع فى الاعتبار أن مستوى الناتج فى الأجل الطويل سوف يكون أعلى من مستواه، حتى بعد زوال تأثير صدمة التغير فى مستوى التكنولوجيا (الفن الإنتاجى). وقد يبدو السبب وراء ذلك واضحاً فى أن الإنتاجية المرتفعة لعنصر العمل فى الفترة t+1 سوف تؤدى إلى زيادة معدلات أجور العمال. وبالتالي يدخر العمال جزء من دخلهم (قد يصل الجزء المدخر إلى نصف الزيادة الحادثة فى دخلهم أو أجورهم).

وإذا ما تم توجيه هذا الجزء المدخر إلى الاستثمار فسوف يؤدى ذلك إلى زيادة رصيد رأس المال فى الفترة t+2 بما يتسبب فى زيادة الناتج عند مستوى أعلى من مستواه فى الأجل الطويل. أى أن الناتج سوف يرتفع فى الفترة t+1 كنتيجة مباشرة لصدمة التكنولوجيا. وفى

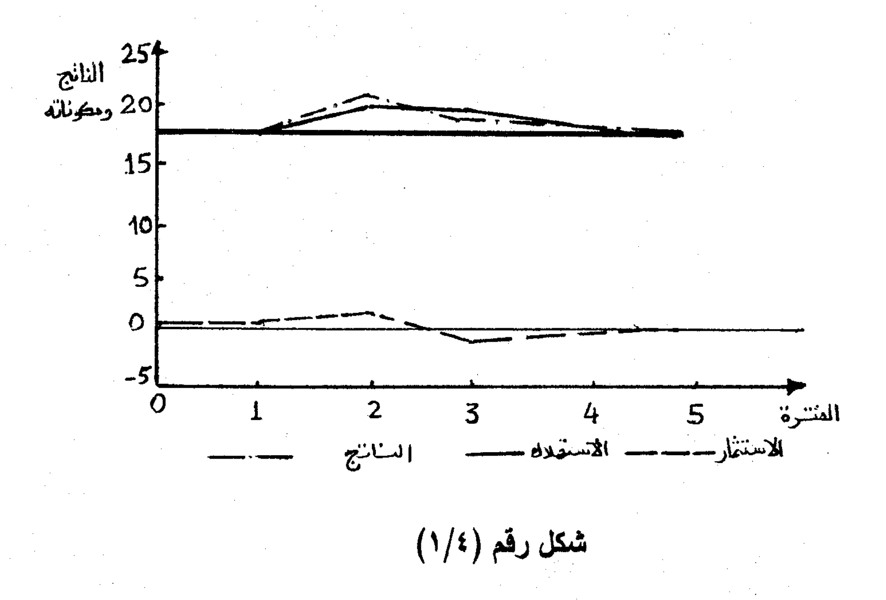
الفترات اللاحقة يرتفع كنتيجة غير مباشرة للصدمة من خلال الزيادة فـــى رصيد رأس المال، وهكذا يعود الاقتصاد فى النهاية إلى وضع الاستقرار.

وفى حالة إمكانية وجود توليفات من هذه الصدمة فى التكنولوجيـا وصدمات أخرى يمكن أن تحدث فى المستقبل سواء كـــانت موجبــة أو سالبة، يمكن فى هذه الحالة إنتاج نمط لتقلبات الناتج يشابه الموجود فـــى الاقتصاد الواقعى.

جدول رقم (١/٤)

الاستجابة للصدمة فى التكنولوجيا

الفترة	A_t	k_t	Y_t	i_t	c_t
0	١٠	٥,٩٨٧	١٧,١٠٧	٠,٠٠٠	١٧,١٠٧
١	١٠	٥,٩٨٧	١٧,١٠٧	٠,٠٠٠	١٧,١٠٧
٢	١٢	٥,٩٨٧	٢٠,٥٢٨	١,١٩٧	١٩,٣٣١
٣	١٠	٧,١٨٥	١٨,٠٦٩	٠,٨٦١-	١٨,٩٣٠
٤	١٠	٦,٣٢٤	١٧,٣٩٠	٠,٢٣٨-	١٧,٦٢٨
٥	١٠	٦,٠٨٦	١٧,١٩١	٠,٠٧٠-	١٧,٢٦١
•	•	•	•	•	•
•	•	•	•	•	•
∞	١٠	٥,٩٨٧	١٧,١٠٧	٠,٠٠٠	١٧,١٠٧



شكل رقم (١/٤)

٣/٤ سلوك الاستهلاك والاستثمار وتغير الفن التكنولوجى:

لا شك أن حدوث تغير فى الفن التكنولوجى أو كما أشرنا إليه بالصدمة فى التكنولوجيا، سوف يكون له تأثير على الاستهلاك و الاستثمار. ففى البداية سوف يرتفع الاستهلاك بنسبة صغيرة من الناتج فى الفترة t+1، ثم يتجه إلى الانخفاض بنسبة صغيرة من الناتج فى الفترة t+2. هذا من جانب، ومن الجانب الأخر يقفز الاستثمار فى التو واللحظة، ثم ينخفض بسرعة مرة أخرى ليأخذ قيمة سالبة كما يحدث انخفاض فى الناتج فى الفترات اللاحقة، ويبدو ذلك واضحا فى الجدول رقم (١/٤).

ولجعل الأمر أكثر وضوحاً، دعنا نفترض أن الاستثمار يعادل ٣٥% من التغير الذى يحدث فى قيمة الناتج المصاحب لكل فترة زمنية t+1، t+2، t+3 .... وما إلى ذلك. وكما سبق وأوضحنا فإن هناك ارتباط واضح بين نسبة رأس المال/ العمل فى الفترة القادمة t+1 وإنتاجية العامل فى الفترة الحالية t (انظر المعادلة رقم ٤).

وبلا شك يمكن الحصول على الاستثمار الجديد من خلال طرح نسبة رأس المال / العمل فى الفترة الحالية t من نظيرتها فى الفترة القادمة t+1 كما يلى:

$$k_{t+1} - k_t = i_t =$$
$$= (1-\alpha)(1-\beta)y_{t+1} - (1-\alpha)(1-\beta)y_t$$

$$i_t = (1-\alpha)(1-\beta)(y_{t+1} - y_t)$$

$$= (1-\alpha)(1-\beta)\Delta y \qquad (5)$$

وبالتعويض بالقيم السابق افتراضها نحصل على مايلى:

$$i_t = (1-0.5)(1-0.3)\Delta y = 0.35\Delta y$$

أى أن قيمة الاستثمار تعادل ٣٥% من التغير الذى يحـدث فـى إنتاجية العامل. ومن ثم تعتمد قيمة الاستثمار على مقدار التغير فى إنتاجية العامل إذا ما كانت كبيرة أو صغيرة. وبالتالي مع حدوث تغـيرات فـى إنتاجية العامل يترتب على ذلك حدوث تقلبات فى الاسـتثمار. وتعـرف العلاقة بين مستوى الاستثمار والتغير فى مستوى الناتج (إنتاجية العمـل) بالمعجل Accelerator، كما سبق بيانه فى الفصول السابقة.

وبالتالى يعد المعجل مفيداً فى استيعاب التقلبات التى تحدث فـى الاستثمار. ولقد أظهر التحليل السابق أن الاستثمار يكون أكثر تقلباً مـن الناتج، بينما يعد الاستهلاك أقل تقلباً. فالناتج يرتفع بمقدار أكبر من الزيادة فى الاستهلاك فى فترة حدوث الصدمة فى مسـتوى التكنولوجيـا. ثـم ينخفض بدرجة أكبر وبشكل أسرع بعد ذلك. ويعد ذلك نتيجة لما عـرف بنموذج الاستهلاك عبر دورة حياة الفرد، بحيث عندمـا يرتفـع النـاتج بصورة مبدئية فى الفترة t+1 ، يقوم المستهلكون من كبار السن بإنفاق ما تراكم لديهم من دخل إضافي فى صورة العوائد على رؤوس الأموال. فى حين ينفق المستهلكون من صغار السن نسبة α من الزيادة فى دخولهم ويدخرون البـاقى $1-\alpha$.

وبناءاً على ما تقدم، يتضح أن التحليل لا يفسر فقط السـبب وراء ارتفاع الاستهلاك بمقدار أقل من الزيادة المبدئية فى الناتج، ولكن أيضـا السبب وراء انخفاضه بمقدار أقل فى الفترة t+2 . وتساعد الزيـادة فـى الادخار بعرفة المستهلكون صغار السن فـى الفـترة t+1 علـى زيـادة

استهلاكهم فى الفترة t+2 بصرف النظر عن مستوى الدخل فـــى الفــترة t+2.

٤/٤ ارتباط الناتج عبر الزمن:

تناولنا فيما تقدم تـــأثير التغـــير فـــى مســـتوى التقـــدم العلمـــى والتكنولوجى على زيادة الاستهلاك والاستثمار، ومن ثـــم النـــاتج عـــبر الزمن. وكذلك العلاقات المتشابكة بين الاستهلاك والنـــاتج مـــن ناحيـــة والاستثمار والناتج من ناحية أخرى، وغيرها من ذلك. ولقد اتضح لنـــا أن الناتج سواء نعبر عنه فى صورة إنتاجية عنصر العمل أو رأس المـــال أو الناتج كرقم إجمالى يرتبط عبر الزمن. أو بمعنى أخر يعتمد النـــاتج فـــى الفترة t على مستواه فى الفترة السابقة t-1. وكذلك يعتمد الناتج فى الفترة t-1 على مستواه فى الفترة السابقة t-2. وهذا يعنى أن أرقام الناتج ترتبـــط عبر الزمن.

وللتعبير عـــن ذلـــك يتـــم الاســـتعانة بمـــا يعـــرف بمعـــادلات الفروقDifference Equations. وتوضح تلك المعادلات ببســـاطة كيـــف يمكن لأى متغير أن يتطور عبر الزمن. ومن ثم يمكن إيضاح ذلك مـــن خلال الاستعانة بمعادلة الفرق من الرتبة الثانية (أى أن قيمة المتغير دالـــة فى قيمته فى فترتين سابقتين لا غير)، وذلك كما يلى:

$$Y_t = \pi_0 + \pi_1 Y_{t-1} - \pi_2 Y_{t-2} \qquad (6)$$

وعندما نقرأ هذه المعادلة يتضح أن الناتج فى الفـــترة الزمنيـــة t يعتمد على مستوى الناتج فى الفترة الزمنية t-1، t-2 اعتماداً علـــى قيـــم

المعلمات π_1 التى تعنى درجة استجابة الناتج فى الفترة t للتغـــير فـــى الناتج فى الفترة t-1، π_2 تعنى درجة استجابة الناتج فى الفترة t للتغــير فى الناتج فى الفترة t-2.

وبافتراض أن هناك حالة من التوازن، وعدم وجود اختلافات فــى مستوى الناتج عبر الزمن أو:

$$Y_t = Y_{t-1} = Y_{t-2} = \overline{Y}$$

ومن ثم بالتعويض فى المعادلة رقم (٦) يمكن الحصول على ما يلى:

$$Y_t = \pi_0 + \pi_1 Y_t - \pi_2 Y_t$$

$$\pi_0 = Y_t - \pi_1 Y_t + \pi_2 Y_t$$

$$\pi_0 = Y_t(1 - \pi_1 + \pi_2) \qquad (7)$$

وبحل المعادلة رقم (٧) بالنسبة لـــ Y_t نحصل على :

$$Y_t = \overline{Y} = \pi_0 /(1 - \pi_1 + \pi_2) \qquad (8)$$

أى أن الناتج التوازنى يعتمد علـــى π_0 والتى تمثـــل مجموعـــة

المتغيرات الأخرى التى تفسر التغير فى الناتج بخلاف (الناتج فى الفترات السابقة t-1، t-2)، وهى مقدار ثابت.

وكذلك يعتمد الناتج التوازنـــى علـــى π_1 ، π_2 الســـابق إيضاح معناهما. وحيث أن زيادة مقدار المقام تؤدى إلى انخفاض مستوى الناتج التوازنى، ومن ثم أى تغيير يحدث فى مكونات المقام، والذى يتكون من معلمات الناتج فى الفترة t-1، t-2 يؤثر على مستوى الناتج التوازنى.

وفى هذه الحالة تواجهنا ثلاثة احتمالات:

الاحتمال الأول: أن تكون قيمة المقام تعادل الواحد الصحيح.

أى أن $\pi_1 = \pi_2 = zero$. أى لا يتأثر الناتج فـــى الفـــترة t بنظيره فى الفترة t-1، t-2. وهنا يكون مستوى الناتج التوازنـــى مســـاوياً لمقدار البسط π_0 (المتغيرات الأخرى المؤثرة فى النـــاتج التوازنـــى بخلاف قيم الناتج فى الفترات السابقة t-1، t-2). وبالتالي فلا توجد تقلبات فى الناتج عبر الزمن.

الاحتمال الثانى: أن تكون قيمة المقام أكبر من الواحد الصحيح.

أى أن تكون قيم معلمات المقام موجبة وأكبر من الواحد الصحيح. فمثـــلاً نفترض أن:

$$\pi_1 = 3$$

$$\pi_2 = 4$$

وبالتالي تكون قيمة المقام:

$$1-\pi_1+\pi_2=1-3+4=2>1$$

وهذا يعنى أن الناتج التوازنى يساوى $\pi_0/2$ ، وهذا يعنـــى أن النـــاتج التوازنى يعتمد على قيم الناتج فى الفترات t-1، t-2. وبالتالي هناك تقلبات فى الناتج عبر الزمن، وطالما أن قيمة المقام تفوق الواحد الصحيح فـــهذا يعنى وجود تقلبات كبيرة فى الناتج، وهو ما يطلق عليه الدورة الانفجارية Explosive cycle . ويمكن ترجمة القيم الافتراضية السابقة فـــى شـــرط أساسى لحدوث هذه الحالة، وهى:

$$\pi_1^2 < 4\pi_2 \quad , \quad \pi_2 > 1$$
$$(3)^2 < 4(4) \quad , \quad 4 > 1$$
$$9 < 16 \quad , \quad 4 > 1$$

الاحتمال الثالث: أن تكون قيمة المقام أقل من الواحد الصحيح.

أى أن تكون قيم معلمات المقام موجبة ولكن أقل من الواحـــد الصحيـــح. فمثلاً نفترض أن:

$$\pi_1 = 0.5$$
$$\pi_2 = 0.25$$

وبالتالي تكون قيمة المقام:

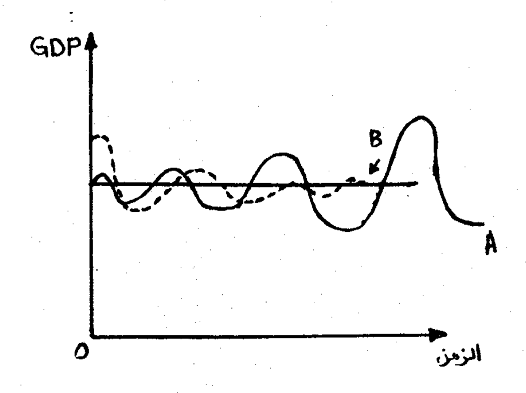
$$1-\pi_1+\pi_2=1-0.5+0.25=0.75<1$$

وهذا يعنى أن الناتج التوازنى يساوى $\pi_0 / 0.75$ ، وهذا يعنى أن الناتج التوازنى يعتمد على قيم الناتج فى الفترات t-1، t-2. وبالتالي هناك تقلبات فى الناتج عبر الزمن، وطالما أن قيمة المقام تقل عن الواحد الصحيح فهذا يعنى وجود تقلبات محدودة فى الناتج، وهو ما يطلق عليه الدورة المحدودة Damped cycle . ويمكن ترجمة القيم الافتراضية السابقة فى شرط أساسى لحدوث هذه الحالة، وهى:

$$\pi_1^2 < 4\pi_2 \quad , \quad \pi_2 < 1$$
$$(0.5)^2 < 4(0.25) \quad , \quad 0.25 < 1$$
$$0.25 < 1 \quad , \quad 0.25 < 1$$

ويظهر الشكل رقم (٢/٤) الناتج عبر الزمن. فهناك مساران: المسار الأول يوضح الحالة الخاصة بالدورة الانفجارية (A). والمسار الثانى يوضح الحالة الخاصة بالدورة المحدودة (B).

ولعل استيعاب مسببات التقلبات الاقتصادية، لاسيما الانحسارات الاقتصادية التى يعانى منها الاقتصاد بين الحين والأخر تتطلب الدراسة والتحليل المتعمق للمناهج المختلفة التى تسعى إلى تفسير أسباب تلك الانحسارات. ويمكن القول أن هناك منهجين أساسيين لتفسير ذلك الأمر. المنهج الأول عرف بالمنهج الكينزى التقليدى Traditional Keynesian ،



شكل رقم (٤/٢)

الناتج عبر الزمن

والثانى عرف بمنهج الدورة الحقيقيـة Real Business Cycle . ويرجـع المنهج الكينزى التقليدى الانحسار الاقتصادى إلى الجمود Rigidity الـذى تعانى منه الأسعار والأجور فى صورتهما النقدية أو الاسـمية، والـذى يتسبب فى فشل الاقتصاد فى تحقيق التوظف الكـامل Full-employment. ويبدو ذلك واضحاً فى وجود طلب كلى منخفض[١] لا يشجع على الوصـول إلى التوظف الكامل.

بينما يرى رواد منهج الدورة الحقيقية أن التقلبـات الاقتصاديـة ترجع إلى عوامل حقيقية أكثر منها نقدية. فيمكن القول أن التغيرات فـى

[١] يقصد به إجمالى الطلب على الناتج بمعرفة القطاعات الحكومية والخاصة.

القدرة الإنتاجية للاقتصاد، والتى ترجع إلى ما يعــرف بالصدمـــات فـــى مستوى التكنولوجيا هى المتسبب فى حدوث التقلبات الاقتصادية.

وهناك مجموعة أخرى من المناهج التى تم اســـتخدامها لتفســير الدورات، مثل منهج نقص الرؤية Misperception Theory. وتتمثل فكــرة هذا المنهج فى أن القطاع العائلى وقطاع الأعمال يفكرون بشكل رشيد فى وضع الاقتصاد فى إطار مـــا يعــرف بالتوقعــات الرشــيدة Rational Expectations، ولكنهم يفاجئوا عند اتخاذهم قرارات اقتصادية معينة بعدم توافر المعلومات الكافية عن الصدمات التى ســـيعانى منـــها الاقتصــاد مستقبلاً، أو السياسات الحكومية التى يتم إتباعها فى المستقبل. ومن ثـــم يترتب على نقص الرؤية لديهم حدوث تقلبات فى الناتج.

وهناك منهجاً أخر لتفسير الانحسارات الاقتصادية يعرف بمنـــهج التغيرات عبر قطاعات الاقتصاد Sectoral Shift ، بحيث أن التغيرات فى تشكيلة السلع والخدمات التى يتم إنتاجها بمعرفـــة قطاعــات الاقتصـــاد المختلفة تؤدى إلى انخفاضات عارضة فى الناتج وزيادة فـــى معــدلات البطالة. ويمكن تمثيل ذلك بفرض أن الاقتصاد يتكون من ثلاثة قطاعـــات A, B, C . وأن القطاع A قام بتخفيض إنتاجه من السلع والخدمات لأيـــة أسباب ترتبط بظروف إنتاجه، فإن ذلك سوف ينعكــس علـــى انخفـــاض إنتاجه، ومن ثم انخفاض الناتج الكلى للاقتصاد. كما أن انخفاض القطـــاع A يعنى وجود جزء من الموارد الاقتصادية، ومنها العمل فى حالة بطالـــة إلى أن يتم توظيفها فى قطاعات أخرى. ولا شـــك أن انخفـــاض النـــاتج وارتفاع معدلات البطالة يعنى وجود تقلبات اقتصادية.

وتشترك مناهج نقص الرؤية والدورة الحقيقية والتغيرات القطاعية فى افتراضهم المرونة الكاملة لكل من الأسعار والأجور. وبهذا تختلف تلك المناهج مع المنهج الكينزى التقليدى والكينزيون الجدد. فى حين أن الكينزيون الجدد يحاولون البحث عن أسباب جمود الأسعار والأجور. والتى يرون من وجهة نظرهم أنها تتمثل فى بعض الأحيان فى الاتفاق على البيع والشراء بأسعار معينة كما يرد ذلك فى عقود البيع والشراء، كذلك وجود أسعار احتكارية بواسطة المنتجين أصحاب القدرة الاحتكارية فى السوق. وهكذا فإن هذه الأسعار قد تتعارض مع السياسات الحكومية بما يتسبب فى حدوث تقلبات اقتصادية.

كذلك حاول الكينزيون الجدد إرجاع حدوث الانحسار الاقتصادى إلى فشل التنسيق Coordination Failure بين وحدات المجتمع. فهم يرون أن تحقيق معدلات مرتفعة من الناتج والتوظف يحتاج إلى روح التنسيق والترتيب بين وحدات المجتمع، بين القطاع العائلى وقطاع الأعمال، وهو ما يصعب تحقيقه، وبالتالي يترتب عليه إحداث تقلبات اقتصادية.

وهناك منهج يفسر التقلبات الاقتصادية من منظور سياسى يعرف بمنهج الدورة السياسية Political Business Cycle . فهو يشير إلى أن السياسيين يستخدمون السياسات النقدية والمالية لإحداث توسع مغال فيه للاقتصاد قبل دخول الانتخابات التى يرشحون أنفسهم فيها، وبعد فوزهم يستخدمون سياسات أخرى معاكسة. وقد يترتب على ذلك حدوث تقلبات فى النشاط الاقتصادي.

وسوف يتم تناول دراسة تلك المناهج بشكل أكثر تفصيلاً في الفصول التالية للتعرف على حجة كل منهج في تفسير التقلبات، ومدى وجاهته الاقتصادية.

الفصل الخامس

المنـهج الكيـنزى التقليدى وتفسير الدورة

الفصل الخامس

المنهج الكينزى التقليدى وتفسير الدورة

١/٥ مقدمه:

تعرفنا فى نهاية الفصل السابق على أن المنهج الكينزى التقليدى يرى أن السبب وراء حدوث التقلبات الاقتصادية إلى الجمود الذى تعانى منه الأسعار بشكل عام (أسعار السلع والخدمات وأسعار عناصر الإنتاج بما فيها من الأجور وخلافه). ونظراً للجمود فى الأسعار فقد يترتب على ذلك عدم قدرة الاقتصاد على تحقيق التوظف الكامل . ويمكن ترجمة جمود الأسعار والأجور إلى وجود طلب كلى منخفض لا يشجع على الوصول إلى التوظف الكامل كما سبق بيانه فى الفصل الثانى. ومن ثم يركز اهتمام هذا الفصل على تحليل الآلية التى بنى الكينزيون الكلاسيك عليها تصورهم لحدوث التقلبات الاقتصادية أو ما يعرف بالدورة.

٢/٥ جمود الأسعار والأجور:

لاشك ان الأسعار بشكل عام تمثل المتغير الأكثر أهمية فى تحديد كل من قوى العرض والطلب، ومن ثم التوازن فى السوق. فسعر الوحدة من البطاطس على سبيل المثال يعتبر محدداً أساسيا للطلب والعرض من البطاطس، ومن ثم التوازن فى سوق البطاطس. وإذا ما نظرنا إلى أجور العمال لوجدناها تمثل أسعار خدمات عنصر العمل، ومن ثم فهى محدد أساسى لكل من الطلب على العمل وعرض العمل، ومن ثم التوازن فى سوق العمل عند مستوى توازنى معين للعمالة. هكذا تلعب أسعار السلع والخدمات وأسعار عناصر الإنتاج (الأجر لعنصر العمل، معدل الفائدة

لعنصر رأس المال، الريع للأرض، الربح للمنظم) دوراً حيوياً فى هـــذا الشأن.

ولكن ينبغى أن نأخذ فى الاعتبار أن الأسعار ليست دائماً ما تكون مرنة، أو بمعنى أنها قابلة للتغير بالزيادة أو بالنقصان بدرجـــة مرونـــة مرتفعة. فمثلاً قد يكون من اليسير ومن المفضل لدى العمال زيادة ســـعر خدماتهم (أجورهم) بلا حدود. فى حين يصعب تخفيضها لمجموعة مـــن العوامل والضوابط الحاكمة لهذا الأمر. ومن ثم يمكن القول أن الأجـــور، وهى تمثل أسعار خدمات عنصر العمل تتصـــف بالمرونـــة فـــى حالـــة زيادتها، وتتسم بالجمود (ضعف الاستجابة) فى حالة انخفاضها.

وتنبغى الإشارة إلى أن مرونة الأسعار والأجور تتطلـــب توافـــر مناخ تنافسى صحيح تتوافـــر فيـــه شـــروط المنافســـة التامـــة Perfect Competition. أى ضرورة عدم وجود أية تدخلات Interventions مـــن أى نوع تتسبب فى حدوث تشوية Distortion لهيكل الســـوق، كمـــا هـــو الحال فى سوق العمل، عندما تتدخل النقابات العمالية لتحديد مستوى معين من الأجور كحد أدنى لا ينبغى التوظيف بأقل منه. وهو بهذا يمثل قيـــداً على أصحاب المشروعات عند قيامهم بتوظيف العمال لديهم. وقد تتمثـــل القيود أيضا فى صورة ما تم الاتفاق عليه بين صاحب العمل والعامل مـــن بنود والتزامات لا يمكن الإخلال بها.

وبناءاً على ذلك فإن المنهج الكينزى يرتكز تفسيره للانحسار على جمود الأجور عند الرغبة فى تخفيضها، بمعنى وجود حـــد أدنـــى مـــن

الأجور لا يمكن تجاوزه، فى حين مرونة الأجور عند الرغبة فى زيادتها، أى إمكانية زيادتها بدون سقف (حدود) لذلك. وفيما يلى يتم إيضاح المنهج الكينزى بما يأخذ فى اعتباره جمود الأجور عند الرغبة فى تخفيضها.

٣/٥ المنهج الكينزى وجمود الأجور عند الرغبة فى تخفيضها:

افترض الكينزيون التقليديون عدم مرونة الأسعار والأجور فى حالة الرغبة فى تخفيضها فى الأجل القصير، فى حين يمكن لها أن تصبح مرنة كلية فى الأجل الطويل. وسوف ينصب التحليل هنا على الأجل القصير. أى يرتكز على التعرف على الآثار الفورية لجمود الأسعار والأجور فى الفترة الجارية، مع افتراض عدم تطبيق الجمود فى الفترات اللاحقة. ويمكن إيضاح النموذج الكينزى فى هذه الحالة من خلال الاعتماد على علاقتين أساسيتين:

العلاقة الأولى: التوازن فى سوق النقود:

تتمثل هذه العلاقة من خلال مساواة المعروض النقدى بالطلب على النقود. ويمكن التعبير عن الطلب على النقود بمعرفة الأفراد صغار السن أو فى مرحلة الشباب من خلال حاصل ضرب نسبة من أجورهم يحتفظون بها γ لفترة الشيخوخة فى معدل الأجر W فى عددهم N. أى أن الطلب على النقود هنا يساوى:

$$\gamma NW$$

وهو يمثل فى هذا الشأن الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط للمستقبل فى سن الشيخوخة.

أما المعروض النقدى الحقيقى، والمحدد بمعرفة السلطات النقدية (البنك المركزى) فهو يعادل خارج قسمة المعروض النقدى الاسمى على مستوى الأسعار، أى يساوى:

$$\frac{\overline{M}}{P}$$

حيث أن $\overline{M}$ هى المعروض النقدى، p مستوى الأسعار.

ويتحقق التوازن فى سوق النقود بمساواة الطلب على النقود بالمعروض النقدى، أى أن:

$$\gamma NW = \frac{\overline{M}}{P}$$

وبحل هذه المعادلة التوازنية للحصول على مستوى الأسعار بدلالة المتغيرات الأخرى نحصل على:

$$P = \frac{\overline{M}}{\gamma NW} \qquad (1)$$

وحيث أن معدل الأجر W يمكن أن نعبر عنه بنصيب عنصر العمل من الدخل $(1-\beta)$ أو ما يعرف بالناتج الحدى لعنصر العمل كما سبق بيانه فى الفصل السابق مضروباً فى الناتج لكل فرد فى مرحلة الشباب y (إنتاجية العامل). لذلك يمكن التعبير عن المعادلة رقم (١) بالصورة التالية:

$$P = \frac{\overline{M}}{\gamma N\ (1 - \beta)\ y} \qquad (2)$$

وبالتالي تعبر المعادلة السابقة عن مستوى الأسعار بدلالـــة المعــروض النقدى والطلب على النقود فى إطار التوازن فى سوق النقود.

العلاقة الثانية: التوازن فى سوق السلع والخدمات:

أما عن العلاقة الأساسية الثانية التى يتم الاعتماد عليها فى بيـان النموذج الكينزى فيمكن التعبير عنها بالمعادلة الانتقالية لنسبة رأس المال/ العمل فى الاقتصاد. وهى عبارة عن العلاقة بين نسبة رأس المال/ العمـل k_{+1} وإنتاجية العامل فى الفترة الجارية y اعتماداً علـــى دالـــة الانتـــاج $y=Ak^B$ السابق ايضاحها فى الفصل السابق، والتى يمكن التعبير عنـــها كما يلى:

$$k_{+1} = (1-\gamma)(1-\beta)y - f \qquad (3)$$

وتشير المعادلة رقم (٣) إلى أن نسبة رأس المال/ العمل فى الفترة القادمة تعادل حاصل ضرب النسبة التى يخصصها الأفراد فى مرحلـــة الشـــباب للإنفاق الاستهلاكى $(1-\gamma)$ فى الأجور التى يحصلون عليـــها، والتـــى يعبر عنها بـــ $(1-\beta)y - f$. هذا مع الأخذ فى الاعتبار أننا نســـتخدم فى هذه الحالة صافى إنتاجية العامل فى الفترة الجارية $(y-f)$ ، حيـث

تشير f إلى مشتروات الدين الحكومى ومدفوعات الضرائب الصافية لكل فرد فى مرحلة الشباب.

وتعبر المعادلة رقم (٣) عن التوازن فى سوق السلع والخدمـــات. حيث أن نسبة رأس المال/ العمل فى الفترة القادمـــة يعـــبر عـــن حجـــم الاستثمار الذى يتوقع أن يحدث فى المستقبل لكل فـــرد. وكذلـــك يشـــير الجانب الأيمن من المعادلة رقم (٣) إلى مقدار ما تم توفيره من دخل لكل فرد فى سن الشباب لتوجيههإلى الاستثمار فى المستقبل. أو بمعنى أصـــح فهو يعبر عن مقدار مدخرات الفرد. وكمانعلم أن شرط التوازن فى ســوق السلع والخدمات هو مساواة الادخار بالاستثمار.

وبالتالي يمكن باستخدام كل من المعادلة رقم (٢) ، المعادلة رقـــم (٣) الوصول إلى التوازن الكلى فى كل مـــــن ســـوقى النقـــود والســـلع والخدمات معاً. أى معرفة قيم الناتج، رأس المال ومستوى الأسعار عـــبر الزمن.

ويمكن تحديد إنتاجية الفرد فى مرحلة الشباب y فى الفترة الجارية (الناتج لكل وحدة من عنصر العمل) بدءاً بنسبة لرأس المال/ العمل فـــى الفترة الجارية، واعتماداً على دالة إنتاج كـــوب – دوجـــلاس $y=Ak^{B}$. وبإحلال قيم y التى نحصل عليها فى المعادلة رقم (٢) يمكن الحصـــــول على مستوى الأسعار للفترة الجارية. ويمكن إحلال مستوى الأسعار الذى نحصل عليه فى المعادلة رقم (٣) للحصول على نسبة رأس المال/ العمل فى الفترة القادمة k_{+1}.

التحليل فى ظل افتراض مستوى أسعار لا يمكن النزول عنه:

والآن دعنا نفترض أن مستوى الأسعار يتسم بالجمود فى حالة الرغبة فى تخفيضه، وأن مستوى الأسعار فى الفترة الجارية يقع أسفل مستوى الأسعار عند حده الأدنى، وليكن $\overline{P}$. فى هذه الحالة سوف يعاد النظر فى المعادلتين رقما (٢)، (٣)، بحيث يمكن أن نستخدم مستوى الناتج Y بدلاً من إنتاجية العاملy ، وذلك لتفادى مشكلة عدد العمال و عدد المشروعات فى مرحلة الشباب، على أساس أن هناك اختلاف فيما بينهما. كذلك فى معادلة السعر يتم قسمة المعروض النقدى على مستوى الأسعار عند الحد الأدنى الذى لا يمكن النزول عنه $\overline{P}$.

ومتى يتم استخدام السياسات الاقتصادية للتأثير فى حجم الناتج، كذلك يؤثر استخدام تلك السياسات على معدل الفائدة باعتباره سعر وحدة رأس المال. وسوف نقوم بإدخال معدل الفائدة الحقيقى فى الفترة القادمة إلى المعادلة رقم (٣). وللحصول على معدل الفائدة الحقيقى فى الفترة القادمة يمكن إيجاد المعامل التفاضلى الأول لدالة إنتاج كوب – دوجلاس بالنسبة لنسبة رأس المال/ العمل باعتبار أن التغير فى إنتاجية العمل نتيجة تغير رأس المال/ العمل بوحدة واحدة هو نفسه التغير فى الناتج نتيجة التغير فى وحدات رأس المال بوحدة واحدة، وهو ما يعبر عنه بمعدل الفائدة، كما يلى:

$$\frac{\partial y}{\partial k} = A\,\beta k^{\beta-1}$$

ولما كان $\frac{\partial y}{\partial k}$ هو عبارة عن: $\partial\left(\frac{Y}{L}\right)/\partial\left(\frac{K}{L}\right)$، أى $\frac{\partial Y}{L} * \frac{L}{\partial K}$

وهذا يعنى أن:

$$\frac{\partial Y}{\partial K} = \frac{\partial y}{\partial k}$$

أى أن التغير فى الناتج الكلى بسبب التغير فى رأس المال، أو إنتاجيــــة رأس المال، والتى تعادل معدل الفائدة، تأخذ الشكل التالى:

$$\frac{\partial Y}{\partial K} = \frac{\partial y}{\partial k} = r_{+1} = A\beta k_{+1}^{\beta-1}$$

وبالتالي يمكن الوصول إلى التوازن فى سوق النقود من خــــلال مساواة العرض النقدى بالطلب على النقود كما سبق بيانه، أو أن:

$$\frac{\overline{M}}{\overline{P}} = \gamma NW$$

هنا تم استخدام $\overline{P}$ بدلاً من P ، وبإحلال الأجر بـــ $(1 - \beta)\, y$ أو

$$(1 - \beta)\frac{Y}{N}$$

يمكن الحصول على ما يلى:

$$\frac{\overline{M}}{\overline{P}} = \gamma N(1-\beta)\frac{Y}{N}$$

أو

$$\frac{\overline{M}}{\overline{P}} = \gamma(1-\beta)Y$$

وبحل المعادلة بالنسبة لـــ Y بمعرفة المتغيرات الأخرى، يمكن الحصول على:

$$Y = \frac{\overline{M}}{\gamma(1-\beta)\overline{P}}$$

ولكن ينبغى ترجيح الجزء المدخر من الأجـــور بمعـــدل الفـــائدة الحقيقى فى الفترة القادمة على أساس أن هذا الجزء يتأثر بمعدل الفـــائدة الحقيقى فى هذه الفترة، وبالتالي نحصل على مستوى الدخل التوازنى فـــى سوق النقود كما يلى:

$$Y = \frac{\overline{M}}{\gamma(r_{+1})(1-\beta)\overline{P}} \qquad (4)$$

ويفترض التحليل فى هذه الحالة أن قيمة γ غير ثابتة، فقد تكون منخفضة بما يعبر عن نفقة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود، بما يؤدى إلى ارتفاع معدل الفائدة الأسمى فى الفترة القادمة i_{+1} . فضلاً عن افـــتراض أن معدل التضخم المتوقع يساوى صفر، ومن ثـــم فـــإن معـــدل الفـــائدة الإسمى i_{+1} يعادل معدل الفائدة الحقيقى r_{+1}.

والمعادلة رقم (٤) تعبر عن العلاقة بيـــن متغـــيرين النـــاتج Y ومعدل الفائدة الحقيقى فى الفترة القادمة r_{+1} . أما باقى المعادلـــة فـــهى ثوابت $\gamma, \beta, \overline{P}, \overline{M}$.

وهذه العلاقة طردية بحيث أن ارتفاع معدل الفائدة الحقيقى يـــؤدى إلى زيادة الناتج، والعكس صحيح. وهذه العلاقة يعـــبر عنـــها بمنحنـــى Liquidity of Money (LM) (كما سبق دراسته فى مبادئ التحليل الكلى).

ويعنى هذا المنحنى أن هناك توليفات مختلفة من الناتج ومعدل الفائدة فـي الفترة القادمة يكون عندها توازن بين المعروض النقدى والطلـب علـى النقود، أى توازن فى سوق النقود.

ويمكن أن نحصل على التوازن فى سوق السـلع والخدمـات باسـتخدام المعادلة رقم (٣) وإحلالها فى: $r_{+1} = A\beta k_{+1}^{\beta-1}$ كما يلى:

$$r_{+1} = A\beta\left[(1-\gamma)(1-\beta)\frac{Y}{N} - \frac{F}{N}\right]^{\beta-1}$$

$$= A\beta\left[\frac{(1-\gamma)(1-\beta)Y - F}{N}\right]^{\beta-1} \quad (5)$$

حيث أن: $y = \frac{Y}{N}$ $f = \frac{F}{N}$

تعبر المعادلة رقم (٥) عن علاقة واضحة بين Y ، r_{+1} مع وجود قيـم ثابتة لـ N, F, β, γ.

وهذه العلاقة عكسية بحيث أن ارتفاع الناتج يؤدى إلـى انخفـاض معدل الفائدة الحقيقى، والعكس صحيح. ويعبر عن هذه العلاقة (كما سـبق دراسته فى مبادئ التحليل الكلى) بمنحنـى IS (Investment – Saving).

ويعنى هذا المنحنى أن هناك توليفات مختلفة من الناتج ومعدل الفائدة فـى الفترة القادمة يكون عندها توازن فى سوق السلع والخدمات.

وفى ظل افتراض ثبات مستوى الأسعار بسبب الجمود فى حالـة الرغبة فى النزول به أو تخفيضه (يقصد مستوى الأسعار)، فإن كل مـن المعادلتين رقما (٤)، (٥) تتضمنان متغيران مجهولان unknown :

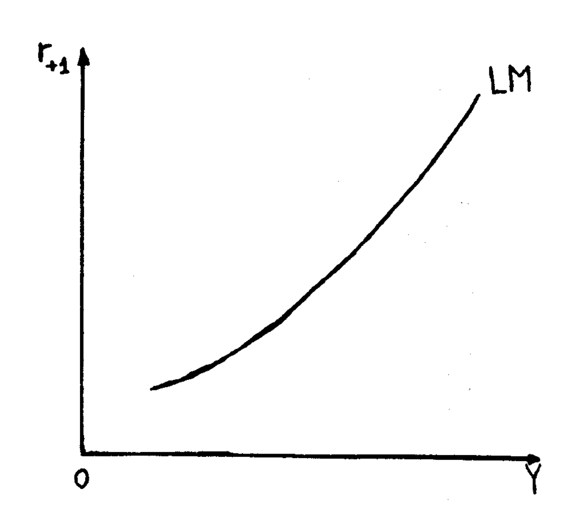
الأول: وهو مستوى الناتج Y ،

الثانى : معدل الفائدة فى الفترة القادمة r_{+1}.

ويمكن حل هاتان المعادلتان معاً للحصول علـى قيـم Y، r_{+1}. ويمكـن التعرف على القنوات Channels التى يمكن لكل من السياسـتين الماليـة والنقدية أن تعملان من خلالهما للتأثير على قيم Y، r_{+1} بما يساعد علـى التغلب على تأثير جمود السعر على الناتج. فالتغيرات فـى المعـروض النقدى الأسمى $\overline{M}$ تعمل من خلال منحنى LM بما يعـرف باسـتخدام السياسة النقدية. فى حين تعمل التغيرات فى السياسة المالية مـن خـلال منحنى IS باستخدام الإنفاق الحكومى.

والمعادلة رقم (٤) توضح أن زيادة مستوى الناتج تؤدى إلى زيادة الطلب على النقود، ولكن لكى يعود الوضع إلى التوازن ينبغـى مسـاواة الطلب على النقود بالمعروض النقدى. ولما كان المعروض النقدى يحـدد بمعرفة السلطات النقدية (مقدار ثابت) ينبغى تخفيض الطلب على النقـود ليتساوى مع المعروض النقدى. وهنا ينبغى زيادة معدل الفائدة لتخفيـض

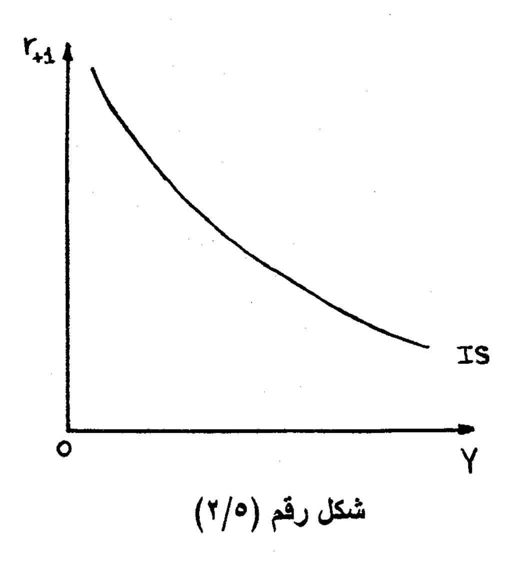
الطلب على النقود، باعتبار أن العلاقة بين معدل الفائدة والطلـــب علــى النقود علاقة عكسية. أى أن اتجاه العلاقة بين الناتج ومعدل الفائدة موجب (LM) والمعبر عنها فى الشكل رقم (١/٥) بمعنى أن حدوث أى تغيير فى معدل الفائدة يؤدى إلى الانتقال من نقطة إلى أخرى على نفس منحنى LM بحيث يناظر الزيادة فى معدل الفائدة ارتفاع فى نسبة النـــاتج، والعكــس صحيح:



شكل رقم (١/٥)

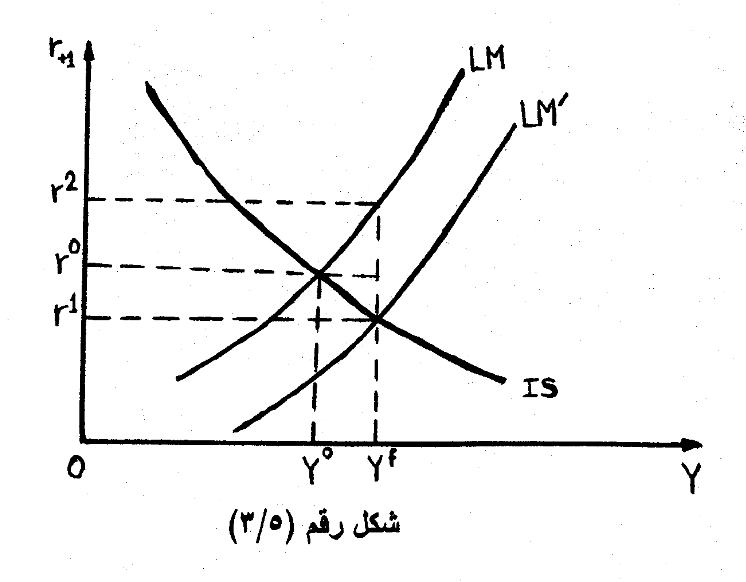
لكن أى تغيير يحدث فى المعروض النقــدى والمســتوى العــام للأسعار سوف يؤدى إلى انتقال منحنى LM بأكمله جهة اليمين فى حالــة زيادة المعروض النقدى أو تخفيض المستوى العام للأســعار، والعكـس صحيح بحيث ينتقل منحنى LM لجهة اليسار فى حالة انخفــاض مقــدار المعروض النقدى أو زيادة المستوى العام للأسعار.

كذلك تشير المعادلة رقم (٥) إلى أن زيادة مستوى الناتج تــؤدى إلى زيادة نصيب كل فرد فى مرحلة الشباب من الناتج، أى مزيــد مــن شراء رأس المال فى المرحلة القادمة. ومع المزيد من تراكم رأس المــال ينخفض العائد على رأس المال المطلوب، ومن ثم انخفاض معدل الفــائدة فى الفترة القادمة. أى أن اتجاه العلاقة بين Y، r_{+1} يكــون عكســياً (IS) والمعبر عنه فى الشكل رقم (٢/٥).



شكل رقم (٢/٥)

ولا شك أن منحنى (IS) سوف ينتقل لأعلى أو لأسفل إذا ما حدث تغير فى قيمة F. والشكل رقم (٣/٥) يوضح التوازن فى كل من ســـوقى النقود والسلع والخدمات. فنقطة التقاطع بين المنحنى LM والمنحنـــــى IS يتحدد عندها الدخل التوازنى Y^0 ومعدل الفائدة التوازنـــــى r^0 . وعندمـــا يكون مستوى السعر مرتفع بدرجة كبيرة يصاحب ذلك انخفاض كبير فـــى مستوى الناتج (فى ظل فرض مرونة الأسعار).



شكل رقم (٣/٥)

في الشكل رقم (٣/٥) يكون الناتج التوازنى Y^0 أقل من الناتج المحدد بمعرفة إنتاج كوب – دوجلاس، Y^f التى يتم فيها الاستغلال الكامل لعنصرى العمل ورأس المال، أى الناتج يكون عند مستوى التوظف الكامل Y^f (مستوى الناتج المحتمل للاقتصاد محل البحث). وللتعرف على مستوى الأسعار عند هذا المستوى من الناتج ، نفترض وضع مبدئى لمستوى الأسعار يقع أسفل $\overline{P}$. وهذا الفرض يعنى وجود رصيد حقيقى كبير من النقود. ومن ثم يكون مستوى الدخل مرتفعاً. ولمّا كان وضع منحنى LM وانتقاله يعتمد على مستوى الأسعار، فإن مستوى الأسعار المنخفض يؤدى إلى انتقال منحنى LM إلى جهة اليمين إلى LM' ليتقاطع مع منحنى IS عند نقطة جديدة يتحدد عندها مستوى Y^f الناتج التوازنى Y^0 عند معدل فائدة r^1.
وهنا ينبغى الإشارة إلى أن هناك فرضاً ضمنياً، وهو مرونة الأسعار. وبالتالي فالفجوة بين Y^f ، Y^0 ترجع إلى جمود الأسعار فى حالة الرغبة فى تخفيضها، أى إذا لم تتسم الأسعار عند هذا المستوى بالجمود سوف ينتقل الناتج من المستوى التوازنى إلى نظيره عند التوظف الكامل.

وفيما يلى نحاول تفسير السبب وراء وجود الناتج عند مستوى أقل من مستوى التوظف الكامل.

دعنا نسأل ماذا يحدث لو قام المنتجون بإنتاج Y^f ؟. عند هذا المستوى من الناتج يكون دخل الأفراد فى مرحلة الشباب هو $(1-\beta)Y^f$
وسوف يحتفظ هؤلاء الأفراد بنسبة من هذا الدخل $\gamma(1-\beta)Y^f$
ويدفعون F للحكومة، ويستخدمون الباقى : $(1-\gamma)(1-\beta)Y^f - F$

في شراء أصول رأسمالية جديدة في الفترة القادمة. أما الأفراد في مرحلة الشيخوخة سوف يستخدمون كل دخلهم من رأس المال βY^f بالإضافة إلى أرصدتهم النقدية $\overline{M}/\overline{P}$ ويستبعد من ذلك مدفوعاتهم الصافية للحكومة F_0 . أي أن: $(\beta Y^f + \overline{M}/\overline{P} - F_0)$ تعبر عن الجزء الموجه من الناتج للإنفاق الاستهلاكي. وللحصول على المشتروات الإجمالية، يضاف إلى ما سبق المشتروات الحكومية G ليصبح إجمالي المشتروات يتمثل في مجموع كل من مشتروات الأفراد في سن الشباب وكذلك مشتروات من هم في سن الشيخوخة، كما يلي:

$$(1-\gamma)(1-\beta)Y^f - F + \beta Y^f + \overline{M}/\overline{P} - F_0 =$$
$$(1-\gamma)(1-\beta)Y^f + \beta Y^f + \overline{M}/\overline{P} - F - F_0 =$$
$$Y^f\left[(1-\gamma)(1-\beta) + \beta\right] + \overline{M}/\overline{P} - F - F_0 =$$
$$Y^f\left[1-\gamma-\beta+\beta\gamma+\beta\right] + \overline{M}/\overline{P} - F - F_0 =$$
$$Y^f\left[1-\gamma+\beta\gamma\right] + \overline{M}/\overline{P} - F - F_0 =$$
$$Y^f - Y^f\gamma + Y^f\beta\gamma + \overline{M}/\overline{P} - F - F_0 =$$
$$Y^f - \gamma(1-\beta)Y^f + \overline{M}/\overline{P} - F - F_0$$

والمقدار $G - F - F_0$ يعبر عن المشتروات الحكومية مستبعداً منها المدفوعات للحكومة، ودائماً ما يفترض أنهما متساويان، ومن ثم تصبح قيمة هذا المقدار مساوية للصفر، أي أن المشتروات الإجمالية تساوي:

$$Y^f + \overline{M}/\overline{P} - \gamma(1-\beta)Y^f$$

وبصفة عامة يمكن القول أن المشتروات الإجمالية تتكـــون مـــن ثلاث مكونات، **الأول:** الناتج عند مستوى التوظـــف الكـــامل، **والثـــانى:** المعروض النقدى، **الثالث:** مقدار النقود المطلوبة عن طريق الأفراد فـــى سن الشباب عند الناتج فى مستوى التوظف الكامل. أى أن الجزء الثـــانى والثالث يمثلان المعروض النقدى والطلب على النقود (أى سوق النقـــود). ومن ثم إذا افترضنا وجود توازن بينهما، تكون المشـــتروات الإجماليـــة مساوية لـــ Y^f ، أى عندما يكون الناتج عند مستوى التوظف الكـــامل، وعند معدل فائدة r_{+1}. ويعد مستوى الأسعار $\overline{P}$ مرتفعاً عند هذا الوضـــع. وفى هذا الشان يكون معدل الفائدة r^1 عند Y^f على منحنى IS. وهو أقـل من نظيره r^2 على منحنى LM عند Y^f أيضا. وهكذا ففى حالة اتســـاق معدل الفائدة مع مقدار رأس المال المتراكم (أى وقوع معدل الفائدة علـــى على منحنى IS) فإن الطلب على النقود يفوق المعروض منه.

ويترجم فائض الطلب على النقود إلى فائض عرض فى النـــاتج. وتعرف هذه الحالة بنقص الطلب الكلى على الناتج، وذلك بسبب انخفـاض المشتراوات الاجمالية عند مستوى الناتج عند التوظف الكامل.

وبطبيعة الحال فمن المتوقع أن يخفض المنتجون غير القـــادرين على بيع إنتاجهم من أسعارهم. وبالتالي ســـوف يـــؤدى التخفيـــض فـــى المستوى العام للأسعار إلى زيادة مستوى الأجور النقدية الحقيقية، ومن ثم زيادة المشتراوات. ولكن مع جمود الأسعار فلا يحدث ذلك الأمر. ومن ثم فالمنشآت غير القادرة على بيع كل ما تستطيع إنتاجه، يكون لها فرصـــة محدودة ولكن لتخفيض الإنتاج إلى المستوى التوازنى.

وفى حالة قيام المشروعات بالانتاج عند المستوى التوازنى وليس عند مستوى التوظف الكامل، فإن ذلك يتطلب عدد محدود مـــن العمـــال لإنتاج هذا الحجم. وليس الأمر فحسب بل إن انخفاض حجم الإنتاج يعنـى وجود فائض فى عنصر العمل، وكذلك عنصر رأس المال. وبشكل عـــام فهناك فرض أساسى يتمثل فى حفاظ المشروعات على نفس النسبة. وفـى حالة ما إذا كان عدد العمال المطلوب لإنتاج مستوى من الناتج يعادل L_0 ومن ثم فإن العمالة التى ليس لها وظائف تعـادل $N-L_0$ أو التى فـــى حالة بطالة إجبارية، بحيث أن هؤلاء الأفراد راغبين فى العمل ولكـــن لا توجد فرص عمل لهم.

٤/٥ التفاعل بين المضاعف والمعجل وحدوث التقلبات:

تركز هذه النقطة على ابراز التفاعل بين تأثير كل من المضاعف والمعجل كأساس اعتمد النموذج الكينزى عليه فى تفسير التقلبات. وسوف يعتمد التحليل على نموذج كل من ساموبلسون Samuelson, 1939 وهيكس Hicks, 1950.

ويتكون هذا النموذج لاقتصاد مغلـــق لا يتعـــامل مـــع القطـــاع الحكومى من ثلاثة معادلات، لذلك يطلق عليـــه نمـــوذج متكـــامل مـــن المعادلات، وذلك على النحو التالى:

$$Y_t = C_t + I_t \quad (6)$$

$$C_t = \alpha_0 + \alpha_1 Y_{t-1} \quad (7)$$

$$I_t = \beta_{0t} + v(Y_{t-1} - Y_{t-2}) \quad (8)$$

والمعادلة رقم (٦) تعبر عن معادلة الطلب الكلى (الناتج). وهى معادلة تعريفية Definitional Equation، حيث يتكون الناتج Y_t من كل من الاستهلاك C_t والاستثمار I_t. ويفترض النموذج عدم وجود إنفاق حكومى ولا تعامل مع العالم الخارجى.

أما المعادلة رقم (٧) فهى تعبر عن دالة الاستهلاك. وهى معادلة سلوكية Behavioral Equation، حيث يعتمد فيها الاستهلاك كمتغير تابع على الناتج Y_{t-1} فى الفترة السابقة t-1 كمتغير مستقل أو مفسر للتغير فى الاستهلاك (يعرف بالمتغير المتأخر لفترة واحدة one period lag variable). أما α_0 فهى معلمة تعبر عن ثابت المعادلة، وهى تعبر عن الاستهلاك التلقائى Autonomous Consumption. وهو يعكس مجموعة المتغيرات الأخرى التى تفسر الاستهلاك بخلاف الناتج فى الفترة t-1، مثل معدل الفائدة. أما α_1 فهى معلمة تعبر عن الميل الحدى للاستهلاك (ميل الدالة)، أو مقدار التغير الذى يحدث فى الاستهلاك فى الفترة t نتيجة التغير الذى يحدث فى الناتج فى الفترة السابقة t-1. وكما درسنا فى مبادىء التحليل الكلى فالميل الحدى للاستهلاك تحصر قيمته ما بين الصفر والواحد الصحيح.

والمعادلة رقم (٨) تعبر عن دالة الاستثمار (معادلة سلوكية). حيث يعتمد الاستثمار فى الفترة t (I_t) كمتغير تابع على التغير فى الناتج من فترة إلى أخرى (الناتج فى الفترة t-1 – الناتج فى الفترة t-2). ويعد التغير فى الناتج هو المتغير المستقل أو المفسر للتغير فى الاستثمار. أو بمعنى أخر أن حدوث تغير فى الناتج بمقدار معين يؤدى إلى حدوث تغير

فى الاستثمار. وذلك اعتماداً على قيمة المعلمة ν التى تمثل مقدار التغـير الحادث فى الاستثمار نتيجة التغير فى الناتج مـن فـترة إلـى أخـرى (المعجل). أما المعلمة β_{0t} فهى مقدار ثابت يعـبر عـن الاسـتثمار التلقائى Autonomous Investment أو المستقل أو مجموعـة المتغـيرات الأخرى التى تؤثر فى الاستثمار بخلاف الناتج مثل معدل الفائدة.

حل نموذج ساموبلسون - هيكس:

يمكن حل نموذج سامولسون- هيكس من خلال إحلال معـادلتي الاستهلاك والاستثمار رقما (٧)، (٨) فى معادلة الناتج التعريفيـة رقـم (٦)، على النحو التالى:

$$Y_t = \alpha_0 + \alpha_1 Y_{t-1} + \beta_{0t} + \nu(Y_{t-1} - Y_{t-2})$$
$$Y_t = \alpha_0 + \alpha_1 Y_{t-1} + \beta_{0t} + \nu Y_{t-1} - \nu Y_{t-2}$$
$$Y = \alpha_0 + \beta_{0t} + (\alpha_1 + \nu) Y_{t-1} - \nu Y_{t-2} \qquad (9)$$

والمعادلة رقم (٩) التى توصلنا إليـها فيمـا يعـرف بـالنموذج المختزل أو المصغر Reduced Form، تعبر عن الناتج التوازنى Y كدالـة فى الناتج فى الفترة t-1، الناتج فى الفترة t-2. وهى تشبه المعادلـة رقـم (٦) التى تناولناها فى الفصل السابق. بحيث أن:

$$\pi_1 = \alpha_1 + \nu$$
$$\pi_2 = \nu$$

أى يمكن إعادة كتابة المعادلة رقم (٩) لتصبح على النحو التالى:

$$Y = \alpha_0 + \beta_{0t} + \pi_1 Y_{t-1} - \pi_2 Y_{t-2} \qquad (10)$$

وبقراءة المعادلة رقم (١٠) نجد أن الناتج التوازنى يعتمد علــــى مقدار الناتج فى الفترة t-1 وفقاً لقيمة المعلمة π_1 والتى تتكون من الميل الحدى للاستهلاك α_1 والمعجل ν. وايضا يعتمد الناتج التوازنى علــى مقدار الناتج فى الفترة t-2 وفقاً لقيمة المعلمة π_2 والتى تعبر عـــن قيمـــة المعجل.

وللتعرف على مسار الناتج عبر الزمن ينبغى معرفة قيمة معلمتى الناتج فى الفترة t-1 و الناتج فى الفترة t-2.

مثال رقمى:

افترض أن الميل الحدى للاستهلاك = ٠,٨.
وأن قيمة المعجل = ١,٢.

فما هو مسار الناتج عبر الزمن، أو بمعنى أصح ما هو نوع الدورة؟

الحل:

$$\pi_1 = \alpha_1 + \nu$$
$$\pi_1 = 0.8 + 1.2 = 2$$

وبتطبيق الشرطان السابق إيضاحهما فى الفصل السابق للتعرف على نوع الدورة، وما إذا كانت انفجارية أم محدودة نجد أن:

$$\pi_1^2 = (2)^2 = 4$$

$$4\pi_2 = 4(1.2) = 4.8$$

أى أن :

$$\pi_1^2 \angle 4\pi_2$$

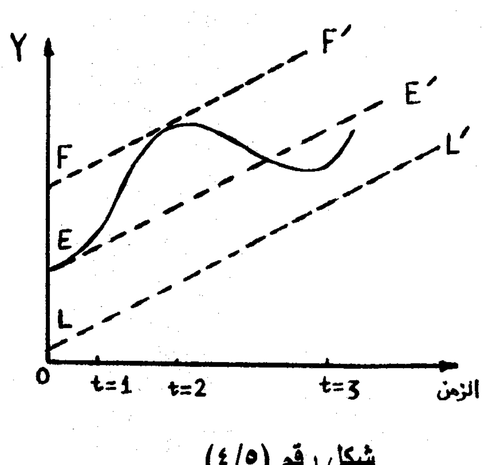
ومن ثم تكون الدورة انفجارية. أى أن أى انحراف عن المستوى المبدئى للناتج سوف يظهر فى مستوى ناتج متزايد أو متناقص بشكل له صفة الاستمرارية. وفى هذه الحالة يأخذ الناتج المسار الزمنى A كما سبق بيانه فى الشكل رقم (٢/٤).

ويوضح الشكل رقم (٤/٥) ثلاثة خطوط تعبر عن اتجاه الناتج عبر الزمن، وهى EE' ، FF' ، LL' بالإضافة إلى المسار الزمنى للناتج. ولا شك أن الخطوط الثلاثة تقطع المحور الرأسى المعبر عن الناتج عند النقاط E، F،L لتعبر تلك النقاط عن مقادير الاستثمار التلقائى عبر الزمن (المتغيرات الأخرى التى تؤثر فى الاستثمار بخلاف الناتج).

وكما هو واضح فى الشكل رقم(٤/٥) أن الاستثمار التلقائى يتغير عبر الزمن. وبفرض أن الاستثمار التلقائى ينمو عبر الزمن عند نفس معدل نمو الاقتصاد، بالتالى يمكن أن يكون ذلك وفقاً للمعادلة التالية:

$$\beta_{0t} = \beta_0 (1+g)^t \qquad (11)$$

حيث أن g معدل النمو الطبيعى للاقتصاد.



شكل رقم (٥/٤)

نموذج هيكس والدورة

وبناءاً على ذلك يتكون المسار الزمنى للناتج التوازنى من جزئيـــن كمـــا توضحه المعادلة التالية:

$$Y_t = Y_0 (1+g)^t + F_t \qquad (12)$$

يعكس الجزء الأول من المعادلة رقم (١٢) معـدل النمـو الضمنـى أو الأساسى للاقتصاد، بينما يعكس الجزء الثانى منها مسار التقلب المصاحب للعلاقة بين قيم الناتج فى الفترات t، t-1، t-2.

أى أن المعادلة رقم (١٢) توضح أن مسار الناتج التوازنى عـبر الزمن يتكون من جزئين:

الأول: هو مقدار النمو الذى سيحدث فى الناتج ويمكن التنبؤ به أو توقعه، وبالتالي لا يؤدى هذا النمو إلى حدوث أية تقلبات باعتبار أننا نتنبـأ به.

الثانى: يمثل مقدار الخطأ العشوائى الذى غالباً ما نضيفـه لأى معادلـة تحسباً لوجود أخطاء ترجع لمتغيرات أخرى لم توضع فى المعادلـة لتفسير التغير الذى سيحدث فى المتغير التابع. أو بمعنى أخر قـد يحدث تغير فى الناتج عبر الزمن لأسباب أخرى يصعب التنبؤ بها، ومن ثم فهى تمثل التقلبات التى تلحق بالناتج، ومـن ثـم حـدوث الدورة.

وبالنظر إلى الشكل رقم (٤/٥) يتضح أن نقطة البدء تتمثل فـى الناتج فى وضع النمو المستقر، ويمثل ذلك بالمسـار EE'. وفـى الفـترة الزمنية t=1 تحدث زيادة صغيرة وغير متوقعة فى الناتج أعلى من الاتجاه العام بما يؤدى إلى زيادة فى الاستثمار أعلى من المقدار المطلوب للحفاظ على وضع الاستقرار. ويبدأ تأثير المعجل أكبر من الارتفاع المعتاد فـى

الناتج بحيث يؤدى إلى زيادة الاستثمار بمقدار يفوق الوضع المعتاد لـــه. وبالتالي تؤدى الزيادة فى الاستثمار إلـــى زيـــادة النـــاتج بفعـــل تـــأثير المضاعف. ومن ثم يؤدى التفاعل بين كل من المضاعف والمعجل إلـــى إبعاد الناتج عن مسار النمو فى الوضع المستقر (/EE).

ويشير هيكس إلى أن الواقع العملي يتضمـــن بعـــض المعوقـــات فالناتج لا يمكن أن يرتفع إلى مستوى التوظف الكامل. ومن ثـــم يصـــل الناتج عند المسار /FF فى الفترة t=2. وفى هذه الفترة يزداد الناتج بمعدل أقل من الوضع عند الفترة t=1. ومع حدوث تباطؤ فى الزيادة فى النـــاتج عن طريق المعجل، سوف يتجه أيضا الاستثمار إلى الانخفاض. ومن ثـــم يقود الاستثمار المنخفض بالتبعية إلى انخفاض الناتج من خـــلال تـــأثير المضاعف. وهكذا ينزلق الناتج إلى مسار أسفل من /FF إلى /LL.

وفى مرحلة الانزلاق لأسفل يكون الاستثمار ســـالباً. وهـــو مـــا يصعب تصديقه عملياً بالرغم من إمكانية تخفيض رصيد رأس المال مـــن خلال استخدام سياسة عدم الإحلال. ونظراً لعدم تصديق تخفيض رجـــال الأعمال للاستثمار فى فترة الانحسار اعتقد هيكس أن تـــأثير المعجـــل لا يعمل فى وضع الانزلاق إلى أسفل فى الدورة. ولذلك فالانخفـــاض فـــى الناتج من قمته عند /FF يكون أبطأ وأكثر استقراراً من الحال فى طـــور الانزلاق لأعلى فى الدورة.

الفصل السادس

النماذج المختلفة في تفسير الدورة

الفصل السادس

النماذج المختلفة فى تفسير الدورة

١/٦ مقدمة:

لم يقدم نموذج هيكس السابق تناوله فى الفصل السابق العون الكاف للحكومة للتعامل مع الدورة بالشكل المناسب. فنموذج هيكس يرى أن الدورة تتسم بعدم الاستقرار على الرغم من وجود بعض التعديلات التلقائية المؤدية إلى الاستقرار. فضلاً عن أن هذا النموذج يتعامل مع اقتصاد مغلق يتجاهل القطاع الحكومى. ولذلك سوف يركز هذا الفصل على دراسة وتحليل بعض التعديلات التى ادخلت على نموذج هيكس من خلال مجموعة من النماذج المختلفة المستخدمة لتفسير الدورات.

٢/٦ تطوير نموذج هيكس:

قام بومول Baumol عام ١٩٦٠ بتطوير نموذج هيكس من خلال إدخال القطاع الحكومى فى التحليل بما يسمح بإفساح المجال لتأثير السياسة الاقتصادية الكلية لمكافحة التقلبات. ومن ثم يمكن صياغة نموذج هيكس بعد تطويره على النحو التالى:

$$Y_t = C_t + I_t + G_t \qquad (1)$$

$$C_t = \alpha_0 + \alpha_1 Y_{t-1} \qquad (2)$$

$$I_t = v(Y_{t-1} - Y_{t-2}) \qquad (3)$$

$$G_t = \omega(\overline{Y_t} - Y_t) \qquad (4)$$

تعبر المعادلة رقم (١) عن معادلة الطلب الكلى السابق إيضاحها فى الفصل السابق، ولكن مع إضافة الإنفاق الحكومى G_t إلى كل من الإنفاق الاستهلاكى والإنفاق الاستثمارى. والمعادلة رقم (٢) تعبر عن دالة الاستهلاك. والمعادلة رقم (٣) تعبر عن دالة الاستثمار. أضيفت هنا المعادلة رقم (٤) لتعبر عن دالة الإنفاق الحكومى كمتغير تابع يعتمد على الفرق بين الناتج عند مستوى التوظف الكامل $\overline{Y}_t$ والناتج الفعلى أو الجارى Y_t بحيث أنه كلما زاد الفرق بين الناتجان زاد الإنفاق الحكومى. وإذا كان الناتج عند مستوى التوظف الكامل أكبر من الناتج الفعلى (أى زيادة الفرق) فإن ذلك يؤدى إلى زيادة الإنفاق الحكومى.

بينما إذا كان الناتج الفعلى يفوق الناتج عند مستوى التوظف الكامل (أى انخفاض الفرق) فإن ذلك يؤدى إلى انخفاض الإنفاق الحكومى. وتشير المعلمة ω إلى مقدار التغير فى الإنفاق الحكومى نتيجة التغير فى الفرق بين الناتج عند مستوى التوظف الكامل والناتج الفعلى.

٣/٦ حل نموذج هيكس – بومول:

يمكن حل النموذج المكون من معادلة تعريفية للطلب أو الناتج وثلاثة معادلات سلوكية للاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومى، وذلك من خلال إحلال المعادلات السلوكية الثلاثة فى المعادلة التعريفية للناتج على النحو التالى:

$$Y_t = \alpha_0 + \alpha_1 Y_{t-1} + \nu(Y_{t-1} - Y_{t-2}) + \omega(\overline{Y}_t - Y_t)$$

$$Y_t = \alpha_0 + \alpha_1 Y_{t-1} + \nu Y_{t-1} - \nu Y_{t-2} + \omega \overline{Y}_t - \omega Y_t$$

$$Y_t + \omega Y_t = \alpha_0 + (\alpha_1 + \nu) Y_{t-1} - \nu Y_{t-2} + \omega \overline{Y}_t$$

$$(1+\omega) Y_t = (\alpha_1 + \nu) Y_{t-1} - \nu Y_{t-2} + \alpha_0 + \omega \overline{Y}_t$$

$$Y_t = \left(\frac{\alpha_1 + \nu}{1+\omega}\right) Y_{t-1} - \left(\frac{\nu}{1+\omega}\right) Y_{t-2} + \left(\frac{\alpha_0 + \omega \overline{Y}_t}{1+\omega}\right) \quad (5)$$

هكذا نكون قد وصلنا إلى المعادلة رقم (٥) التى تعبر عن النمـــوذج المختزل للناتج التوازنى، والذى يتكون من ثلاثة أجزاء:

الجزء الأول:

يمثل المتغير Y_{t-1} المصاحب بمعلمة مركبة هى:

$$\left(\frac{\alpha_1 + \nu}{1 + \omega}\right)$$

والتى نعبر عنها بـــ π_1 لتكون:

$$\pi_1 = \left(\frac{\alpha_1 + \nu}{1 + \omega}\right)$$

وهذه المعلمة المركبة تتكون من مجموع الميل الحدى للاستهلاك وقيمة المعجل معدلة أو مقسومة على مقدار التغير فى الإنفاق الحكومى نتيجة التغير فى الفرق بين الناتج عند مستوى التوظف الكامل والناتج الفعلى (المعلمة ω) مضافاً إليها واحد صحيح. وفى هذه الحالة إذا كانت قيمة ω موجبة فهذا يعنى أن المقام تكون قيمته أكبر من الواحد الصحيح، ومن ثم تنخفض قيمة المعلمة المركبة π_1 . وقد تكون قيمتها أكبر من الواحد الصحيح بشرط أن تكون قيمة البسط تفوق قيمة المقام. أو بمعنى أخر أن تفوق قيمة الميل الحدى للاستهلاك قيمة ω. ومن ثم ينبغى الإشارة إلى قيمة π_1 فى ظل نموذج هيكس – بومول تعد أقل من نظيرتها فى ظل نموذج هيكس – ساموبلسون (بدون وجود قطاع الحكومة).

الجزء الثانى:

يمثل المتغير Y_{t-2} المصاحب بمعلمة مركبة هى:

$$\left(\frac{v}{1+\omega}\right)$$

والتى نعبر عنها بـ π_2 لتكون:

$$\pi_2 = \left(\frac{v}{1+\omega}\right)$$

وفى هذه الحالة تكون قيمة المعلمة المركبة π_2 هى نفسها فى ظل نموذج ساموبلسون – هيكس ولكن معدلة بـ $(1+\omega)$. ومن ثم تكون قيمتها أقل من نظيرتها عند نموذج هيكس (بدون وجود قطاع الحكومة).

الجزء الثالث:

يمثل هذا الجزء المقدار الثابت، وهو الذى يعكس مجموعـــة المتغـيرات الأخرى التى تفسر التغير فى الناتج التوازنى بخلاف الناتج فى الفترة t-1، t-2.

$$\left(\frac{\alpha_0 + \omega \overline{Y_t}}{1+\omega}\right)$$

مثال رقمى (١):

افترض أن الميل الحدى للاستهلاك = ٠,٨

قيمة المعجل v = ١,٢

ω = ٠,٥

حدد نوع الدورة ما إذا كانت انفجارية أو محدودة؟

الحل:

$$\pi_1 = \left(\frac{\alpha_1 + v}{1+\omega}\right)$$

$$\pi_1 = \frac{0.8 + 1.2}{1 + 0.5} = \frac{2}{1.5} = 1.33$$

$$\pi_2 = \left(\frac{v}{1+\omega}\right)$$

$$\pi_2 = \frac{1.2}{1 + 0.5} = \frac{1.2}{1.5} = 0.8$$

وبتطبيق الشرطان السابق إيضاحهما فى الفصل الرابع نجد أن:

$$\pi_1^2 = (1.33)^2 = 1.76$$

$$4\pi_2 = 4(0.8) = 3.2$$

أى أن:

$$\pi_1^2 < 4\pi_2 \qquad \pi_2 < 1$$

ومن ثم تكون الدورة محدودة.

مثال رقمى (٢):

افترض أن الميل الحدى للاستهلاك = ٠,٨

قيمة المعجل v = ١,٢

ω = ٠,١

حدد نوع الدورة ما إذا كانت انفجارية أو محدودة؟

الحل:

$$\pi_1 = \left(\frac{\alpha_1 + v}{1 + \omega} \right)$$

$$\pi_1 = \frac{0.8 + 1.2}{1 + 0.1} = \frac{2}{1.1} = 1.81$$

$$\pi_2 = \left(\frac{\nu}{1+\omega}\right)$$

$$\pi_2 = \frac{1.2}{1+0.1} = \frac{1.2}{1.1} = 1.09$$

وبتطبيق الشرطان السابق إيضاحهما فى الفصل الرابع نجد أن:

$$\pi_1^2 = (1.81)^2 = 3.27$$

$$4\pi_2 = 4(1.09) = 4.36$$

أى أن:

$$\pi_1^2 < 4\pi_2 \qquad \pi_2 > 1$$

ومن ثم تكون الدورة انفجارية.

مثال رقمى (٣):

افترض أن الميل الحدى للاستهلاك = ٠,٨

قيمة المعجل ν = ١,٢

ω = ١,٤

حدد نوع الدورة ما إذا كانت انفجارية أو محدودة؟

الحل:

$$\pi_1 = \left(\frac{\alpha_1 + \nu}{1+\omega}\right)$$

$$\pi_1 = \frac{0.8+1.2}{1+1.4} = \frac{2}{2.4} = 0.83$$

$$\pi_2 = \left(\frac{\nu}{1+\omega}\right)$$

$$\pi_2 = \frac{1.2}{1+1.4} = \frac{1.2}{2.4} = 0.5$$

وبتطبيق الشرطان السابق إيضاحهما فى الفصل الرابع نجد أن:

$$\pi_1^2 = (0.83)^2 = 0.6889$$

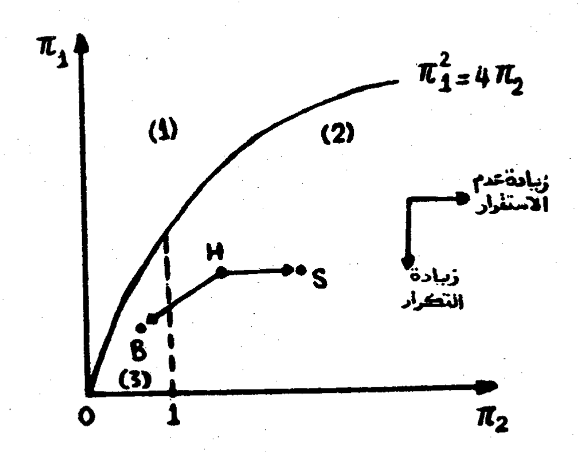
$$4\pi_2 = 4(0.5) = 2$$

أى أن:

$$\pi_1^2 < 4\pi_2 \qquad \pi_2 < 1$$

ومن ثم تكون الدورة محدودة.

وللتعرف على تأثير ذلك على المسار الزمنى للنـــاتج يمكـــن الاســـتعانة بالشكل رقم (٦/١):



شكل رقم (١/٦)

الاستقرار فى نموذج هيكس - بومول

ففى الشكل رقم (١/٦) يتم رسم العلاقة بين π_1 ، π_2 . والمنحنى المعبر عن العلاقة بين هاتين المعلمتين المركبتين، يقسم إلى ثلاثة مراحل. وتبدو العلاقة طردية كما هو واضح فى هذا الشكل. وفى المرحلة الثانية تتوافر شروط سلوك الدورة الانفجارية، حيث أن:

$$\pi_1^2 < 4\pi_2 \qquad \pi_2 > 1$$

بينما تكون $\pi_2 < 1$ فى المرحلة الثالثة. ومن ثم تكون الدورة فى هذه الحالة محدودة. ومن ثم يتفق هذا النموذج المطور مع نموذج هيكس

الأساسى فى المرحلة الثانية، حيث يتسم سلوك الدورة بالانفجارية. ويبـدو ذلك واضحاً عند النقطة H.

وفى نموذج هيكس- بومول لما كانت المعلمات الأساسية الخاصة به معدلة أو مقسومة علـى $(1+\omega)$ ، أى مقسومة على مقدار موجـب أكبر من الواحد الصحيح، لذلك فإن قيم هذه المعلمات سوف تكون أصغر. ويبدو ذلك واضحاً عند النقطة B.

ويؤدى الانخفاض فى قيمة المعلمة π_1 إلى زيادة التكرار فـى الدورة. فى حين أن الزيادة فى قيمة المعلمة π_2 تؤدى إلى زيادة عـدم الاستقرار فى النموذج والتحرك من النقطة H إلى النقطـة B يعنـى أن النموذج أكثر استقراراً ولكن بدورات متكررة. ومن ثم يمكن القـول أن استخدام السياسة المالية الحكومية له تأثير مستقر على الاقتصاد.

وليس دائماً ما تكون السياسة المستخدمة لمكافحة الدوريـة فـى التقلبات مفيدة. فنموذج بومول قادر على إيضاح أن هذه السياسـة ربمـا تؤدى إلى زيادة عدم الاستقرار فى النموذج. ولإيضاح ذلك نفـترض أن الحكومة قامت بتغير السياسة المالية بعد مرور فترتين زمنيتيـن، لذلـك نضع المعادلة رقم (٤) كما يلى:

$$G_t = \omega(\overline{Y}_{t-2} - Y_{t-2}) \tag{6}$$

وبناءاً على ذلك تصبح معادلة الناتج التوازنـــي، أى بعـد حــل النموذج السابق المكون من أربعة معادلات فى ضــوء معادلــة الإنفــاق الحكومى الجديدة رقم (٦) كما يلى:

$$Y_t = \alpha_0 + \alpha_1 Y_{t-1} + \nu(Y_{t-1} - Y_{t-2}) + \omega(\overline{Y}_{t-2} - Y_{t-2})$$

$$Y_t = \alpha_0 + \alpha_1 Y_{t-1} + \nu Y_{t-1} - \nu Y_{t-2} + \omega \overline{Y}_{t-2} - \omega Y_{t-2}$$

$$Y_t = (\alpha_1 + \nu) Y_{t-1} - (\nu + \omega) Y_{t-2} + (\alpha_0 + \omega \overline{Y}_{t-2}) \qquad (7)$$

توضح المعادلة رقم (٧) قيم المعلمتيـن π_1 ، π_2 حيث أن:

$$\pi_1 = (\alpha_1 + \nu)$$
$$\pi_2 = (\nu + \omega)$$

وفى حين أن قيمة المعلمة π_1 هى نفسها عند النقطة H، إلا أن قيمــة المعلمــة π_2 قد ارتفعت. أى أنه مع استجابة الحكومة المتأخرة بالنســبة لانحرافات الناتج يتحرك النموذج من النقطة H إلى النقطة S كمـــا هــو واضح فى الشكل رقم (١/٦) مشيراً إلى زيادة درجة عـــدم الاســتقرار. ومن ثم يكون للدورة ذروة أكبر بنفس درجة التكرارية عند النقطة H.

وتعد هذه النتيجة مهمة لأنها توضح أنه فى ظل نمـــوذج بســيط لسوق السلع والخدمات ربما تؤدى السياسة المالية المتحفظة إلـــى عــدم

استقرار الاقتصاد بدرجة أكبر من الوضع فى حالة عدم قدرة الحكومة على الاستجابة الفورية للمعلومات الاقتصادية.

والنماذج السابقة تعمل فى ظل اقتصاد مغلق. ويمكن بسهولة تضمين القطاع الخارجى من خلال إضافة الميزان التجارى (الصادرات - الواردات) إلى معادلة الناتج القومى. وفى هذه الحالة يعد مستوى الناتج الأجنبى مصدر لحدوث الدورة. وفى ظل نظم معدل صرف ثابتة يمكن نقل الدورات التى تحدث فى دولة إلى دول أخرى بما يعرف بالدورات الدولية. وفى ظل نظم معدل صرف معومة يتقلب معدل الصرف لحماية الاقتصاد المحلى من التقلبات التى تحدث فى سوق السلع والخدمات الأجنبية، ولذلك لا توجد فى هذه الحالة دورات دولية.

٤/٦ النماذج النقدية:

لقد ظهرت النماذج النقدية للتقلبات الاقتصادية فى النصف الثانى من القرن العشرين من خلال الاقتصادى الشهير ميلتون فريدمان Milton Friedman. على الرغم من أن هناك جوانب عديدة من عمل فريدمان تتشابه مع الاقتصاديين النيوكلاسيك لسنوات ما قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية. ولقد ركز الاقتصاديون النيوكلاسيك على دور النقود فى الدورة، والتى نشأت من أهمية تضمين النظرية الكمية للنقود من خلال المعادلة التالية:

$$\overline{M}^{S} = kPY \qquad (8)$$

حيث أن $\bar{M}^{s}$ المعروض النقدى، P المستوى العام للأسعار، Y الناتج، k معامل تناسبى يرتبط عكسياً مع سرعة دوران النقود من يد لأخرى داخل الاقتصاد.

ولقد أشار النقديون إلى أن الناتج فى الأجل الطويل يحدد عن طريق جانب العرض فى الاقتصاد بما يعطى مستوى من الناتج يتفق مع التوظف الكامل. وفى هذه الحالة تؤدى التغيرات فى معدل نمو المعروض النقدى إلى تغيرات فى مستوى الأسعار. وفى الأجل القصير، تؤدى التغيرات فى المعروض النقدى إلى حدوث تقلبات فى مستوى الناتج. أى أن العلاقة السببية من المعروض النقدى إلى الناتج. وأن الناتج والمعروض النقدى لا يرتبطان فى الأجل الطويل (أى لا توجد علاقة بينهما).

ولقد اعتبر فريدمان وشاورتز Friedman & Schwartz عام ١٩٦٣ أن الانكماش فى المعروض النقدى يمثل استجابة للانكماشات الصارمة فى الاقتصاد الأمريكي في ١٨٧٣-١٨٧٩، ١٨٩٢-١٨٩٤، ١٩٠٧-١٩٠٨، ١٩٢١-١٩٢٢، ١٩٢٩-١٩٣٣، ١٩٣٧-١٩٣٨. ومنذ زيادة المعروض النقدي خلال الانحسارات الأقل صرامة أشار كل من فريدمان وشاورتز إلى ارتباط التقلبات فى معدل التغير فى المعروض النقدى بالإصلاحات فى النشاط الاقتصادى.

واعتماداً على ذلك، أوضح كل من فريدمان وشاورتز أنه فى المتوسط يتخطى الانخفاض فى معدل التغير فى المعروض النقدى قمة

الدورة بحوالى سبعة شهور. فى حين تؤدى الزيادة فى معدل التغير فــى المعروض النقدى إلى الوصول إلى نقطة النهاية الدنيا للدورة خلال أربعة شهور. ويبلغ الانحراف المعيارى للتغير فى المعروض النقــدى حوالــى ثمانية شهور عند القمة، وستة شهور عند القاع. وبناءا على ذلك اســتنتج كل من فريدمان وشاورتز أن التغيرات فى معدل نمو المعروض النقــدى تسبب تغيرات فى نفس الاتجاه فى الناتج الحقيقى وذلك بعد فترة طويلــة ومتغيرة. وتؤدى هذه النتيجة إلى تحاش استخدام سياسات نقدية متحفظــة كوسيلة لإبطاء الدورة أو لتأخير حدوثها.

ويبدو استخدام هذا النموذج لتفسير الدورة مدعاة للنقاش والجــدل لسببين رئيسيين:

الأول: يتعلق بموضوع الزمن، حيث أن وجود تغيرات فــى المعــروض النقدى بشكل يفوق التغيرات فى الناتج لا يــبرر أو لا يثبــت أن التغير فى المعروض النقدى هو المسبب للتغيرات فــى النــاتج. فالتغير فى كل من المعروض النقدى والناتج على سبيل المثــال ربما ترجع إلى التغير في متغير أخر وليكن Z.

الثانى: يتمثل فى الشك حول تفسيرات فريدمان للدورة. ويبدو ذلــك فــي الدرجة التى عندها تتحدد التغيرات فى المعروض النقدي داخليــا عن طريق الدورة وليست خارجيا بمعرفة السلطات النقدية. ومــن المحتمل أن الأرصدة النقدية التى يحتفظ بها الأفراد فى صــورة

ودائع سوف تختلف مع التغيرات الحادثة فى الناتج فـــى ضــوء النسبة التى تحتفظ بها البنوك.

ومع حدوث نمو فى الطلب النقدى بشكل أقـــل ســـرعة بالنســبة للمعروض النقدى، يتوقع انخفاض معدل الفائدة. ويترتب على انخفـــاض معدل الفائدة زيادة الأرصدة النقدية السائلة إلى الودائع أو ما يتم الاحتفـاظ به من نقدية إلى الودائع. ومن ثم يترتب على ذلك انكمـــاش المعـــروض النقدى، مع الأخذ فى الاعتبار وجود قاعدة نقدية ثابتة. وفى هذا الوضـــع يكون اتجاه العلاقة السببية من الناتج إلى المعروض النقدى. ومن ثم يعـــد المعروض النقدى بمثابة متغير داخلى يتم تحديده اعتماداً علـــى التغـــير الحادث فى الناتج.

ونفس هذه الحجة أشار إليها Hawtrey عام ١٩١٣ قبل الحـــرب العالمية الأولى عندما أوضح أن المعروض النقدى يحدد جزئياً بفعل قوى داخلية. وفى ظل الانحسار ربما تكون سياسة البنك المركـــزى سياســـة توسعية. ومن ثم تستحث التجارة. ومن المحتمل أن التوسع النقدى ســوف يتم الاحتفاظ به بعد بدء عملية استعادة النشاط. وربما يعزز ذلك الأمـــر عن طريق التغيرات فى توزيع الناتج. ومع ارتفـــاع مســتوى الأســعار يتحول الناتج إلى أصحاب المشروعات، وبعيداً عن مكتسبى الدخل الثابت (طبقة العمال). ويحافظ هذا التحول على استعادة النشاط بـــدون توســـع إضافى فى المعروض النقدى. ثم ينتهى الأمر بعد ذلك عندما يقوم البنـــك المركزى بتقييد النمو فى المعروض النقدى، والتحول الحلزونى للاقتصـاد لأسفل عكس الاتجاه التوسعى.

وتعتمد الدورة وفقاً للنماذج النقدية علـــى السياســـات المصرفيـــة والتفاعل بين الناتج والمعروض النقدى. وتنسب النماذج النقدية لفريدمـــان وشاورتز والنماذج الحقيقية المبكرة للدورة تنسب لساموبلسون وهيكـــس التى ركزت على التقلبات فى الطلب الكلى التـــى تتســـبب فـــى إحـــداث الدورة.بينما ركزت النماذج الحديثة للدورة على جانب العرض أكثر مـــن جانب الطلب.

وهناك نموذجان أساسيان فى هذا المجال نموذج لوكـــاس Lucas لنقص الرؤية، والذى يعتمد على وجود مؤسسات ليس لديها المعلومـــات الكافية عن ظروف السوق. ونموذج كدلانـــد وبريســـكوت Kydland & Prescott للدورات الحقيقية والذى يعتمد على مـــا يعـــرف بالصدمـــات التكنولوجية (سبق التعرض للصدمات وتفسيرها للتقلبات الاقتصادية).

ويفترض النموذجان أن الأسواق تتسم بالوضوح والشفافية إلى حد ما وأن المؤسسات الموجودة بها لديها توقعات رشيدة. وفيما يلى نوضـــح هذان النموذجان.

٥/٦ نموذج نقص الرؤية:

ترتبط وجهة النظر النيوكلاسيكية للدورة بالجانب النقدى، والـــذى يتضح فى أن التقلبات فى المعروض النقدى هى المتسبب فـــى حـــدوث الدورة. ويبدو العنصر الحيوى هنا فى الكيفية التى تنتقل بها التقلبات فـــى المعروض النقدى إلى الناتج. ويلعب المنتجون (أصحاب المشـــروعات) دوراً حيوياً فى عملية إنتقال التقلبات، حيث أنهم لا يمتلكوا القدرة على

التمييز بين التغيرات في المستوى العام للأسعار والتغيرات في الأسعار النسبية التي تؤدي إلى الدورة. وتتمثل المشكلة التي تواجه المنتجين في قدرتهم على ملاحظة المستوى العام للأسعار في الفترة الحالية ، على الرغم من وجود افتراض بأن لديهم توقعات رشيدة في هذا الصدد.

وفي حالة صدق توقعات المنتجين لا يوجد ما يعرف بالدورة، التي تعني وجود تشوش لدى المؤسسات الاقتصادية فيما يتعلق بالتغيرات السعرية النسبية مقارنة بالتغيرات في المستوى العام للأسعار بما يؤدي إلى تقلبات في الناتج. ويمكن التعبير عن ذلك من خلال معادلة تعبر عن عرض الناتج في السوق i على النحو التالي:

$$y_i - \bar{y}_i = \tau(P_i - P_i^e) \qquad (9)$$

ولقد سبق تناول هذه المعادلة بالتفصيل في الفصول السابقة. وتعني هذه المعادلة أن انحراف لوغاريتم الناتج y_i عن لوغاريتم مستوى اتجاهه العام $\bar{y}_i$ يرجع إلى انحراف لوغاريتم مستوى الأسعار الفعلي P_i عن لوغاريتم مستوى الأسعار المتوقع P_i^e . وفي حالة تطابق مستويات الأسعار الفعلية والمتوقعة لا يوجد انحراف للناتج عن اتجاهه العام (قد يكون الناتج عند التوظف الكامل).

وتبدو المشكلة التي تواجه المنتجون في خضوع كل من مستوى الأسعار المتوقعة في المتوسط والأسعار المحلية لصدمات عشوائية التي لا يمكن تعريفها بشكل مستقل. ويعد هذا الوضع حيوي للمنتجين لأنهم يرغبون فقط في زيادة المعروض من السلع والخدمات في حالة وجود

طلب متزايد نسبياً على منتجاتهم. ولكن فى حالة وجود زيادة عامة فـــى مستوى الأسعار لا توجد حاجة لعرض سلع وخدمات أكـــثر نظـــراً لأن الزيادة تعتبر أسمية ولا ترجع لزيادة فى الطلب الحقيقى. لذلـــك عندمـــا يرتفع مستوى الأسعار الفعلي تبدو المشكلة للمنتجين فى تحديد ما إذا كان الارتفاع راجع إلى الزيادة فى مستوى الأسعار المتوقع أو للزيـــادة فـــى الطلب الحقيقى على المنتجات.

ولتفهم كيفية محاولة المؤسسات الاقتصادية لاستنباط معلومـــات ملائمة نفترض أن السعر الخاص بأحد المؤسسات يتكون من عنصرين:

الأول: المستوى العام للأسعار P_t

الثانى: صدمة طلب عشوائية Z_{it}

أى أن:

$$P_{it} = P_t + Z_{it} \qquad (10)$$

ويفترض أن صدمة الطلب النسبية تعد متغير عشوائى مـــوزع توزيعـــاً طبيعاً بمتوسط قيمته صفر وتباين ثابت قيمتـــه σ_Z^2 أى أن:

$$Z_{it} \rightarrow N(0, \sigma_Z^2)$$

ويتبع كذلك توزيع المستوى العام للأسعار التوزيع الطبيعى بمتوسط $\overline{P}$ وتباين σ_P^2.

وفى ظل افتراض أن P_t ، Z_{it} مستقلان لذلك يمكن التعبير عن ذلك إحصائيا كما يلى:

$$\text{cov}(P_t, Z_{it}) = 0$$

ونظرا لكـون P_t ، Z_{it} مستقلان يكون تباين $\text{var}(P_{it})P_i$ هو إجمالى تباين كل منهما. أى أن:

$$\text{var}(P_{it}) = \text{var}(P_t) + \text{var}(Z_{it}) = \sigma_P^2 + \sigma_Z^2$$

وحيث أن متوسط Z يعادل الصفر، فإن متوسط P_{it} يعادل مستوى الأسعار فى المتوسط أى أن:

$$\overline{P}_{it} = \overline{P}$$

ويفترض أيضا أن المؤسسات الاقتصادية تشكل توقعاتها حـول P_i بشكل رشيد. وبالتالي سوف تستخدم هذه المؤسســـات كــل المعلومــات المتاحة لديها، علاوة على أن التوقعات سوف لا تكون متحيزة وصحيحــة فى المتوسط، أى أن:

$$P_i^e = E(P_i \uparrow I_t) = E(P \uparrow I_t) = E(P \uparrow P_i) \qquad (11)$$

حيث أن E هى عامل التوقعات، I_t مجموعة المعلومات المتاحـــة فى الفترة t عندما يتم عمل التوقعات أو التنبؤات. وهكذا يعـــد التخميـــن الأفضل هو الذى يتمثل فى قدرة المؤسسات الاقتصاديـــة علـــى التوقـــع بالنسبة للمستوى العام للأسعار وفقا للمعلومات الملاحظة فى أسواقهم.

وتقرأ المعادلة رقم (١١) على النحو التالى:

يعتمد مستوى الأسعار المتوقع على مستوى الأسعار الفعلى فى ضوء المعلومات المتاحة فى السوق، ويعتمد أيضا على مستوى الأسعار فى المتوسط فى ضوء المعلومات المتاحة فى السوق، وكذلك يعتمد على مستوى الأسعار فى المتوسط فى ضوء مستوى الأسعار الفعلى.

ويمكن للمؤسسات الاقتصادية الموجودة بالسوق التنبؤ بمستوى الأسعار المتوقع من خلال إجراء انحدار بسيط لمستوى الأسعار فى المتوسط على مستوى الأسعار الفعلى فى السوق i. أى تقدير المعادلة التالية:

$$P = a + bP_i + \mu \qquad (12)$$

وباستخدام طريقة المربعات الصغرى Ordinary Least Square Method (OLS) يمكن الحصول على قيم a، b.

$$\hat{b} = \operatorname{cov}(P, P_i) / \operatorname{var}(P_i) = \sigma_P^2 / (\sigma_P^2 + \sigma_Z^2) \qquad (13)$$

$$\hat{a} = \overline{P} - \hat{b}\overline{P_i} = (1 - \hat{b})\overline{P} \qquad (14)$$

ومن خلال إحلال كل من $\hat{a}$ ، $\hat{b}$ فى معادلة الانحدار يمكن كتابة مستوى الأسعار المتوقع على النحو التالى:

$$P^e = (1 - \hat{b})\overline{P} + \hat{b}P_i \qquad (15)$$

وتعبر المعادلة رقم (١٥) عن نفس المعادلة رقم (١٢) التى تعـبر عن النموذج قبل التقدير، وهو ما يعرف بالنموذج الحقيقى. أما المعادلـــة رقم (١٥) تعبر عن النموذج المقدر للمعادلة رقم (١٢). ومن ثم يمكن القول أن $\hat{b}$ تمثل المعلمة المقدرة للسعر المحلى الملاحظ فـــى التنبـؤ بالأسعار P. واعتماداً على المعادلة رقـــم (١٣) يعتمـــد مقـــدار المعلمـــة $\hat{b}$ على تباينات التضخم النسبية وكذلك صدمة الطلب العشوائية فى السوق i. وفى حالة ما إذا كان التضخم ثابت فإن:

$$\hat{b} \to 0 \qquad \sigma_P^2 \to 0$$

ويعنى هذا أن مستوى الأسعار المتوقع فـــى المتوســـط يعـــادل مستوى الأسعار فى المتوسط $P^e = \overline{P}$ وبالتالي فإن أى تغـــير فـــى P_i يمكن تفسيره على أنه تحرك فى الأسعار النسبية.

وبالمثل إذا ما كان التضخم كبير بدرجة كبيرة جداً أى أن:

$$\sigma_P^2 \to \infty$$

ومن ثم يكون: $\hat{b} \to 1$. وأى تغير فى Pi ســـــوف يفســـر علـــى أن التضخم هو المتسبب فى حدوثه.

وبإحلال المعادلة رقم (١٥) فى المعادلة رقم (٩) يمكن الحصـول على ما يلى:

$$y_i - \overline{y}_i = \tau(P_i - (1-\hat{b})\overline{P} - \hat{b}P_i)$$

$$y_i = \overline{y}_i + \tau(P_i - \overline{P} + \hat{b}\overline{P}) - \hat{b}P_i)$$

$$y_i = \overline{y}_i + \tau(P_i - \overline{P} + \hat{b}\overline{P} - \hat{b}P_i)$$

$$y_i = \overline{y}_i + \tau(P_i - \overline{P} + \hat{b}(\overline{P} - P_i))$$

$$y_i = \overline{y}_i + \tau(P_i - \overline{P})(1-\hat{b}) \qquad (16)$$

هكذا توضح المعادلة رقم (١٦) أن الناتج فى السـوق i يفـوق مستوى إتجاهه فقط فى حالة تخطى الأسعار المحليـة للمسـتوى العـام للأسعار، أى أن:

$$P_i > \overline{P}$$

وفى هذه الحالة يفسر الارتفاع النسبى فى الأسعار المحلية علـى أنه راجع للارتفاع فى الطلب على الناتج فى السوق i .

ويمكن اشتقاق منحنى العرض الكلى من خلال التجميـع لكافـة الأسواق باستخدام المعادلة رقم (١٦) لتصبح معادلة العرض الكلى كمـا يلى:

$$y_t - \overline{y}_t = \tau(P_t - \overline{P_t})(1-b) \qquad (17)$$

وتعنى المعادلة رقم (١٧) أن الناتج سوف ينمو أسرع من إتجاهه فى حالة زيادة الأسعار الفعلية بمعدل أسرع مـــن الأســـعار المتوســـطة المتوقعة. ويرجع ذلك لأنه إذا ما اعتقد المنتجون أن أســـعار منتجاتـــهم ترتفع بشكل أسرع من التضخم فإن ذلك سوف يشجعهم على زيادة النـــاتج أعلى مستواه العادى (اتجاهه). ولكن عندما يتحقق المنتجون من أنهم قـــد وقعوا فى خطأ وأن الارتفاع فى أسعار منتجاتهم راجـــع للارتفـــاع فـــى مستوى الأسعار المتوسط فقط، فإنه يترتب على ذلـــك انخفـــاض النـــاتج وعودته لاتجاهه المعتاد. ومن ثم تتولد الدورات نتيجة نقص الرؤية لـــدى المؤسسات الاقتصادية فيما يتعلق بأسعار منتجاتـــها بالنســـبة لمســـتوى الأسعار المتوسط.

ويمكن إيضاح معادلة منحنى العرض الخاصة بلوكاس رقـــم(١٧) بالشكل رقم (٢/٦). ففى حالة صحة توقعات المؤسسات الاقتصادية تؤول قيمة $\hat{b}$ إلى الواحد الصحيح. ومن ثم تصبح المعادلة رقـــم (١٧) علـــى النحو التالى:

$$y_i = \overline{y}_i$$

ويصبح الناتج مستقل عن مستوى الأسعار، أو بمعنى أخـــر أن لا توجد علاقة فيما بين الناتج والأسعار، أى تتحدد قيم الناتج بعيـــداً عـــن الأسعار، ويأخذ منحنى العرض AS فى هذه الحالة عموداً رأسياً.

وبافتراض أن $\hat{b} < 1$ يكون منحنى AS فى هذه الحالـــة منحـــدر لأعلى ليعكس العلاقة الطردية بين الناتج والأسعار.

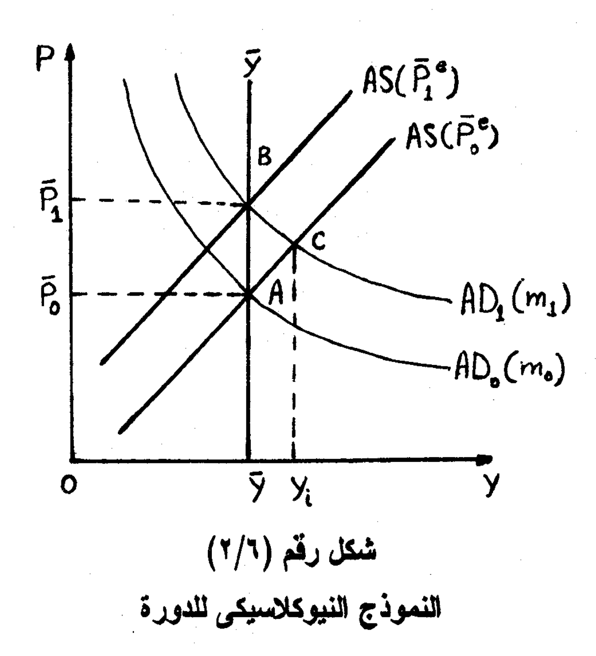
حيث أن:

$$\partial P / \partial y = 1/\tau(1-b) > 0$$

وإذا ما نظرنا لهذا الشرط لوجدنا أن $\partial P / \partial y$ تمثل ميل المعادلة رقم (١٧) ، بمعنى التغير الذى يحدث فى مستوى الأسعار نتيجة التغير الذى يحدث فى مستوى الناتج (لاحظ أننا من البداية افترضنا أننا نستخدم لوغاريتم الناتج). أما $1/\tau(1-b) > 0$ فيعنى أنه نظراً لأننا أفترضنا أن قيمة b أقل من الواحد الصحيح فهذا يعنى ضمنياً أن قيمة الفرق بين الواحد الصحيح و قيمة b سوف يكون قيمة موجبة أكبر من الواحد الصحيح. وهو ما أشرنا إليه.

وبناءاً على التغيرات فى الأسعار وفى الناتج يمكن أن نكون جدول العرض كما تعلمنا فى مبادئ الاقتصاد، ولكن فى هذه الحالة وفقاً للأسعار المتوقعة، أى: $As(\overline{P}_0^e)$.

ويمكن رسم منحنى الطلب الكلى AD فى الشكل رقم (٢/٦) اعتمادا على نظرية كمية النقود وفق المعادلة رقم (٨). ويبدو منحنى الطلب الكلى AD على أنه قطع زائد مستطيل عند مستوى معين من المعروض النقدى. وفى حالة إعلان السلطات النقدية عن حدوث توسع نقدى من m_0 إلى m_1 ينتقل منحنى الطلب الكلى إلى أعلى. وفى هذه الحالة يتوقع المنتجون ارتفاع المستوى العام للأسعار. وبالتالي يتحرك النموذج من النقطة A إلى النقطة B وترتفع الأسعار كما هو متوقع، ولا يوجد تغير فى الناتج نظراً لعدم حدوث تغير فى الأسعار النسبية.



شكل رقم (٢/٦)

النموذج النيوكلاسيكى للدورة

وعلى الجانب الأخر، إذا ما قامت السلطات النقدية بزيادة المعروض النقدى بشكل غير متوقع. فى هذه الحالة ستفاجئ المؤسسات الاقتصادية بمشاهدة أسعار منتجاتهم ترتفع فى السوق. وسوف يدركوا ذلك الأمر كتغير فى الأسعار النسبية، ومن ثم البحث عن زيادة الناتج على امتداد منحنى العرض $As(\overline{P}_0^e)$ تجاه النقطة C. وفى الفترة التالية، عندما يصبحون (المؤسسات الاقتصادية) قادرين على ملاحظة المستوى العام للأسعار الفعلى، سوف يخفضون الناتج على الفور بالعودة إلى $\bar{y}$.

فالارتفاع فى الناتج كان مؤقتاً لكن بدرجة كافية لتوليد تحرك دورى فـــى الناتج. ويرجع ذلك إلى المؤسسات التى لديها تشوش ونقص رؤية حـــول التحركات فى الأسعار الحقيقية والاسمية.

وهناك العديد من الانتقادات التى وجهت لهذا النموذج. أحد أهـــم تلك الانتقادات أن النموذج غير قادر على تفســـير اســـتمرار الـــدورات. ويفترض النموذج أن الصدمات العشوائية غير مرتبطة ببعضها البعـــض، وهذا يعنى أنها غير مرتبطة فى صورة سلسلة زمنية. ولذلك هناك بعض الاضطرابات النقدية غير المتوقعة سوف تؤثر على انحراف الناتج عـــن اتجاهه. فضلاً عن أن التحركات فى الناتج التى تحدث فعلياً عبر الـــدورة تكون مرتبطة فى صورة سلسلة عبر الزمن.

وتحاول المدرسة النيوكلاسيكية تفسير عدم التناسق المشار إليه إما بوجود فترات تأخير فى الحصول على المعلومات، أو أن رصيـــد رأس المال ومستويات العمالة يمكن أن تتغير فقط بعد مرور فترة من الزمن أو بمعنى فى الأجل الطويل وليس فى الأجل القصير. ويعد هذا حالة خاصة. ويمكن اقتفاء أثر فترات التأخير ونقاط الاختناق من خلال إضافة النـــاتج المتأخر(الناتج فى العام السابق أو الذى يسبقه) إلى المعادلـــة رقـــم (١٧) لتصبح المعادلة كما يلى:

$$y_t - \overline{y}_t = \tau(P_t - \overline{P}_t)(1-b) + \lambda(y_{t-1} - \overline{y}) \qquad (18)$$

وبالتالي يصبح الناتج مرتبط ذاتياً مع قيمته المتأخرة لفترة واحـــدة من الزمن، مع استقلال خطأ التوقع عن نظيره فى الفترة السابقة.

ويعد الانتقاد الثانى الموجه للنموذج النيوكلاسيكى واضحاً فى اعتماده على معلومات غير تامةلإحداث تقلبات دورية. وتحدث تقلبات الناتج عندما لا يدرك أو لا يتصور المنتجون التغيرات العامة فى الأسعار على أنها تغيرات فى الأسعار النسبية. وربما يتغير الناتج استجابة لتغيرات سعرية متوقعة صحيحة. فبافتراض أن هناك زيادة فى الإنفاق العسكرى لتمويل حرب. فقد يؤدى ذلك إلى زيادة القيمة الحقيقية للناتج بشكل مؤقت، ومن ثم يزيد المنتجون من ناتجهم الحالى. وتعالج تلك الصدمات الحقيقية العشوائية على أنها غير مرتبطة ببعضها البعض، وأنها غير كافية لتوليد تقلبات دورية. وقد تنشأ التقلبات الدورية من منتجين يخطئون فى توقع التغيرات العامة فى الأسعار بالنسبة للتغيرات فى الأسعار النسبية نتيجة عوامل حقيقية أكثر منها نقدية.

ويتمثل الانتقاد الأخير الموجه لهذا النموذج فى افتراضه وضوح وشفافية الأسواق. وهذا على النقيض بالنسبة لكل من النماذج الكينزية والنقدية للدورة. فافتراض وضوح وشفافية السوق يعد أداة منهجية أكثر منه يعكس ظروف العالم الحقيقية.

٦/٦ نموذج الدورة الحقيقية:

ركز نموذج لوكاس على عدم وجودة رؤية واضحة عن الأسعار من جانب المؤسسات الاقتصادية، بحيث أن المستوى العام للأسعار المحدد بفعل المعروض النقدى يؤدى إلى نموذج نمو نقدى بالنسبة للدورة. وللدورات الحقيقية ملامح عامة تتفق مع نموذج لوكاس، فى حين أن نموذج الدورة الحقيقية يركز على الصدمات الحقيقية كآلية للنمو بالنسبة

للدورة. وترجع المعالجة التقليدية لهذا النموذج لكل من كدلاند وبريسكوت Kydland & Prescott عام ١٩٨١. حيث تتولد الدورات في النشاط الاقتصادى عن طريق التحركات فى إنتاجية العمل التى تعكس التغيرات التكنولوجية. وتعد الصدمات بمثابة مصدر وآلية النمو بالنسبة للدورات. وبالتالي فالدورات تمثل ظاهرة طبيعية وليست إشارة لوجود قصور في الاقتصاد.

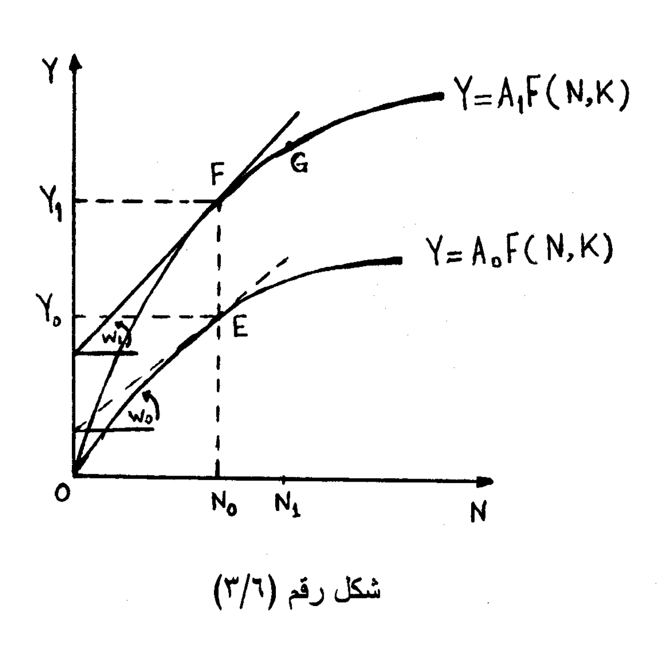
وتعد دالة الإنتاج بمثابة نقطة البدء فى التحليل. وبافتراض وجود صدمة فى التكنولوجيا. ويؤدى ذلك إلى انتقال فى دالة الإنتاج، أى زيادة الإنتاج والطلب على العمل ومعدل الأجر الحقيقى الحالى. وفى هذه الحالة تستجيب المؤسسات الاقتصادية لهذه الصدمة. وتعتمد فى ذلك على توقعها عما إذا كانت الصدمة انتقالية أو دائمة. وإلى أى درجة يتوقع العمال أن تكون الصدمة انتقالية أو دائمة، بحيث يتوقعوا أجر حقيقى أعلى نسبياً من أجرهم فى المستقبل. وسيحاول العمال العمل لساعات أكثر اليوم وتأجيل الراحة في المستقبل، أى عندما ينخفض الأجر الحقيقى مرة أخرى. ويشار إلى ذلك على أنه إحلال العمل عبر الزمن Intertemporal Substitution of Labor بمعنى تفضيل العمل فى فترة بكثافة عن فترة أخرى. ويمثل هذا خاصية أساسية لآلية انتقال الدورة الحقيقية والتأكيد على ارتفاع الناتج فى الفترة الحالية.

ويوضح الشكل رقم (٣/٦) دالة الإنتاج :

$$Y = A_0 F(N, K)$$

حيث أن Y الناتج، A_0 مستوى التقدم التكنولوجـــي، N عنصـــر العمل، K عنصر رأس المال.

ويفترض النموذج فى البداية أن مدخـــلات العمـــل تكـــون عنـــد المستوى N_0 . ويعطى المماس لدالة الإنتاج عند النقطة E فوق N_0 قيمـــة الناتج الحدى لعنصر العمل (نعلم جيداً أن المماس عند نقطة يعنى الميل، وهو الذى يقيس التغير فى الناتج نتيجة التغير فى وحدات عنصر العمـــل بوحدة واحدة)، الذى يساوى معدل الأجر الحقيقى W_0 فى ظل المنافســـة. وتؤدى الصدمة فى التكنولوجيا إلى انتقال دالة الإنتاج إلـــى $A_1F(N,K)$. ويؤدى ذلك إلى ارتفاع فى معدل الأجر الحقيقى إلى W_1 عند N_0 وزيـــادة الناتج إلى Y_1.



شكل رقم (٣/٦)

وتأتى الزيادة فى الناتج من جراء قيام العمال بـــالعمل لفـــترات أطول نتيجة معدلات الأجر الحقيقى المرتفعة. ويقرر المنتجون فى هـــذه الحالة توظيف عمالة أكثر أعلى حتى الوصول إلى النقطة N_1، حيث أنـــه بين النقطتين F ، G يكون الناتج الحدى للعمل مرتفع على دالة الإنتــــاج الجديدة عن نظيره عند النقطة E، وكذلك يصاحبه معــدل أجــر حقيقـــى مرتفع.

وفى الفترة التالية، تنعكس الصدمة وينخفض معدل الأجر الحقيقى ويكون العمل لساعات أقل. وعندما يقدر المنتجون أن الصدمة تعتبر دائمة يبدأ المنتجون فى تأسيس رأس مال جديد لتوفير الإنتـــاج المـــتزايد فـــى المستقبل. ونظراً لأن تأسيس رأس مال جديد يحتاج وقت، لذلـــك يـــزداد الناتج بعد الصدمة الأولى ثم يزداد فى وقت أخر. وفى حالة عدم وجـــود صدمات إضافية فى التكنولوجيا ربما يجد المنتجون أن لديهم رأس مـــال كبير مقارنة بما هم فى حاجة إليه للحفاظ على وضع النمو المستقر.

وفى هذه الحالة تكون الاستراتيجية المثلى إبطاء الاستثمار إلـــى أسفل إلى أن يؤدى إهلاك رأس المال إلى عودة رصيد رأس المال إلـــى مسار الوضع المستقر. ويتقلب كل من الناتج والعمالة مـــع رصيـــد رأس المال. وبافتراض نمو الناتج فى صورة اتجاه، وفى ضوء تقلبات الـــدورة يمكن التعبير عن ذلك بالمعادلة التالية:

$$y_t = at + by_{t-1} + \varepsilon_t \qquad (19)$$

حيث أن t تعبر عن اتجاه الزمن، ε_t حد الخطأ العشوائى. وفــى حالة وجود صدمة ε_t يزداد الناتج إلى أعلى. ولما كان y_t يعتمد علــى y_{t-1} تنتقل الصدمة إلى فترات أخرى فى المستقبل بما يولد نمط ارتباط ذاتــى للدورات. وعندما يكون $|b| < 1$ يأخذ تأثير الصدمة علــى النــاتج فــى التناقص التدريجيى ويعود الناتج إلى اتجاهه المعتاد. وربما يأخذ نمــوذج الناتج شكل المسار العشوائى Random Walk بشكل مندفع (كمــا سـبق التعرض له فى الفصل الأول من هذا الكتاب). إلى أن تصبــح قيمــة b مساوية للواحد الصحيح، وبالتالي تصبح المعادلة رقم (١٩) كما يلى:

$$y_t = at + y_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$y_t - y_{t-1} = \Delta y_t = at + \varepsilon_t \qquad (20)$$

ومن ثم وفقاً للمعادلة رقم (٢٠) فالصدمة، والتى تظهر فى حــد الخطأ العشوائى لا تؤدى إلى زيادة الناتج فحسب فى الفترة الحالية، وإنمـا فى الفترات المستقبلية. ولا يوجد عودة إلى اتجاه الناتج المعتاد، وبالتــالي لا توجد دورة.

وقد قام كل من نيلسون وبلوسر Nelson & Plosser عــام ١٩٨٢ باختبار كل من المعادلتين رقما (١٩)، (٢٠) بالنســبة لعمالــة الإنتــاج والإنتاج الصناعى. ووجدا أن وصف النموذج كمسار عشوائى أفضل من مجرد تقلبات حول اتجاه محدد. وهذا الدليل يدعم نموذج الدورة الحقيقيــة أفضل من نموذج الدورة النقدية. حيث أن الــدورات لا تبــدو أن تكــون

تقلبات حول اتجاه معين، ولكن الأفضل تقلبات فى الاتجاه نفسه (يقصـــد اتجاه الناتج المعتاد). وفى ظل افتراض حياد النقود فى الأجل الطويـــل، فإن التقلبات الدائمة فى الناتج لا تحدث بفعل نموذج الدورة النقدية.

وهناك بعض القيود على نموذج الدورة الحقيقية. فعلـــى ســبيل المثال، تعد الصدمات فى التكنولوجيا صغيرة بشكل عام. فى هذه الحالـــة تكون قدرة النموذج على تفسير الدورة محدودة. أيضا يكون إحلال العمـل عبر الزمن فى ضوء آلية النمو بالنسبة للدورة محدود جداً مـــن الجـــانب العملى، خاصة لأن هناك عمالة قليلة هى التى لديها المرونة فى العمـــل لساعات أخرى. فضلاً عن أن هذه الدورة تتجاهل تماماً العوامل النقدية.

الفصل السابع

العلاقة التبادلية بين التضخم والبطالة

الفصل السابع
العلاقة التبادلية بين التضخم والبطالة

١/٧ مقدمه:

يعد كل من التضخم والبطالة من المؤشرات المهمة التى تعبر عن الأداء الاقتصادى فى أى مجتمع من المجتمعات. ومن ثم يولــى صــانع السياسة اهتماماً كبيراً للتعرف على اتجاه كل منهما من فترة إلى أخــرى. وذلك على أساس أنهما يمثلان مقياسان مفيــدان للوضــع الاقتصــادى. ويحاول هذا الفصل أن يتناول العلاقة بين التضخــم والبطالــة. وإذا مــا نظرنا إلى للبطالة لوجدنا أن المعدل الطبيعى لها يعتمد على مجموعة مـن المتغيرات الخاصة بسوق العمل، مثل قوانين الحد الأدنى للأجور، درجــة القوة الاحتكارية للاتحادات العمالية، الأجور الكفء، وفعالية البحث عــن وظيفة.

بينما يعتمد معدل التضخم على النمو فى المعروض النقدى. ومـن ثم ففى الأجل الطويل لا تبدو العلاقة بين البطالة والتضخم واضحة تماماً. أما فى الأجل القصير، يواجه المجتمع علاقة تبادلية بين التضخم والبطالة. فإذا ما قام صانع السياسة باستخدام سياسة مالية أو نقدية (توسعية) يترتب على ذلك زيادة الطلب الكلى وتحرك الاقتصاد لأعلى على منحنى عرض كلى فى الأجل القصير. ومن ثم تنخفض البطالة (زيادة التوظف). ولكــن يكون ذلك على حساب زيادة التضخم (ارتفاع المستوى العام للأسعار).

وفى حالة تبنى صانع السياسة استخدام سياسة ماليـــة أو نقديــة (انكماشية) فإن ذلك يؤدى إلى انخفاض الطلب الكلى، وتحرك الاقتصـــاد لأسفل على منحنى عرض كلى فى الأجل القصير. وبالتالي ينخفض معدل التضخم، ولكن على حساب ارتفاع معدل البطالة.

وسوف ينصب اهتمام هذا الفصل على دراسة العلاقة التبادلية بين التضخم والبطالة. ومن ثم فإن ذلك يجعلنا نبحث عن نشأة هـــذه العلاقـــة عبر الزمن. وتاريخ الفكر الخاص بالبطالة والتضخم منذ عقد الخمسينات، وخاصة فى الاقتصاد الأمريكى. وهو ما يتم تحليله فيما يلى.

٣/٧ منحنى فيلبس:

لقد استهل الاقتصادى الشهير جورج اكـيرلوف George Akerlof محاضرته فى حفل استلامه جائزة نوبل فى الاقتصاد عام ٢٠٠١ بعبارة:
"قد يمثل منحنى فيلبس أكثر العلاقات الاقتصادية الكلية شهرة وأهمية"
"Probably the single most important macroeconomic relationship is the Phillips Curve"

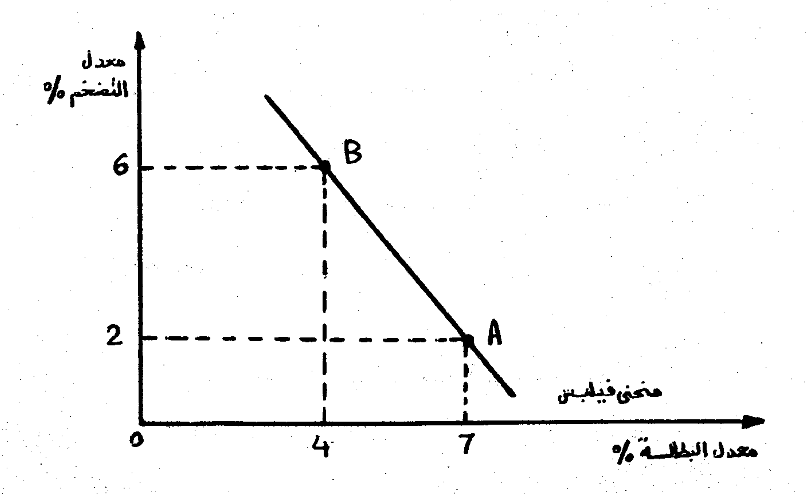
ومنحنى فيلبس يعبر عن العلاقة بين البطالة والتضخم فى الأجـل القصير. فلقد نشر الاقتصادى فيلبس A.W.Phillips عام ١٩٥٨ مقاله فـى مجلة الاقتصاد البريطانية British Journal Economica بعنوان "العلاقـــة بين البطالة ومعدل التغير فى الأجور النقدية فى المملكة المتحدة فى الفترة ١٨٦١ – ١٩٥٧". وفى هذه المقالة أوضح فيلبس أن هناك علاقة عكسـية بين معدل البطالة ومعدل التضخم. بحيث أن السنوات التى انخفضت فيـها نسبة البطالة ارتفعت نسبة التضخم بها، والعكس صحيـــح. ولقـــد عـــالج

فيلبس التضخم باستخدام الأجور النقدية وليس بالأسعار (وسوف نستخدم الأسعار فى تحليلنا فى هذا الكتاب على اعتبار أنه لا توجد فروق جوهرية بين الأجور النقدية والأسعار وللتبسيط).

ولقد انصبت دراسة فيلبس للعلاقة بين التضخم والبطالة على الاقتصاد البريطانى. وسرعان ما بدأ الاقتصاديين فى دراسة العلاقة فى دول أخرى. فلقد تناول كل من بول سامولسون وروبرت سولو Paul Samuelson & Robert Solow تلك العلاقة من خلال دراسة قاما بها بعنوان " تحليل سياسة مكافحة التضخم" والتى نشرت بمجلة الاقتصاد الأمريكى The American Economic Review. وأظهرت تلك الدراسة وجود علاقة عكسية بين التضخم والبطالة باستخدام بيانات من الاقتصاد الأمريكى.

ولقد فسرت تلك الدراسة السبب فى العلاقة العكسية فى أنه عندما يحدث انخفاض فى معدلات البطالة يصاحب ذلك طلب كلى متزايد، ومن ثم فإن ذلك يمثل ضغط على الأجور والأسعار إلى أعلى (بالزيادة). ومن ثم يحدث ارتفاع فى معدلات التضخم. انظر الشكل رقم (١/٧) الموضح لمنحنى فيلبس. ولقد أوضح كل من ساموبلسون وسولو أن هناك دروس مستفادة لصانع السياسة من تلك العلاقة. فمنحنى فيلبس يقدم لصانع السياسة حزمة من النتائج الاقتصادية المحتملة. بحيث أنه من خلال بعض التعديل فى السياسة المالية والنقدية للتأثير فى الطلب الكلى يمكن لصانع السياسة اختيار أى نقطة على منحنى الطلب الكلى. فمثلاً النقطة A على منحنى فيلبس فى الشكل رقم (١/٧) تشير إلى وجود بطالة مرتفعة

وتضخم منخفض. أما النقطة B تعنى وجود بطالة منخفضـــة وتضخـم مرتفع. وربما يفضل صانع السياسة بطالة منخفضة وتضخم منخفـــض. ولكن تشير البيانات الإحصائية إلى استحالة تحقيق ذلك الأمر.



شكل رقم (١/٧)

وبالتالي فوفقاً لمنحنى فيلبس فلابد وأن يواجه صـــانع السياســة علاقة تبادلية بين التضخم والبطالة.

٣/٧ منحنى فيلبس ونموذج الطلب الكلى - العرض الكلى:

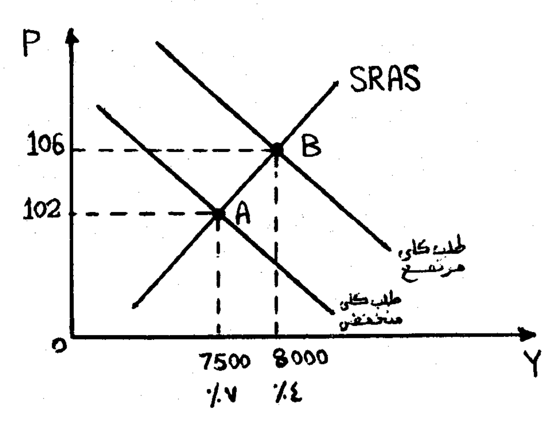
يقدم نموذج الطلب الكلى - العرض الكلى تفسيراً واضحاً لمجموعة من النتائج المحتملة التى أوضحها منحنى فيلبس. فمنحنى فيلبس يوضح التوليفات المختلفة من معدلات التضخم والبطالة التى تنشأ فى الأجل القصير نتيجة للانتقالات فى منحنى الطلب الكلى على منحنى العرض الكلى. فكما سبق ايضاحه فى الفصول السابقة أن الزيادة فى الطلب الكلى على السلع والخدمات تؤدى إلى زيادة الناتج من السلع والخدمات فى الأجل القصير. ومن ثم مستوى مرتفع للأسعار. والناتج المرتفع يعنى ارتفاع معدل التوظف ومن ثم انخفاض معدل البطالة.

وبصرف النظر عن كيفية تحديد المستوى العام للأسعار فى العام الماضى فإن ارتفاع المستوى العام للأسعار فى العام الحالى يؤدى إلى زيادة معدل التضخم. وهكذا تؤدى الانتقالات فى منحنى الطلب الكلى إلى دفع التضخم والبطالة فى الاتجاهات المعاكسة فى الأجل القصير.

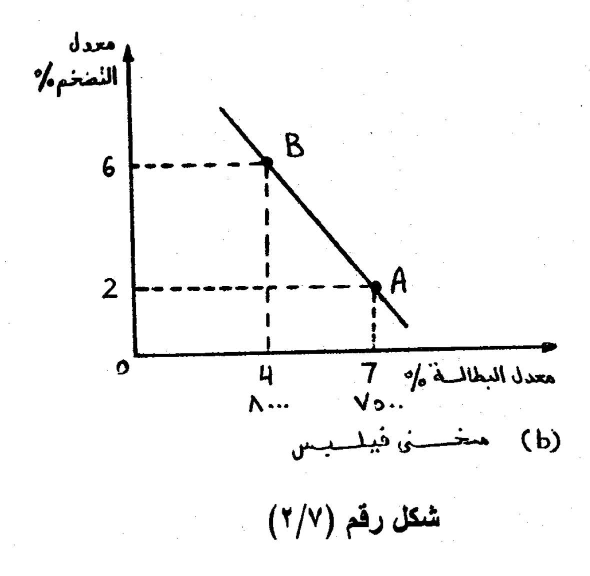
ولكى يتضح الأمر، يمكن أن نفترض مثالاً إيضاحياً:

بافتراض أن مستوى الأسعار (مقاساً بالرقم القياسى للأسعار المستهلكين) يعادل ١٠٠ فى عام ٢٠٠٤. والشكل رقم (٢/٧) يوضح النتائج المحتملة، والتى ربما تحدث فى عام ٢٠٠٥. فالجزء (a) من الشكل رقم (٢/٧) يوضح التأثيرات على الناتج والمستوى العام للأسعار فى عام ٢٠٠٥. ففى حالة كون الطلب الكلى على السلع والخدمات منخفض نسبياً يمكن

لصانع السياسة اختيار النقطة A ، حيث يكون الناتج مساوياً ٧٥٠٠ وحدة نقدية عند مستوى أسعار ١٠٢.



(a) نموذج الطلب الكلى - العرض الكلى



(b) منحنى فيلبس

شكل رقم (٢/٧)

ولكن عندما يكون الطلب الكلى على السلع والخدمات مرتفع نسبياً يمكن لصانع السياسة اختيار النقطة B عند ناتج ٨٠٠٠ وحدة نقدية، ومستوى أسعار ١٠٦. أى أن تحرك الاقتصاد على منحنى طلب كلى يعنى مزيد من الناتج ومزيد من الأسعار.

أما الجزء (b) من الشكل رقم (٢/٧) فيتحدد الوضع بالنسبة للبطالة والتضخم نتيجة الانتقال فى منحنى الطلب لأعلى أو لأسفل. فعندما تحتاج المشروعات إلى مزيد من العمالة عند الرغبة فى إنتاج المزيد من السلع والخدمات. فى هذه الحالة يتجه معدل البطالة إلى الانخفاض (كما هو الحال عند النقطة B). وبشكل أكثر إيضاحاً، فإن ارتفاع الناتج من ٧٥٠٠ وحدة نقدية إلى ٨٠٠٠ وحدة نقدية يؤدى إلى انخفاض معدل البطالة من ٧% إلى ٤%.

ونظراً لأن مستوى الأسعار مرتفع عند النقطة B عن النقطة A فإن هذا يعنى أن معدل التضخم (التغير النسبى فى مستوى الأسعار عن العام الماضى) يكون مرتفع كذلك. ومتى كان مستوى الأسعار فى عام ٢٠٠٤ يعادل ١٠٠ يكون معدل التضخم مساوياً ٢% عند النقطة A ، ٦% عند النقطة B . وهكذا يتضح أن إمكانية المقارنة بين النتائج بالنسبة للوضعين A ، B إما من خلال أرقام الناتج ومستوى الأسعار (باستخدام نموذج الطلب الكلى – العرض الكلى) أو من خلال مؤشرات التضخم والبطالة (باستخدام منحنى فيلبس).

وكما سبق وعلمنا أن استخدام أى من السياستين المالية والنقدية يؤدى إلى انتقال منحنى الطلب. فبالتالي يترتب على استخدامهما أيضا تحرك الاقتصاد من نقطة لأخرى على منحنى فيلبس. فمثلاً تؤدى الزيادة فى المعروض النقدى (أداة السياسة النقدية) أو الزيادة فى الإنفاق الحكومى أو انخفاض الضرائب (أداتا السياسة المالية) إلى الزيادة فى الطلب الكلى، وانتقال منحناه لجهة اليمين أو لأعلى. ومن ثم يتحرك الاقتصاد من نقطة إلى أخرى على منحنى فيلبس، حيث معدل بطالة منخفض ومعدل تضخم مرتفع. والعكس صحيح فى حالة اتباع سياسة مالية أو نقدية انكماشية.

هكذا يتضح أن منحنى فيلبس يوفر لصانع السياسة حزمة من توليفات من معدلات البطالة والتضخم.

٤/٧ انتقال منحنى فيلبس ودور التوقعات:

اتضح مما سبق أن منحنى فيلبس يقدم لصانع السياسة حزمة من النتائج الاقتصادية المحتملة بالبطالة والتضخم. بطالة مرتفعة وتضخم منخفض .. أو.. بطالة منخفضة وتضخم مرتفع.. وما إلى ذلك. ولكن هل تظل هذه الحزم مستقرة عبر الزمن أم تتغير من وقت لآخر؟ ومن ثم بدأ الاقتصاديون فى نهاية عقد الستينات فى دراسة هذا الوضع. ففى عام ١٩٦٨ نشر الاقتصادى ميلتون فريدمان Milton Friedman بحث بعنوان "دور السياسة النقدية" ناقش فيه ما الذى يمكن أن تفعله السياسة النقدية وما الذى لا يمكن أن تفعله؟.

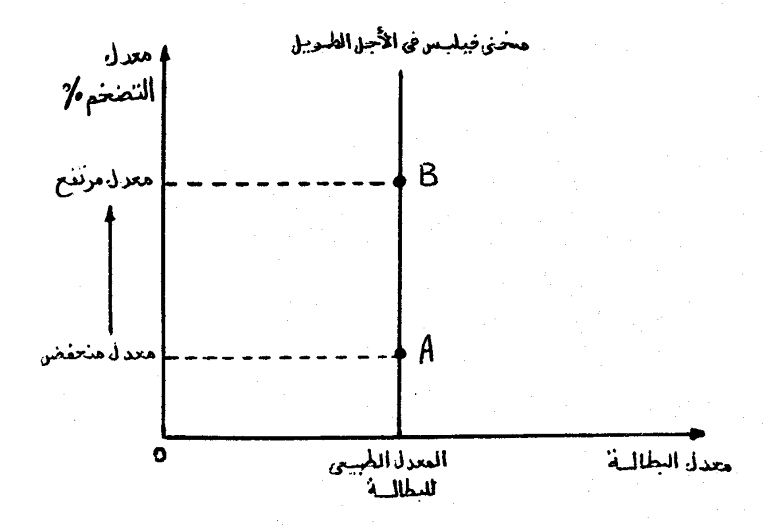
وأوضح أن هناك شيئاً واحداً لا يمكن أن تفعله السياسة النقديـــة، وهو اختيار توليفة من التضخم والبطالة على منحنى فيلبس. وفى نفـــس الوقت قام الاقتصادى ادموند فيلبس Edmund Phelps بإعداد دراسة أنكـو فيها وجود علاقة بين التضخم والبطالة فى الأجل الطويل.

ولقد بنى كل من فريدمان وادموند فيلبـــس اســـتنتاجاتهما علـــى الأسس الكلاسيكية للاقتصاد الكلى. فالنموذج الكلاسيكى ينظر للنمو فـــى المعروض النقدى على أنه يمثل المحدد الأساسى للتضخم. ويـــرى رواد النموذج الكلاسيكى أن النمو الاقتصادى ليس له أثار حقيقية، فـــهو فقـط يعدل من الأسعار والدخول النقدية بنسب معينة. وبشكل خاص لا يؤثـــر النمو النقدى على تلك العوامل المحددة لمعدل البطالة مثل القوة الســـوقية للاتحادات العمالية، الأجور الكفء أو عمليات البحث عن وظيفة.

وتوصل كل من فريدمان وادموند فيلبس إلى أنه لا يوجد ما يبرر وجود ارتباط بين معدل التضخم ومعدل البطالة فى الأجل الطويل. ولقـــد أوضح فريدمان ما يأمل أن تفعله السلطات النقدية فى الأجل الطويل. وهو أن تكون الأرصدة الاسمية من عملات واحتياطيات تحت رقابة الســلطات النقدية. إذ يمكن للسلطات النقدية من خلال تلك الرقابة ربـــط الأرصـــدة النقدية (الاسمية) مثل معدل الصرف، مستوى الأسعار، مســـتوى الدخـــل القومىالاسمى، كمية النقود بمفهوم واحد أو أكثر. أو ربـــط التغـــير فـــى الأرصدة الاسمية مثل معدل التضخم أو الانكماش، معدل النمو أو التدهور فى الدخل القومى الاسمى، معدل نمو كمية النقود. ولكـــن لا تســـتطيع السلطات النقدية استخدام رقابتها على الأرصدة الاسمية لربط الأرصـــدة

الحقيقية مثل معدل الفائدة الحقيقي، معدل البطالة ومعـــدل نمــو الدخــل الحقيقي أو معدل نمو كمية النقود الحقيقية.

لا شك أن لوجهة نظر فريدمان انعكاسات بالنسبة لمنحنى فيلبـس. فهي تعني أن صانع السياسة عند استخدامه للسياسة النقدية يواجه منحنـــى فيلبس في الأجل الطويل يأخذ شكل رأسي كما هو موضح في الشكل رقـم (٣/٧).

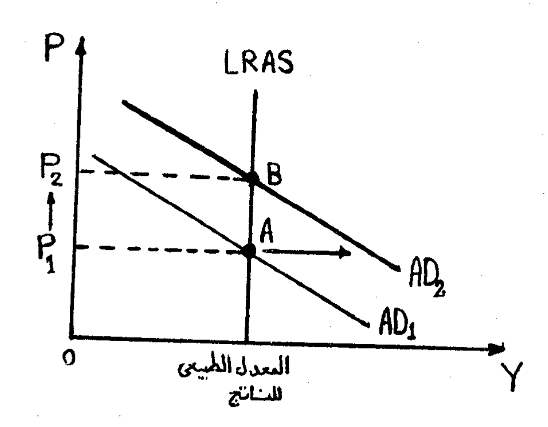


شكل رقم (٣/٧)

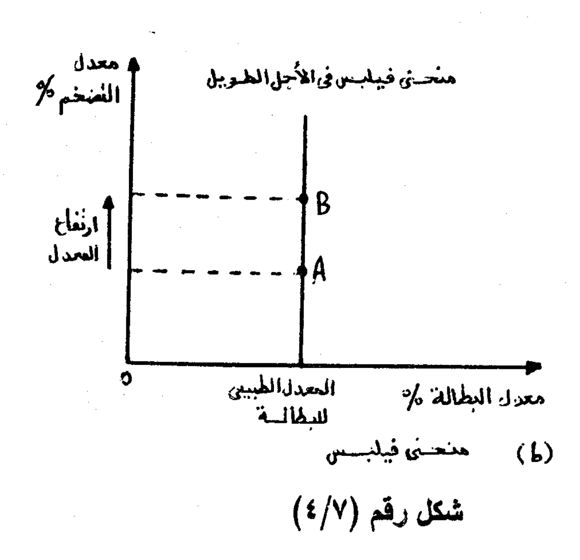
فإذا قامت السلطات النقدية بزيادة المعروض النقدى ببطء أو تدريجياً، يكون معدل التضخم منخفض ويصبح الاقتصاد عند النقطة A على منحنى فيلبس فى الأجل الطويل. بينما إذا قامت السلطات النقدية بزيادة المعروض النقدى بصورة سريعة سوف يرتفع معدل التضخم ويصبح الاقتصاد عند النقطة B. وفى كلا الحالتين يتجه معدل البطالة إلى مستواه العادى المعروف بالمعدل الطبيعى للبطالة.

يوضح منحنى فيلبس الرأسى فى الأجل الطويل أن معدل البطالة لا يعتمد على النمو النقدى والتضخم فى الأجل الطويل. ويمثل هذا المنحنى تعبير عن فكرة حياد النقود. والتى تم تطبيقها على منحنى العرض الكلى الرأسى فى الأجل الطويل. ويوضح الشكل رقم (٤/٧) منحنى فيلبس الرأسى فى الأجل الطويل ومنحنى العرض الكلى الرأسى فى الأجل الطويل اللذان يعبران عن وجهان لعملة واحدة. ففى الجزء (a) من الشكل (٤/٧) يتضح أن الزيادة فى المعروض النقدى تؤدى إلى نقل منحنى الطلب الكلى جهة اليمين من AD_1 إلى AD_2.

وكنتيجة لهذا الانتقال يتحرك التوازن فى الأجل الطويل من النقطة A إلى النقطة B . ويرتفع المستوى العام للأسعار من P_1 إلى P_2، ولكن نظراً لأن منحنى العرض الكلى رأسياً يظل مقدار الناتج كما هو بدون تغيير. وفى الجزء (b) من نفس الشكل تؤدى زيادة النمو السريع فى المعروض النقدى إلى زيادة معدل التضخم من خلال تحرك الاقتصاد من النقطة A إلى النقطة B. ولكن نظراً لأن منحنى فيلبس رأسياً يظل معدل البطالة بدون تغيير عند النقطتين A، B.



(a) نموذج الطلب الكلى - العرض الكلى



(b) منحنى فيلبس

شكل رقم (٤/٧)

هكذا يتضح أن كل من منحنى العرض الكلى الرأسى فى الأجـــل الطويل ومنحنى فيلبس الرأسى فى الأجل الطويل يعنى أن السياسة النقدية تؤثر فى المتغيرات الاسمية (مستوى الأسعار ومعدل التضخم) ولا تؤثــر فى المتغيرات الحقيقية (الناتج والبطالة). وبصرف النظر عــن اســتخدام السياسة النقدية، فإن الناتج والبطالة يكونان عند معدلاتهما الطبيعية فـــى الأجل الطويل.

ولعل استخدام صفة الطبيعى لمعدلات الناتج والبطالة لـــه دلالــه ومعنى. فالمعدل الطبيعى للبطالة لا يعنى بـــالضرورة معـــدل البطالـــة المرغوب فيه اجتماعياً. وانما معدل البطالة الذى يصل إليه الاقتصاد فـــى الأجل الطويل، أى غير المتأثر بأية اختلافات أو تقلبات فى الأجل القصير تجعله معدل مؤقت وليس طبيعى. ولا يعنى ذلك أن معدل البطالة الطبيعى يتسم بالثبات عبر الزمن.

فعلى سبيل المثال، بافتراض أن الاتحادات العماليـــة اســتخدمت قوتها السوقية لزيادة الأجور الحقيقية لبعض العمـــال أعلـــى المســـتوى التوازنى لها. يترتب على ذلك وجود فائض فى عرض العمالة ومن ثـــم معدل بطالة طبيعى مرتفع. ويعد هذا المعدل طبيعى ليس بسبب أنه معدل جيد ولكن لأنه جاء نتيجة لتأثير السياسة النقدية أو هـــو المعـــدل الـــذى يستجيب للتغيرات فى الاقتصاد من جراء اســتخدام أى مـــن السياســتين المالية أو النقدية أو كلتهما. وسوف لا يؤدى النمو النقدى الســـريع إلـــى تخفيض القوة السوقية للاتحادات العمالية أو مستوى البطالة، وانما يـــؤدى فقط إلى زيادة التضخم.

وعلى الرغم من عدم قدرة السياسة النقدية على التأثير فى معـــدل البطالة الطبيعى إلا أنه يمكن استخدام أنواع أخرى من السياسة لعمل ذلك. فلكى يمكن تخفيض معدل البطالة الطبيعى يمكن لصانع السياسة النظـــر إلى تلك السياسات التى من شأنها تحسين دور سوق العمل. وتعرف تلـــك السياسات بسياسات سوق العمل مثل قوانين الحد الأدنى للأجور، القـــوة التساومية، التأمين ضد البطالة وبرامج التدريب على العمـــل. إذ يمكـــن استخدام أحد تلك السياسات بما يساعد على تخفيـــض المعـــدل الطبيعـــى للبطالة، وبما ينقل منحنى فيلبس فى الأجل الطويل لجهة اليسار.

وعلاوة على ذلك فالبطالة المنخفضة تعنى وجود عدد كبير مـــن العمال يقوموا بإنتاج سلع وخدمات، ومن ثم سوف يزداد مقـــدار الســـلع والخدمات المعروضة عند أى مستوى سعرى معين. ومن ثم ينتقل منحنى العرض الكلى جهة اليمين فى الأجل الطويل. ويترتب على ذلـــك تمتـــع الاقتصاد ببطالة منخفضة وناتج مرتفع عند معدل معروض نقدى وتضخم معينين.

هكذا أوضح كل من ميلتون فريدمان وادموند فيلبس أن العلاقـــة بين التضخم والبطالة تكون عكسية فى الأجل القصير، ولكـــن لا يمكـــن استخدامها بمعرفة صانع السياسة فى الأجل الطويل. أو بعبارة أخـــرى، يمكن لصانع السياسة أن يستخدم سياسة نقدية توسعية للوصـــول لمعـــدل بطالة منخفض لفترة مؤقتة، ولكن تعود البطالة فى النهاية إلـــى معدلـــها الطبيعى. وتؤدى السياسة النقدية التوسعية فقط إلى ارتفاع معدل التضخم.

وبنفس منطق انحدار منحنى العرض الكلى لأعلى فقط فى الأجل القصير، يرى كل من ميلتون فريدمان وادموند فيلبس أن العلاقة التبادلية بين التضخم والبطالة توجد فقط فى الأجل القصير. كذلك الأمر، فنظراً لأن منحنى العرض الكلى فى الأجل الطويل يكون رأسياً، ففى هذه الحالة يكون منحنى فيلبس فى الأجل الطويل رأسياً.

ولتحليل العلاقة بين التضخم والبطالة فى الأجلين القصير والطويل، ادخل كل من ميلتون فريدمان وادموند فيلبس متغيراً جديداً فى التحليل يعرف بالتضخم المتوقع Expected inflation. ويقيس التضخم المتوقع مقدار ما يتوقعه الأفراد من تغير فى المستوى العام للأسعار. ويعد التضخم المتوقع أحد العوامل المحددة لوضع منحنى العرض الكلى فى الأجل القصير. وبالتالي يمكن للسلطات النقدية أن تأخذ التضخم المتوقع فى الاعتبار فى الأجل القصير وبالتبعية منحنى العرض الكلى فى الأجل القصير. وعندما يتغير العرض النقدى ينتقل منحنى الطلب الكلى، ومن ثم يتحرك الاقتصاد على منحنى العرض الكلى فى الأجل القصير.

وبالتالي ففى الأجل القصير تؤدى التغيرات النقدية إلى تقلبات غير متوقعة فى الناتج، الأسعار، البطالة، والتضخم. وينبغى الإشارة إلى أن قدرة السلطات النقدية على خلق تضخم غير متوقع من خلال زيادة المعروض النقدى توجد فقط فى الأجل القصير.

وفى الأجل الطويل، يتوقع الأفراد معدل التضخم الذى تختاره السلطات النقدية. ونظراً لأن الأجور والأسعار والمعلومات سوف

تستجيب فى نهاية الأمر لمعدل التضخم يكون منحنى العرض الكلى فـــى الأجل الطويل رأسياً. وفى هذه الحالة فإن التغيرات فى الطلب الكلى مثـل التى ترجع إلى التغيرات فى المعروض النقدى لا تؤثر على الناتج مـــن السلع والخدمات. وهكذا خلص كل من فريدمان وادموند فيلبس إلـــى أن البطالة تعود لمعدلها الطبيعى فى الأجل الطويل.

ويمكن استخدام المعادلة التالية، والتى سبق الاستعانة بها من قبـل فى الفصل الثانى فى التعرف على انحراف معدل البطالة عـــن معدلـــها الطبيعى كما يلى :

$$\mathbf{U = U_N - a (I_A - I_E)}$$

حيث أن $\mathbf{U}$ معدل البطالة، $\mathbf{U_N}$ مع[illegible]ى، $\mathbf{a}$ معامل تعديـل يحدد درجة استجابة معدل البطالة لانحراف معدل التضخم الفعلى $\mathbf{I_A}$ عن نظيره المتوقع $\mathbf{I_E}$.

وفى الأجل القصير يعد التضخم المتوقع متغير معطى. ونتيجـــة لذلك، يصاحب التضخم الفعلى المرتفع بطالة منخفضة. ويحـــدد مقـدار استجابة البطالة للتضخم غير المتوقع (الفرق بين معدل التضخم الفعلـــى ونظيره المتوقع) بمقدار معامل التعديل $\mathbf{a}$. ويعتمد مقدار هذا المعـــامل على ميل منحنى العرض الكلى فى الأجل القصير. ولكـــن فـــى الأجـل الطويل يتوقع الأفراد معدل التضخم الذى تختاره السلطات النقدية. ومن ثم يعادل مقدار التضخم الفعلى نظيره المتوقع، ومن ثم تصبح البطالة عنـــد معدلها الطبيعى.

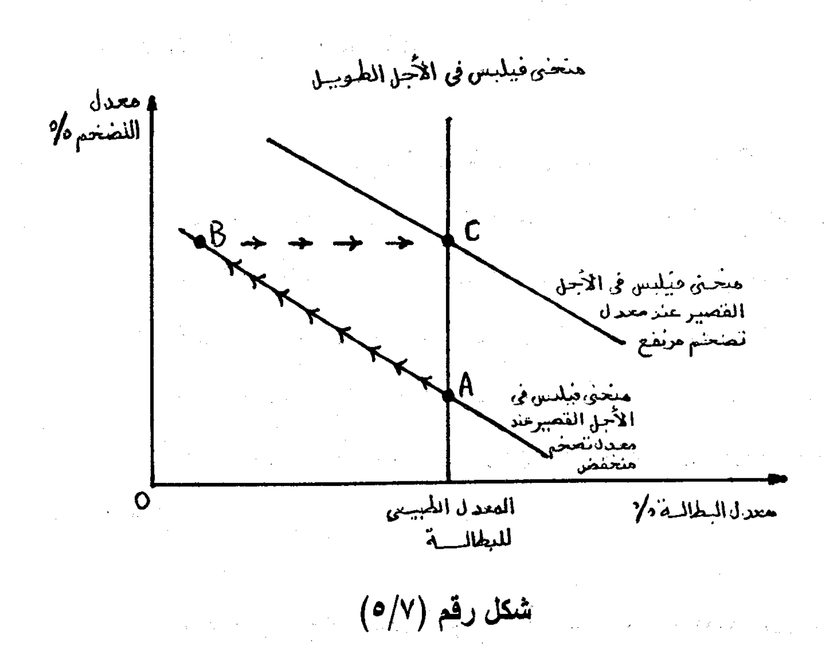
وتشير هذه المعادلة إلى أن منحنى فيلبس فى الأجل القصير غير مستقر. فمنحنى فيلبس فى الأجل القصير يعكس معدل بطالة متوقع معين. ولكى تصبح الأمور أكثر وضوحاً، فمن خلال التعبير عن المعادلة السابقة فى شكل بيانى سوف نشاهد منحنى فيلبس فى الأجل القصير يقطع منحنى فيلبس فى الأجل الطويل عند معدل تضخم متوقع. ومع حدوث تغير فى التضخم المتوقع ينتقل منحنى فيلبس فى الأجل القصير.

ووفقاً لما أشار إليه كل من فريدمان وادموند فيلبس، فمن الخطر أن يتم النظر لمنحنى فيلبس على أنه يمثل حزمة من الخيارات المتاحة لصانع السياسة. ولمعرفة السبب وراء ذلك تخيل اقتصاد ما عند معدل بطالة طبيعى وتضخم منخفض وتضخم متوقع منخفض، كما هو موضح فى الشكل رقم (٧/٥) عند النقطة A.

وبافتراض أن صانع السياسة يحاول الاستفادة من العلاقة التبادلية بين التضخم والبطالة باستخدام السياسة المالية أو النقدية لتوسيع الطلب الكلى. ففى الأجل القصير، عندما يكون معدل التضخم المتوقع معطى، يتجه الاقتصاد إلى النقطة B. ويترتب على ذلك انخفاض معدل البطالة أسفل نظيره الطبيعى. وارتفاع التضخم أعلى نظيره المتوقع. وعبر الزمن اعتاد الأفراد وجود معدل التضخم المرتفع، ومن ثم يزيدون من توقعاتهم للتضخم.

وعندما يرتفع التضخم المتوقع تبدأ المشروعات والعمال فى أخذ التضخم المرتفع فى اعتبارها عند تحديد الأجور والأسعار. ونتيجة لذلك

ينتقل منحنى فيلبس فى الأجل القصير جهة اليمين كما هو واضح فى الشكل رقم (٥/٧). وينتهى الاقتصاد إلى النقطة c عند مستوى تضخم مرتفع أعلى من نظيره عند النقطة A بنفس مستوى البطالة. هكذا استخلص كل من فريدمان وادموند فيلبس أن صانع السياسة يواجهه العلاقة التبادلية بين التضخم والبطالة ولكن كوضع مؤقت. وإذا ما استخدم صانع السياسة هذه العلاقة سوف يخسر .



شكل رقم (٥/٧)

٥/٧ انتقال منحنى فيلبس ودور صدمات العرض:

لقد توصل كل من فريدمان وادموند فيلبس إلى أن التغيرات فى التضخم المتوقع تؤدى إلى انتقال منحنى فيلبس فى الأجل القصير. وهو ما دعمه عديد من الاقتصاديين مع مطلع السبعينات. وسوف نحاول فى هذه النقطة أن ندرس مصدر أخر لانتقال منحنى فيلبس فى الأجل القصير، وهو الصدمات Shocks فى جانب العرض الكلى. وفى هذا الشأن تبدو أهمية الإشارة إلى ما قامت به منظمة الدول المصدرة للبترول The Organization of Petroleum Exporting Countries (OPEC) عام ١٩٧٤ اعتماداً على قوتها السوقية كاتحاد فى سوق البترول العالمى وذلك لزيادة أرباح أعضائها.

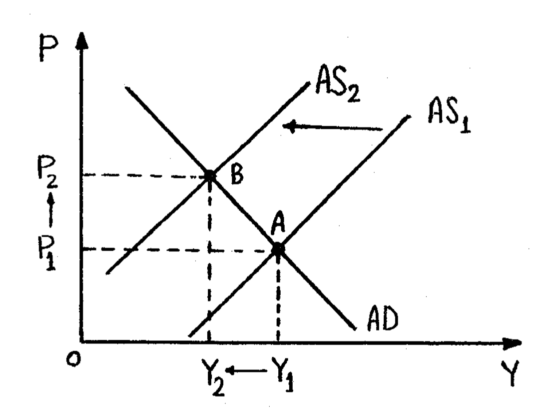
وفى هذه الحالة قامت دول المنظمة، ومنها المملكة العربية السعودية، الكويت، والعراق بتقييد مقدار الزيت الخام المباع فى الأسواق العالمية. وخلال فترة زمنية قليلة يتسبب هذا التقييد فى ارتفاع أسعار الزيت مرتان.

ويمثل الارتفاع الكبير فى السعر العالمى للزيت مثالاً جيداً لصدمة العرض. فصدمة العرض تؤثر مباشرة فى نفقات إنتاج المشروعات، ومن ثم التأثير على الأسعار. ويترتب على ذلك انتقال منحنى العرض الكلى وكذلك منحنى فيلبس. فعلى سبيل المثال، عندما يزداد سعر الزيت يؤدى ذلك إلى رفع نفقة إنتاج الجازولين، الزيت الحار، الإطارات والعديد من المنتجات الأخرى، ومن ثم انخفاض مقدار السلع والخدمات المعروضة عند مستوى سعرى معين.

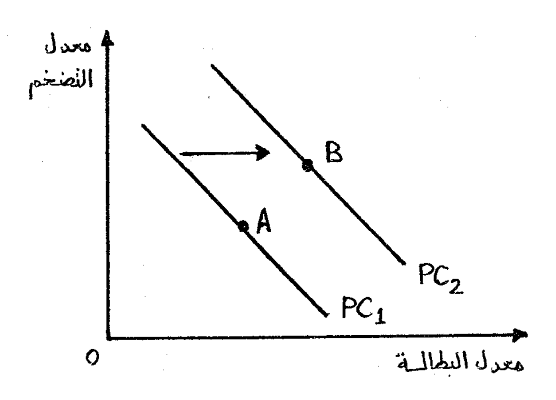
ويوضح الجزء (a) من الشكل رقم (٦/٧) تأثير الانخفاض فـــى العرض (صدمة العرض) على نقل منحنى العرض الكلى من AS_1 إلـــى AS_2. ويرتفع مستوى الأسعار من P_1 إلى P_2 وينخفض الناتج من Y_1 إلى Y_2. وتعرف توليفات الأسعار المرتفعـــة والنـــاتج المنخفـــض بـــالركود التضخمى. ويصاحب الانتقال فى منحنى العرض الكلى بانتقال مشابه فـــى منحنى فيلبس فى الأجل القصير. ويظهر ذلك فى الجزء (b) من الشكل رقم (٦/٧).

ونظراً لاحتياج المشروعات لعدد قليل من العمالة لإنتاج مقـــدار صغير من الناتج سوف ينخفض التوظف وترتفع البطالـــة. ونظـــراً لأن مستوى الأسعار مرتفع يكون معدل التضخم والتغير النسبى فى مســـتوى الأسعار عن العام السابق مرتفعاً. وهكذا يؤدى انتقال منحنـــى العـــرض الكلى إلى بطالة مرتفعة وتضخم مرتفع. وتنتقل العلاقـــة التبادليـــة بيـــن التضخم والبطالة فى الأجل القصير لجهة اليمين من PC_1 إلى PC_2.

هكذا فإن صانع السياسة يواجهه اختيار صعـــب بيـــن مكافحـــة التضخم ومكافحة البطالة. فإذا ما قام بتقليص الطلـــب الكلـــى لمحاربـــة التضخم سوف ترتفع البطالة. وإذا ما قام بزيادة الطلب الكلـــى لمحاربـــة البطالة سوف يرتفع التضخم. وبهذا يواجه صانع السياسة علاقة تبادليـــة مرغوب فيها بدرجة محدودة بين التضخم والبطالة قبل حدوث انتقال فـــى منحنى العرض الكلى.



(a) نموذج الطلب الكلى - العرض الكلى



(b) منحنى فيلبس

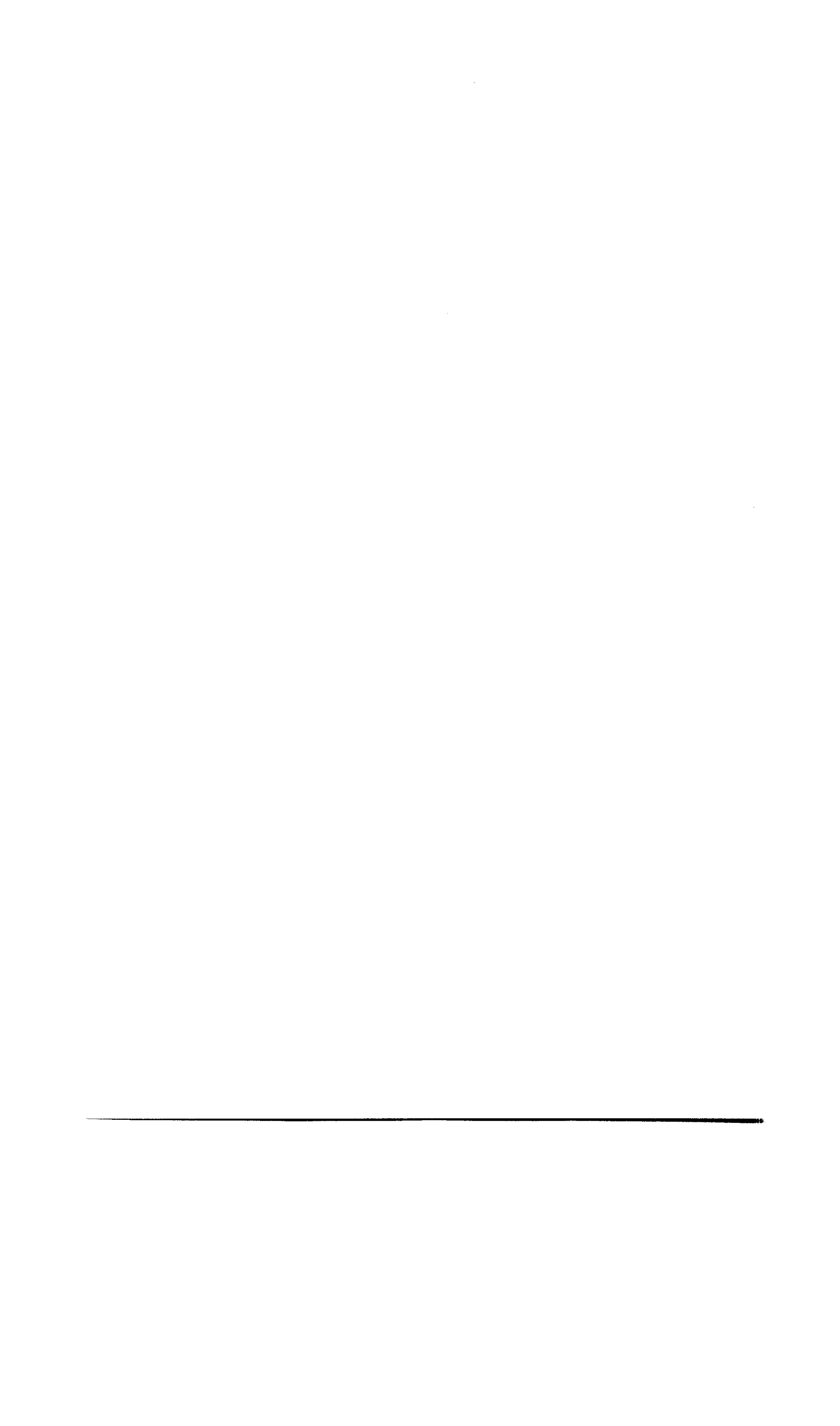
شكل رقم (٦/٧)

بحيث يتعايشوا مع معدل تضخم مرتفع عند معدل بطالة معين، أو معدل بطالة مرتفع عند معدل تضخم معين، أو بعض التوليفات من البطالة المرتفعة والتضخم المرتفع.

ويبدو فى هذا المقام تساؤل يفرض نفسه يتعلق بما إذا كان الانتقال المعاكس فى منحنى فيلبس مؤقت أو دائم؟ تعتمد الإجابة على هذا التساؤل على كيفية تعديل الأفراد لتوقعاتهم بشأن التضخم. فإذا ما نظر الأفراد للارتفاع فى التضخم على أنه راجع لصدمة فى جانب العرض. فى هذه الحالة نكون بصدد حالة مؤقتة، بحيث لا يتغير التضخم المتوقع وسرعان ما يعود منحنى فيلبس لوضعه السابق. بينما إذا ما اعتقد الأفراد أن الصدمة سوف تؤدى إلى تضخم مرتفع يأخذ شكل له صفة الدوام. فى هذه الحالة يرتفع التضخم المتوقع ويظل منحنى فيلبس عند وضعه الجديد، وهو وضع غير مرغوب فيه نسبياً.

الفصل الثامن

فعالية السياسات الاقتصادية فى الاقتصاد المصرى



الفصل الثامن

فعالية السياسات الاقتصادية فى الاقتصاد المصرى

٨/١ مقدمه:

يعتبر التقليل من أو الغاء الفجوة بين الطلب الكلى والعرض الكلى من الأهداف الرئيسية للسياسات الاقتصادية الكلية. وتتعاظم أهمية تحقيق هذا الهدف فى الدول النامية التى تأخذ ببرامج التغيير الاقتصادى الهيكلى، بصرف النظر عما اذا كانت هذه البرامج مدعمة من قبل المنظمات المالية والنقدية الدولية، مثل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى. وعادة ما تركز هذه السياسات الاقتصادية الكلية على ادارة الطلب الكلى لضمان عدم توسعه (انكماشه) بالصورة التى تخلق تقلبات غير مرغوب فيها فى [illegible]ادى.

وسوف تتوقف فعالية السياسات الاقتصادية الكلية فى ادارة الطلب الكلى بالصورة المرغوب فيها على عاملين على جانب كبير من الأهمية:

<u>الأول</u>: ألية انتقال الأثر من أدوات السياسات الاقتصادية الكلية الى أهدافها. فالهدف النهائى ليس هو تغيير الطلب الكلى، وانما قد يكون الهدف هو الوصول بالدخل الى مستوى معين، أو تغيير هيكله فى اتجاه معين، أو تحقيق معدل نمو سنوى معين، أو الوصول الى الوضع الأمثل لتخصيص الموارد المحلية والذى يتلاءم مع

الرفاهية، أو اعادة توزيع الدخل، أو تحقيق الاستقرار الاقتصادى، أو كل هذه الأمور مجتمعة.

الثانى: درجة استجابة العرض الكلى للتغيرات المتعمدة فى الطلب الكلى. وكقاعدة عامة، ليس من الصحيح الادعاء دائما بأن التوسع فى الطلب الكلى يعد من الأمور غير المرغوب فيها طالما أنه يولد ضغوطا تضخمية، فالتوسع فى الطلب الكلى قد يكون له أيضا آثار موجبة على الناتج الحقيقى طالما كان منحنى العرض الكلى مرنا بالنسبة للتغيرات فى المستوى العام للأسعار التى تصاحب التغيرات فى الطلب الكلى.

وقد بدأ الاقتصاد المصرى فى تصميم وتنفيذ برامج الاصلاح الهيكلى منذ منتصف السبعينيات، هذا وان اختلفت التوجهات ودرجات النجاح فى التنفيذ من مرحلة زمنية لأخرى. فعلى حين تحققت محاولات فتح الاقتصاد المحلى جزئيا على العالم الخارجى ونجحت محاولات جذب الاستثمار الأجنبى وذلك فى النصف الثانى من السبعينيات وبداية الثمانينيات، شهدت فترة التسعينيات نجاح صانع السياسة الاقتصادية فى تحقيق الكثير من أهداف الاستقرار الاقتصادى. وتشير البيانات المتاحة الى انخفاض قيمة كل من عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى ومعدل التضخم المحلى ومعدل نمو عرض النقود خلال النصف الأول من التسعينيات كالآتى:

الفترة	عجز الموازنة (% من الناتج المحلى الاجمالى)	معدل التضخم (% سنويا)	معدل نمو عرض النقود M2 (%سنويا)	معدل نمو الطلب الكلى (% سنويا)
١٩٧٤-١٩٨٠	١٦,٤٨	١٢,١	٢٤,٩٠	٢٢,٩٩
١٩٨١-١٩٨٩	٧,٦١	١٧,٧١	٣٢,٣٧	١٩,٥٧
١٩٩٠-١٩٩٥	١,٩٢	٩,٦٧	١٢,٦٦	١٧,٩٠
١٩٧٤-١٩٩٥	٨,٨٨	١٤,٥٥	٢٤,٦١	٢٠.٢٠

ويتضح من المؤشرات السابقة أن الطلب الكلى كان ينمو بمعدلات مرتفعة نسبيا خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٩٥ ككل. وعلى حين كان نمو الطلب الكلى مقترنا بضغوط تضخمية خلال السبعينيات والثمانينيات، تزامن هذا النمو مع انخفاض ملحوظ فى معدل التضخم خلال التسعينيات. وهذا معناه أن نمو الطلب الكلى فى الاقتصاد المصرى لم يكن نموا تضخميا بصورة مطلقة خاصة خلال النصف الأول من التسعينيات. أى أن المؤشرات السابقة تشير الى أن نمو الطلب الكلى كان له آثار حقيقية، ولكن كم كان مقدار هذه الآثار الحقيقية مقارنة بالآثار التضخمية؟.

وتشير البيانات أيضا الى أن الأدوات الثلاث الرئيسية للسياسات الاقتصادية الكلية كان لها ارتباط واضح مع الطلب الكلى. فمن ناحية، أن معدل نمو الطلب الكلى كان يرتبط طرديا مع كل من عجز الموازنة (كنسبة مئوية من الناتج المحلى الاجمالى) ومعدل نمو عرض النقود M2. كذلك فأن معدل التغير فى سعر صرف العملة المحلية يرتبط عكسيا مع معدل نمو الطلب الكلى. وهذه المؤشرات المبدئية على ارتباط الطلب الكلى بأدوات السياسات الاقتصادية الكلية لا يعنى بالضرورة أن هذه

السياسات فعالة. فالنمو فى الطلب الكلى فى حد ذاته ليس هدفا نهائيا من أهداف السياسات الاقتصادية الكلية،

- الطلب الكلى = معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى (% سنويا)
- عرض النقود = معدل نمو عرض النقود M2 (% سنويا)
- عجز الموازنة = عجز الموازنة كنسبة مئوية من الناتج المحلى الاجمالى
- سعر الصرف = معدل التغير فى سعر الصرف (% سنويا)

وانما يصح الأخذ به على أنه هدف وسيط Target يسعى صانع السياسات الاقتصادية الى التحكم فى قيمته لتحقيق أهداف نهائية ترتبط بمستوى الدخل الحقيقى.

مما سبق تبرز ثلاث قضايا أساسية تمثل أهداف هذا الفصل والتى تتمثل فى الاجابة على الأسئلة الثلاثة التالية، وذلك فيما يخص الاقتصاد المصرى خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٩٥:

(أ) هل توافرت آلية لانتقال الأثر من أدوات السياسات الاقتصادية الكلية الى أهداف هذه السياسات؟. (ب) الى أى مدى كان للتوسع فى الطلب الكلى آثارا تضخمية تفوق آثاره الحقيقية؟. (ج) ما هى الآثار النهائية للأدوات المالية والنقدية الثلاث (عجز الموازنة وعرض النقود وسعر الصرف) على كل من الطلب الكلى (الناتج المحلى الاجمالى الاسمى)

والدخل الحقيقى (الناتج المحلى الاجمالى الاحقيقـــى) والمســـتوى العـــام للأسعار (معدل التضخم المحلى)؟.

وفى سبيل تحقيق هذه الأهداف يســـعى الفصـــل الـــى اختبـــار الفرضيات Hypothesis التالية:

(أ) تتوافر فى الاقتصاد المصرى آليـــة لانتقـــال الأثـــر مـــن أدوات السياسات الاقتصادية الكلية الى أهدافها. وهذا يعنى بـــالضرورة أن العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الكلية فى الاقتصاد المصـــرى تتحقق وذلك وفقا لما تقول به النظرية الاقتصادية الكلية.

(ب) يسهم التوسع فى الطلب الكلى فى خلق آثار موجبة علـــى النـــاتج الحقيقى، هذا بالرغم من أنه -أى التوسع فى الطلب الكلى- يدعـــم الضغوط التضخمية.

(ت) بالرغم من توافر آلية لانتقال الأثر مـــن الأدوات الـــى الأهـــداف، تنخفض درجة فعالية السياسات الماليـــة والنقديـــة فـــى الاقتصـــاد المصرى.

ويقوم التحليل فى هذا الفصل على توصيف اطار نظرى متكامل، يعرض للعلاقات الاقتصادية الأساسية التى يهدف الفصل الى اختبارهـــا باستخدام بيانات من الاقتصاد المصرى. والإطار النظرى هنا يشتمل على نموذج كلى مبسط للاقتصاد المصرى يقـــدم تفســـيرا للســـلوك التلقـــائى للمتغيرات الاقتصادية الكلية المرتبطة بالسياسات الكلية (السياسة الماليـــة والسياسة النقدية وسياسة سعر الصرف). والهدف الأساسى من توصيـــف مثل هذا النموذج هو قياس مضاعفـــات السياســـة الاقتصاديـــة Policy

Multipliers بصورة تعكس مدى فعالية تلك السياسات فى التأثير علـــى الناتج المحلى. وسبب اهتمامنا بالسلوك التلقائى للمتغـــيرات الاقتصاديـــة الكلية هو التعرف على مدى جدوى اســـتخدام السياســـات الاقتصاديـــة . وعلى هذا يصح القول بأن انتفاء أو ضعـــف العلاقـــات المتبادلـــة بيـــن المتغيرات الاقتصادية الكلية المرتبطة بالناتج المحلى من شأنه أن يضعف الآثار المحتملة للتغيرات المتعمدة فى أدوات السياسات الاقتصادية. ويـهتم الإطار النظرى أيضا بتوصيـــف الآثـــار المحتملـــة لأدوات السياســـات الاقتصادية الكلية على كل من الطلب الكلى والدخـــل الحقيقـــى ومعـــدل التضخم المحلى. ووفقا للاطار النظرى فيما يلى يتـــم اســـتخدام الأدوات التحليلية المناسبة لقياس العلاقات الأساسية به. ولقد اعتمدنا على تحليـــل الانحدار، وخاصة النماذج القياسية الآنيـــة Simultaneous Equation Models وذلك نظرا للطبيعة الآنية للعلاقات الاقتصادية الكلية.

٣/٨ الإطار النظرى:

النمو في الطلب الكلى عادة ما يتوزع بين النمو فى كل من الدخل الحقيقى (أو الناتج) والمستوى العام للأسعار. ومن المتوقع أن تختلـــف درجة استجابة كل من النمو فى الدخل الحقيقى والنمو فى المستوى العـــام للأسعار للتغيرات فى الطلب الكلى وذلك اعتمادا على شكل وميل منحنـــى العرض الكلى ، وكذلك على مرونة العرض الكلى للتغيرات فى الطلـــب الكلى. فاذا كان العرض الكلى لا يستجيب للتغيرات فى الطلـــب الكلـــى بسبب جمود عملية الإنتاج ، فان الآثار التضخمية للنمو فى الطلب الكلـــى سوف تفوق آثاره الحقيقية.

والتغيرات فى الطلب الكلى إما أن تكون تلقائية أو متعمدة . فالنمو التلقائى فى الطلب الكلى عادة ما يحدث بسبب التغـــيرات التلقائيـــة فـــى مكوناته . أما النمو المتعمد فانه من المتوقع أن يحدث بفعـــل السياســـات الاقتصادية الكلية (سياسات ادارة الطلب الكلـــى و سياســـات الصـــرف الأجنبى). ونظرا للأهمية الكبيرة للتغيرات فى مكونات الطلب الكلى عنـد تقييم فعالية السياسات الاقتصادية الكلية، فسوف يتم دراسة هذه التغـيرات على مستويين:

يختص الأول بتحليل الكيفية التى تتم بها التغيرات التلقائية –والتى تحدث دون تدخل متعمد من قبل صانع السياسة الاقتصادية– سواء فـــى مكونات الطلب الكلى أو فى المتغيرات الكلية المرتبطة بهذه المكونـــات. ومن المتوقع أن يكون مثل هذا النوع من التحليل مفيدا فى دراسة مـــدى فعالية السياسات الاقتصادية الكلية. وعلى مستوى ثان سوف يتم توصيـف وتحليل التغيرات المتعمدة فى قيم متغيرات كلية تعتبر إما من المتغـــيرات المكونة للطلب الكلى، أو المرتبطة به.

هذا الى جانب دراسة الآثار المترتبة على مثل هـــذه التغـــيرات المتعمدة على كل من الطلب الكلى ذاته والناتج المحلى والتضخـــم. ولأن صانع السياسة الاقتصادية يستطيع إحداث تغييرات متعمدة فى قيـــم هـــذه المتغيرات، فانه عادة ما يتم توصيفـــها علـــى أنـــها أدوات للسياســـات الاقتصادية الكلية. ومن المتوقع أن يسمح مثل هذا النوع من التحليل فـــى التعرف على مدى فعالية أدوات السياسات الاقتصادية الكليـــة فـــى ادارة

الطلب الكلى، وذلك من واقع آلية انتقال الأثر بين المتغيرات الاقتصادية الكلية المرتبطة.

(أ) التغيرات التلقائية فى مكونات الطلب الكلى:

تعد آلية انتقال الأثر من الأمور الهامة فى مجال تقييم فعالية السياسات الاقتصادية . والمقصود بذلك هو الكيفية التى تتم بها عملية انتقال الأثر من أدوات السياسات الاقتصادية الى الأهداف المطلوب تحقيقها . والقاعدة العامة فى هذا الخصوص هى أن السياسة الاقتصادية تكون أكثر فعالية فى الحالات التى يكون انتقال الأثر فيها -من الأدوات الى الأهداف- أسرع. والعكس صحيح ، حيث تكون السياسة الاقتصادية أقل فعالية عندما تتم عملية انتقال الأثر بصورة أبطأ.

وتعتمد سرعة أو بطء عملية انتقال الأثر من الأدوات الى الأهداف على مدى قوة أو ضعف العلاقات الآنية Simultaneous Relationships بين المتغيرات الاقتصادية الكلية المرتبطة بكل من أهداف السياسة الاقتصادية وأدواتها . ووفقا لما تقول به النظرية الاقتصادية الكلية (على سبيل المثال Gordon 1990, Boyes 1992) تكون هذه العلاقات تلقائية ، ويكون على صانع السياسة الاقتصادية إحداث تغييرات متعمدة فى قيم بعض أو كل هذه المتغيرات الاقتصادية الكلية باستخدام الأدوات المناسبة لتحقيق الأهداف المنشودة . وإذا ما ضعفت هذه العلاقات التلقائية أو انتفت ، تصبح السياسات الاقتصادية أقل فعالية بسبب ضعف أو انتفاء انتقال الأثر.

ولأن أهداف السياسات الاقتصادية عادة ما تتركز حول الدخل (نموه ، وتوزيعه ، واستقرار مستواه ، وهيكله) ، فان العلاقات الآنية بين المتغيرات الاقتصادية الكلية، والتى تحكم آلية انتقال الأثر، عادة ما يتم التعبير عنها فى شكل نموذج اقتصادى كلى يشتمل على مجموعة من العلاقات الآنية بين المتغيرات الكلية التى تحكم مستوى الدخل Macro-Simultaneous Equation Model . وعادة ما تركز مثل هذه النماذج الكلية على جانب الطلب ، بمعنى تتناول الدخل من منظور الانفاق عليه ، وليس من منظور تكوينه أو الحصول عليه ، وبالتالي فهي تمثل إطارا مناسبا للتعرف على أو تقدير حجم التحولات Shifts فى الطلب الكلى والتي من المتوقع أن تصاحب أي سياسة اقتصادية كلية.

النموذج المستخدم:

يشتمل النموذج على أربعة معادلات سلوكية أساسية ومعادلتين تعريفيتين. ثلاث من هذه المعادلات تعبر عن القطاع الحقيقى وتعكس محددات ثلاث مكونات أساسية من مكونات الدخل الحقيقى أو الناتج فى المجتمع. تتمثل هذه المعادلات السلوكية الثلاث فى : (أ) دالة الانفاق الاستثمارى الخاص وتمثله المعادلة رقم ١ ، (ب) دالة الانفاق الاستهلاكى الخاص وتمثله المعادلة رقم ٢ ، (ج) دالة صافى الانفاق المرتبط بالتعامل مع العالم الخارجى (صافى الصادرات) وتمثله المعادلة رقم ٣. أما المعادلة السلوكية الرابعة فهى تعبر عن سوق النقود (المعادلة رقم ٤ والتى تعطى دالة الطلب على النقود) ، وهنا نفترض أن عرض النقود معطى ولا يتأثر بمستوى النشاط الاقتصادى Exogenous. أما

المعادلتين التعريفيتين فهما معادلة الدخل المتعارف عليها (المعادلة رقم٥) ومعادلة الدخل المتاح (المعادلة رقم ٦).

$$I_t = a_o - a_1 r_t + a_2 y_t \qquad (١)$$

$$C_t = b_o + b_1 y_{d,t} - b_2 r_t \qquad (٢)$$

$$x_t = m_0 - m_1 y_t - m_2 e_t \qquad (٣)$$

$$M_t^D = c_o + c_1 y_t - c_2 r_t \qquad (٤)$$

$$y = C + I + G + x \qquad (٥)$$

$$y_{d,t} = (y_t - \tau y_t) \qquad (٦)$$

حيث:

١ - I, C, x, M^D, y_d, y هى (على الترتيب) الدخل الحقيقى ، الدخل المتاح الحقيقى ، الطلب على النقود ، صافى الصادرات ، الإنفاق الاستهلاكى الحقيقى ، الإنفاق الاستثمارى الحقيقى. وهذه المتغيرات هى متغيرات اقتصادية كلية تتحدد قيمها من داخل النموذج . أى أن قيم تلك المتغيرات تتأثر بالانتقال التلقائى للأثر إليها من المتغيرات المستقلة المفسرة، كما أنها تتأثر ببعضها البعض (أى أنها Endogenous Variables).

٢ - G, e, r تشير الى سعر الفائدة وسعر الصرف (قيمة العملة المحلية) والإنفاق الحكومى، على الترتيب ، وهى متغيرات مفسرة تتحدد قيمها تلقائيا من خارج النموذج ، أى أنها Exogenous. والمتغيرات الثلاثة السابقة تمثل -بالاضافة الى عرض النقود الحقيقى- الأدوات الأساسية

للسياسات الاقتصادية الكلية. ومع ذلك تجب ملاحظة أن سعر الصرف e يرتبط طرديا مع سعر الفائدة r ، وذلك وفقا لما تقول به النظرية الاقتصادية. وسوف نحاول اختبار مثل هذا الارتباط في الاقتصاد المصرى من خلال افتراض وجود علاقة خطية وطردية بين سعر الصرف وسعر الفائدة ، كالآتى :

$$e_t = hr_t \qquad (٧)$$

وباحلال المعادلة رقم (٧) فى العادلة رقم (٣) يمكن اعادة صياغة دالة صافى الصادرات كالآتى:

$$x_t = m_o - m_1 y_t - m_2 h r_t \qquad ('٣)$$

٣ - المعاملات الواردة في المعادلات السابقة ، والتى سوف تعكس سرعة أو بطء انتقال الأثر من أدوات السياسات الاقتصادية الى أهدافها ، لها مفاهيم اقتصادية محددة كالآتى :

a_o و b_0 هما الانفاق الاستثمارى التلقائى و الانفاق الاستهلاكى التلقائى، على الترتيب. a_1 و b_2 هما معاملى حساسية كل من الانفاق الاستثمارى والانفاق الاستهلاكى للتغيرات فى سعر الفائدة، على الترتيب. a_2 هى معامل حساسية الانفاق الاستثمارى للتغيرات فى الدخل (وفقا لمبدأ المعجل) . b_1 و m_1 هما الميل الحدى للاستهلاك والميل الحدى للاستيراد ، على الترتيب. m_o هى صافى الانفاق التلقائى المرتبط بالتعامل مع العالم الخارجى (الصادرات مطروحا منها الانفاق التلقائى على الواردات) . m_2 هى معامل حساسية صافى الصادرات للتغيرات فى

سعر الصرف . m_2h هى معامل حساسية صافى الصادرات للتغيرات فى سعر الفائدة (حيث h هى معامل حساسية سعر الصرف للتغيرات فى سعر الفائدة). τ هى معدل الضرائب المباشرة كنسبة من الدخل الحقيقى. c_1 و c_2 هما معاملى حساسية الطلب على النقود للتغيرات فى كل من الدخل الحقيقى وسعر الفائدة الحقيقى، على الترتيب. وأخيرا تشير t الى الزمن.

ويمكن حل النموذج السابق عن طريق وضعه فى الصورة المختزلة Reduced Form . ولكى يتم ذلك كان لابد من التفرقة بين كل من القطاع الحقيقى وتمثله المعادلات أرقام (١) و (٢) و(٣) و(٥) و (٦) و (٧) ، والقطاع النقدى وتمثله المعادلة رقم (٤). وفيما يتعلق بالقطاع الحقيقى يمكن الحصول على مستوى الدخل الحقيقى الذى يتوافق مع التوازن بين العرض الكلى والطلب الكلى وذلك بإحلال المعادلات (١) و (٢) و (٣) فى المعادلة رقم (٥) مع أخذ المعادلتين (٦) و (٧) فى الاعتبار:

$$y_t = \lambda(\bar{A} - dr) \qquad (٨)$$

والمعادلة رقم (٨) تحتوى على ثلاث عناصر مركبة أساسية وهى:

أ - مضاعف الانفاق:

$$\lambda = \left(\frac{1}{(1-b_1)(1-t)+t+m_1-a_2}\right)$$

ب - الانفاق التلقائى: $\bar{A} = a_o + b_o + m_o + G$

ج - معامل حساسية الإنفاق للتغيرات فى سعر الفائدة:

$$d = a_1 + b_2 + m_2 h$$

أما فيما يتعلق بالقطاع النقدى، وبافتراض أن عرض النقود الحقيقى معطى ، فان المعادلة رقم (٤) تعطى مستوى الدخل الحقيقى الذي يتوافق مع التوازن فى سوق النقود (حيث عرض النقود M^s يتساوى مع الطلب على النقود M^D) كالآتى :

$$y = \frac{1}{c_1} M^D + \frac{c_2}{c_1} r \qquad (٩)$$

وواضح أن المعادلة رقم (٨) هى تعبير مبسط لمنحنى IS (منحنى التوازن فى القطاع الحقيقى)، أما المعادلة رقم (٩) فهى تعبر عن منحنى LM (منحنى التوازن فى القطاع النقدى).

وبحل المعادلتين رقمى (٨) و (٩) بالنسبة للدخل الحقيقى (y) نحصل على معادلة التوازن فى كل من القطاعين الحقيقى والنقدى كالآتى :

$$y = \lambda_1 \bar{A} + \lambda_2 M^s \qquad (١٠)$$

حيث λ_1 هى مضاعف السياسة المالية و λ_2 هى مضاعف السياسة النقدية كالآتى :

$$\lambda_1 = \left(\frac{1}{\frac{1}{\lambda} + \frac{dc_1}{c_2}}\right) \qquad (١١)$$

$$\lambda_2 = \left(\frac{\frac{d}{c_2}}{\frac{1}{\lambda} + \frac{dc_1}{c_2}}\right) \qquad (١٢)$$

ومن الملاحظ أن ارتفاع قيمة معامل حساسية الانفاق للتغيرات فى سعر الفائدة (d) يجعل قيمة مضاعف السياسة المالية أقل، بينما على النقيض من ذلك يدفع بقيمة مضاعف السياسة النقدية الى أعلى. والسبب فى ذلك أنه فى حال السياسة المالية تعمل قيمة d المرتفعة على كبر حجم أثر المزاحمة Crowding-out Effect، وهو فى الأصل أثر سالب على الدخل الحقيقى. فارتفاع قيمة d يعنى أن استجابة الإنفاق الاستثمارى الخاص للارتفاع فى سعر الفائدة –والذى يصاحب التوسع المالى– سوف تكون أقوى، وبالتالى تقل فعالية السياسة المالية (انخفاض فى قيمة مضاعف السياسة المالية λ_1).

أما فى حال التوسع النقدى، فان ارتفاع قيمة d يعنى أيضا تزايد درجة استجابة الإنفاق المحلى (استجابة موجبة) نتيجة انخفاض سعر الفائدة والذى من المتوقع أن يصاحب الزيادة فى عرض النقود. ولهذا، فان ارتفاع قيمة d معناه ارتفاع قيمة مضاعف السياسة النقدية، وبالتالى ترتفع درجة فعالية السياسة النقدية كلما ارتفعت درجة استجابة الانفاق للتغيرات فى سعر الفائدة. ومن الملاحظ أن التحسن (أو التراجع) فى

درجة فعالية السياسة النقدية (أو السياسة المالية) فى حال ارتفاع قيمة d ، سوف يعتمد على مدى حساسية سعر الفائدة للتوسع النقـدى (أو التوسـع المالى). فاذا كان سعر الفائدة لا يستجيب للتوسع النقدى (أو المالى) فـان ارتفاع قيمة d لن يكون لها دور مؤثر فى تغيير درجة فعاليـة السياسـة النقدية (أو السياسة المالية).

وعلى خلاف تأثير قيمة d على درجة فعالية كل مـن السياسـة المالية والسياسة النقدية، فان ارتفاع درجة استجابة الطلب علـى النقـود للتغيرات فى سعر الفائدة c_2 سوف يعمل على ارتفاع فعاليـة السياسـة المالية وانخفاض فعالية السياسة النقدية. وتفسير ذلك، أن ارتفـاع قيمـة c_2 معناه أن الارتفاع فى سعر الفائدة الذى يصاحب التوسع المالى سـوف يكون محدودا، وبالتالى تقل حدة أثر المزاحمة. أما فـى حالـة التوسـع النقدى، فان الانخفاض فى سعر الفائدة سوف يكون محدودا كلما ارتفعـت قيمة c_2 ، وبالتالى تقل فعالية السياسة النقدية.

(ب) التغيرات المتعمدة:

يسعى صانع السياسة الاقتصادية -أو يجب عليه ان يسعى الـى- تغيير قيم المتغيرات الاقتصادية الكلية التى تمثل ادوات مالية أو نقديـة ، حتى يتمكن من تغيير قيم المتغيرات الاقتصادية الكلية المرتبطة ، وذلـك لتحقيق أهداف محددة . وسوف تتوقف فعالية الأدوات المستخدمة علـى مجموعة المعلمات Parameters التى تحكم العلاقات التلقائية الآنية بيـن المتغيرات الاقتصادية المرتبطة ، وهذا ما اوضحناه تحت بند (أ) عاليـه فى شكل مجموعة من المضاعفات Multipliers . ويمثل التحكـم فـى

الطلب الكلى ، بحيث لا تزيد قيمته عن قيمة العرض الكلى ، أحد أهم الأهداف الوسيطة Targets للسياسات المالية والنقدية (سياسات ادارة الطلب الكلى) التى تسعى فى النهاية الى السيطرة على معدل ارتفاع المستوى العام للأسعار (معدل التضم المحلى). وعادة ما يقترن بذلك تخفيض قيمة العملة المحلية ، بهدف اكتساب مزايا سعرية وتنافسية تساعد على تحقيق أهداف مرتبطة بميزان المدفوعات.

من هنا فان التغيرات المتعمدة فى قيم المتغيرات الاقتصادية الكلية التى تمثل أدوات للسياسات المالية والنقدية ، من المتوقع أن تؤثر فى كل من الناتج المحلى الحقيقى والناتج المحلى الاسمى (الطلب الكلى) والمستوى العام للأسعار (معدل التضخم) . كذلك من المتوقع أن ينتقل الأثر بين هذه المتغيرات الثلاثة آنيا ، ومن المتوقع أن تعتمد درجة قوة أو ضعف هذا الأثر على سرعة انتقاله ، والتى بدورها تعتمد على قيم المضاعفات المرتبطة كما تم توضيحه فى البند (أ) أعلاه.

واستنادا على الافتراض الأساسى بأن العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الكلية هى فى الأصل علاقات أنية Simultaneous، سوف يتم تناول الآثار النهائية للسياسات الاقتصادية الكلية (السياسات المالية والسياسات النقدية وسياسات سعر الصرف) على كل من : (أ) الطلب الكلى (الناتج المحلى الاسمى) ، (ب) الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى ، (ج) معدل التضخم المحلى، وذلك من خلال نموذج المعادلات الآنية التالي:

(١٣)

$$\dot{Y}_t = \delta_o + \sigma_o \dot{M}_t + \varepsilon_o DY_t + \mu_o \dot{EXR}_t + \omega_o \dot{Y}_{t-1} + \nu_o Z_o$$

(١٤)

$$\dot{y}_t = \delta_2 + \sigma_2 \dot{M}_t + \varepsilon_2 DY_t + \mu_2 \dot{EXR}_t + \omega_2 \dot{y}_{t-1} + \nu_2 Z$$

(١٥)

$$\dot{P}_t = \delta_1 + \sigma_1 \dot{M}_t + \varepsilon_1 DY_t + \mu_1 \dot{EXR}_t + \omega_1 \dot{P}_{t-1} + \nu_1 Z_1$$

حيث : $\dot{y}, \dot{P}, \dot{EXR}, \dot{M}, \dot{Y}$ تعبر عن معدل التغير فى كل من الناتج المحلى الاسمى ، عرض النقود ، سعر الصرف ، المستوى العام للأسعار ، الناتج الحقيقى، علىالترتيب. وتشير DY الى عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلى . أما Z_2, Z_1, Z_o فهى تشير الى العوامل الأخرى التى تؤثر فى معدل نمو كل من الناتج الاسمى أو الطلب الكلى، والمستوىالعام للأسعار، والناتج الحقيقى، على الترتيب. وتعبر المعاملات $\nu, \omega, \mu, \varepsilon, \sigma, \delta$ عن درجة حساسية معدلات التغير فى كل من الناتج المحلى الاسمى (الطلب الكلى) والمستوى العام للأسعار ، والناتج المحلى الحقيقى للتغيرات فى المتغيرات المفسرة لكل منها ، كما هو وارد فى المعادلات (١٣) و(١٤) و (١٥) . وتوضح المعادلات الثلاثة تأثير السياسات الاقتصادية (ممثلة بأدواتها) على معدلات التغير فى كل من الناتج الاسمى والمستوى العام للأسعار والناتج الحقيقى . وبالاضافة الى الأدوات الثلاث للسياسات الاقتصادية ، كان من الضرورى اضافة

متغيرين على جانب كبير من الأهمية : الأول ويعكس درجة دوام الأثـر وفقا لما حدث فى الماضى، وتم التعبير عنه بالمتغير التابع مع فترة ابطاء واحدة . والثاني للتعبير عن أثر العوامل الأخرى -غير أدوات السياسـات الاقتصادية- على المتغيرات التابعة، ويتم التعبـير عنـها بـالمتغيرات Z_2 , Z_1 , Z_o . وواضح من النموذج المبسط السابق أنه مـن الصعـب تناول أثر السياسات الاقتصادية على كل متغير من المتغـيرات التابعـة (الناتج الاسمى ومعدل التضخم والناتج الاسمى) بمعزل عـن المتغـيرين الآخرين. وبالتالى فان المعادلات الثلاثة الواردة فى النموذج السابق يجب تقديرها آنيا .

وسوف نتناول فيما يلى التفسير الاقتصادى للآثـار الآنيـة السـابق الاشارة اليها بشئ من التفصيل ، وسوف يعتمد التحليل فى هذا المجـال على الأعمال الرائدة فى هذا المجال ومنـها Fisher and Easterly (1990), Khan and Knight (1985), Agenor (1991), Ghura (1995), Barro (1991), IMF (1977 and 1987) and Frankel and Johnson (1976)

أولا: السياسة النقدية:

يعتبر عرض النقود (M) هـو الأداة الرئيسـية للسياسـة النقدية فى الاقتصاد المفتوح . ولدولة نامية (مثل مصر) يمكن التعبـير عن التغير فى عرض النقود (ΔM) على أنه يتكون من ثلاث مكونـات أساسية وهى: (أ) التغير فى صافى الاحتياطات الدوليـة (ΔR) . (ب) التغير فى الائتمان المحلى الممنوح للقطاع الخـاص (ΔCRP) . (ج) التغير فى الائتمان المحلى الممنوح للحكومة (ΔDRG) .

ومن المألوف أن يكون الائتمان الممنوح للحكومة تحت سيطرة السلطة النقدية . بينما من المحتمل أن يتأثر كل من صافى الاحتياطيات الدولية والائتمان الممنوح للقطاع الخاص بالسياسات الاقتصادية المختلفة، هذا الى جانب تأثرهما بمؤشرات الآداء الاقتصادى الكلى . وهذا معناه أن هناك قسما من عرض النقود لا يتحدد بصورة مستقلة وبمعزل عن التغيرات التى تحدث فى متغيرات اقتصادية كلية مثل سعر الفائدة ومستوى الدخل والمستوى العام للأسعار . الا أن هذا لا ينفى أنه فى الاقصاديات النامية من المتوقع أن تسيطر السلطة النقدية -وبدرجة كبيرة- على التغيرات فى عرض النقود، ومن ثم يمكن اعتباره متغيرا تلقائيا تتحدد قيمته بصورة مستقلة عن المتغيرات الاقتصادية الكلية المرتبطة (بمعنى *Endogenous*).

وعندما تقرر السلطة النقدية فى الدول النامية اتباع سياسة نقدية تقييدية ، فانها غالبا ما تلجأ الى فرض سقوف على كل من الائتمان الممنوح للقطاع الخاص والائتمان الممنوح للحكومة ، ووضع حد أدنى لصافى الاحتياطيات الدولية لضمان تمويل الاحتياجات من واردات السلع الأساسية . الا أنه من المحتمل -كما هو الحال فى الاقتصاد المصرى- أن تستخدم السلطات النقدية بعض الأدوات المباشرة الأخرى بهدف السيطرة على نمو عرض النقود من خلال السيطرة على الأساس النقدى . وأهم تلك الأدوات أذونات الخزانة .

وعادة ما يكون الهدف الرئيسى لسياسات الاستقرار الاقتصادى فى الدول النامية هو تخفيض الطلب الكلى والسيطرة على التضخم عن

طريق تقييد النمو فى عرض النقود . وفى حالة الاقتصاديات النامية المفتوحة والصغيرة فان الأثر النهائى للسياسة النقدية على الطلب الكلى سوف يتوقف على ثلاث متغيرات أساسية : (أ) سعر الصرف ، (ب) الرقابة على رؤوس الأموال ، (ج) كفاءة سوق المال . فإذا افترضنا أن سعر الصرف ثابت *Fixed* ولا توجد رقابة على تحركات رؤوس الأموال ، وسوق المال كفء بدون تدخل حكومى ، فان التوسع النقدى سوف يكون له أثر محايد على الطلب الكلى فى الأجل الطويل . والسبب فى ذلك أن زيادة عرض النقود سوف تؤدى الى انخفاض سعر الفائدة المحلى ومن ثم زيادة الطلب على الأصول المالية الخارجية (بمعنى تدفق رؤوس الأموال الى الخارج) . وهذا من شأنه -فى الأجل الطويل- أن يؤدى الى انخفاض صافى الاحتياطيات الدولية وبالتالى عرض النقود . أى أن الأثار الموجبة التى يحدثها انخفاض سعر الفائدة (بسبب التوسع النقدى) فى الأجل القصير سوف تختفى فى الأجل الطويل بسبب تدفق رؤوس الأموال الأجنبية الى الخارج .

وفى حالة الاقتصاد المصرى لا يمكن القول بكفاءة سوق المال ولا بثبات سعر الصرف ولا بحرية انتقال رؤوس الأموال من والى الخارج . وعلى هذا فان جزءا كبيرا من تأثير السياسة النقدية (عرض النقود) سوف ينتقل الى الطلب الكلى من خلال أسواق غير رسمية للأرصدة المالية القابلة للاقراض، والتى غالبا ما تكون أسواق حرة تخضع لقوى العرض والطلب . كذلك سوف يتحدد سعر فائدة -غير سعر الفائدة المعلن- من خلال تلك الأسوق . على سبيل المثال قيام السلطة النقدية بتقييد الائتمان للقطاع الخاص (سياسة نقدية انكماشية) يؤدى الى زيادة الطلب على

الأرصدة النقدية القابلة للاقراض فى الأسواق غير الرسمية، وهذا سوف يترتب عليه ارتفاع أسعار الفائدة فى تلك الأسواق وبالتالى انخفاض الإنفاق الكلى . ولا شك أن هذا من شأنه التأثير على معدل التضخم المحلى . ومعنى ذلك أنه حتى فى الحالات التى تكون فيها أسواق المال غير كفء ، ويتم فيها تقييد تحركات رؤوس الأموال ، فان التغيرات فى عرض النقود -أو أحد مكوناته- سوف تؤتى أثرها على الطلب الكلى . وجزء كبير من هذا الأثر سوف يكون من خلال الأسواق غير الرسمية . وبالرغم من أن سعر الفائدة فى الأسواق غير الرسمية للأموال القابلة للاقراض غير متوفر ، الا أن معدل التضحم الحالى (والسابق) من المتوقع أن يكون انعكاسا له .

وبصفة عامة يمكن القول أن نمو عرض النقود من المتوقع أن يكون له أثر محايد على نمو الناتج (الدخل الحقيقى) ، بينما يكون أثره كاملا (تناسبيا) على المستوى العام للأسعار ، وذلك فى الأجل الطويل . بينما من المتوقع أن يؤدى الانكماش النقدى الى تخفيض النمو فى الناتج فى الأجل القصير(Lucas 1972 and Barro 1980) . على سبيل المثال اذا قررت السلطة النقدية تخفيض الائتمان الممنوح للقطاع الخاص (تخفيض عرض النقود) فان هذا من شأنه التاثير سلبا على طاقة الاستغلال فى القطاع الخاص، ومن ثم زيادة البطالة وانخفاض نمو الناتج فى الأجل القصير . وسوف يتوقف هذا الأثر على : (أ) مدى امكانية تعويض الانخفاض فى الائتمان المحلى الممنوح للقطاع الخاص برؤوس أموال أجنبية ، (ب) درجة تواجد وفعالية الأسواق غير الرسمية للأموال

القابلة للاقراض ، (ج) توقعات المتعاملين فى القطـــاع الخــاص حــول التغيرات فى السياسات الاقتصادية (السياسة النقدية فى هذه الحالة) .

أما تأثير التوسع النقدى على معدل التضخم فسوف يعتمد علـــى درجة استجابة العرض الكلى للارتفاع الأولى فى المستوى العام للأسـعار الناتج من ارتفاع عرض النقود. فارتفاع عرض النقود سوف يعمل علـــى ارتفاع الطلب الكلى ، فارتفاع المستوى العام للأســعار . وهــذا بــدوره سوف يعمل على خفض معدل الأجور الحقيقية ، وبالتالى زيادة الطلـــب على العمل من جانب المنتجين فى القطاع الخاص ، ومن ثم سوف يزيـــد العرض الكلى ليقترب من مستوى الطلب الكلى ، وهذا بالتبعية قد يعمـــل على خفض المستوى العام للأسعار . وعلى هذا فان الأثر النهائى للسياسة النقدية على معدل التضخم المحلى سوف يعتمد على درجة استجابة كـــل من منحنى الطلب الكلى ومنحنى العرض الكلى للتغيرات فـــى عــرض النقود.

ثانيا: السياسة المالية :

عادة ما يكــون لأدوات السياســة الماليــة (الإنفــاق الحكومـــى والضرائب) آثار على العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية المرتبطـة ، على سبيل المثال الدخل الحقيقى وسعر الفـــائدة والطلـــب علـــى النقـــود والمستوى العام للأسعار وكل من الصادرات والواردات . وتكون بعــض هذه الآثار آثارا مباشرة -كما فى حالة الأثر علـــى الدخـــل الحقيقـــى- والبعض الآخر يتمثل فى آثار غير مباشرة ، كما فى حالـــة المتغـــيرات الكلية الأخرى . ووفقا لنموذج IS-LM كما توضحه المعادلتـــان (٨) و

(٩) عاليه ، يمكن تتبع آثار التوسع فى الإنفاق الحكومي كالآتي : زيادة الإنفاق الحكومى سوف تؤدى الى زيادة الإنفاق التلقائى المخطط ، ومن ثم زيادة الطلب الكلى (زيادة الناتج أو الدخل الاسمى) ، وطالما توجد طاقات عاطلة فان الناتج الحقيقى (الدخل الحقيقى) سوف يرتفع ، ومن ثم الطلب على النقود. ولكى يتحقق التوازن فى سوق النقود فان سعر الفائدة من المتوقع له أن يرتفع ، وبالتالى يبدأ أثر المزاحمة فى احداث آثار سالبة على الناتج الحقيقى. أما أثر الإنفاق الحكومى على المستوى العام المحلى للأسعار ، فان هذا سوف يتوقف على الطرق المتبعة فى تمويل الإنفاق الحكومى الاضافى . واذا كانت الموازنة العامة للدولة فى حالة عجز ، فان أثر الإنفاق الحكومى على معدل التضخم المحلى سوف يعتمد على طرق تمويل هذا العجز . وبصفة عامة يتسبب التوسع المالى فى ارتفاع المستوى العام للأسعار فى حالة اذا ما كان العجز يتم تمويله باستخدام أساليب تمويل تضخمية .

ثالثا: سياسة سعر الصرف:

من المتوقع أن يكون للتغيرات فى سعر الصرف آثار ملحوظة على الإنفاق. فانخفاض قيمة العملة المحلية -أى انخفاض سعر الصرف وفقا للتعريف الذى نأخذ به فى هذا الفصل- سوف يعمل على خفض الأسعار النسبية للطلب الخارجى على الصادرات (مقومة بالعملة الأجنبية)، وزيادة الأسعار النسبية للطلب المحلىعلى الواردات (مقومة بالعملة المحلية). وهذا من شأنه -تحت ظروف معينة- أن يعمل على ارتفاع الطلب الخارجى على الصادرات، وانخفاض الطلب المحلى على

الواردات. وهذا معناه أن خفض قيمة العملة المحلية من المتوقع له أن يعمل على زيادة الإنفاق المحلى، وذلك كالآتى:

زيادة الإنفاق المحلى (ومعظمه فى هذه الحالة سوف يتمثل فى انفاق استثمارى) لغرض زيادة الإنتاج المحلى للوفاء بالطلب الزائد المتوقع على الصادرات. وهنا سوف تتوقف الزيادة فى الإنفاق المحلى على درجة مرونة عرض الصادرات للتغيرات فى الأسعار النسبية، أى درجة مرونة الإنتاج المحلى للتغيرات فى سعر الصرف.

(أ) زيادة الإنفاق المحلى على السلع والخدمات التى تحل محل الواردات، وذلك بسبب ارتفاع الميزة السعرية النسبية التنافسية للإنتاج المحلى والناتجة من تخفيض قيمة العملة المحلية. ومن المتوقع أن تكون هذه الزيادة فى الإنفاق المحلى هى زيادة فى كل من الإنفاق الاستهلاكى المحلى والإنفاق الاستثمارى المحلى. وبالإضافة الى ذلك فان سعر الصرف قد يمارس آثارا غير مباشرة على الإنفاق المحلى من خلال ارتباطه -أى سعر الصرف- بسعر الفائدة ، وذلك كما أوضحنا من قبل.

ويظل الأثر النهائى للتغيرات فى سعر الصرف على الناتج الحقيقى (العرض الكلى) مرتبطا بمدى الآثار التضخمية لتخفيض قيمة العملة المحلية. فانخفاض قيمة العملة المحلية يعنى بالضرورة ارتفاع الأسعار النسبية للطلب على الواردات (حتى وان ظلت أسعار عرض الواردات دون تغيير)، وفى حالة انخفاض المرونة السعرية للطلب على الواردات سوف يترتب على ذلك ارتفاع تكلفة الواردات، ومن ثم ارتفاع

الأسعار المحلية، سواء أسعار السلع النهائية المستوردة من الخـــارج، أو السلع النهائية المحلية التى تستخدم مدخلات وسيطة مستوردة من الخارج.

٨/٣ النتائج:

فيما يلى سيتم عرض أهم النتائج التى تم التوصل إليها باســتخدام بيانات عن الاقتصاد المصرى خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٩٥ . وقـــد تـــم اختيار هذه الفترة على اعتبار أنها متجانسة نسبيا، وذلـــك فيمـــا يتعلـــق بتوجهات صانع السياسة الاقتصادية. فقد بدأت هذه الفترة بتطبيق ما أطلق عليه "سياسة الانفتاح الاقتصادى" وذلك مع بداية عام ١٩٧٤ ، وانتـــهت ببرامج اصلاح اقتصادى هيكلى تعطى القطاع الخاص دورا أكـــبر فـــى عملية التنمية الاقتصادية. وفى كلتا الحالتين تمـــيزت توجـــهات صـــانع السياسات الاقتصادية -أو على الأقل هذا ما أعلن عنه- بتغليـــب آليـــات السوق والحد من الاختلالات السعرية فى أسواق السلع وعناصر الانتاج.

١ - نتائج تقدير المعادلات السلوكية (١) ، (٢) ، (٣) ، (٤) :

وفقا لتوجهات صانع السياسة الاقتصادية خلال الفـــترة ١٩٧٤-١٩٩٥، من المتوقع أن تقوى العلاقات التلقائية بين المتغيرات الاقتصادية الكلية ، وعليه تتأكد عملية انتقال الأثر من أدوات السياسات الاقتصاديـــة الى أهدافها. وهذا معناه أن يستجيب كل من الإنفاق الاستثمارى والإنفاق الاستهلاكى والطلب على النقود وصافى الصادرات للتغيرات التلقائيـــة أو المتعمدة فى كل من الدخل الحقيقى وسعر الفائدة الحقيقى، وذلـــك وفقـــا للنموذج السابق الإشارة إليه. وللتعرف على ذلك تم تقدير المعادلات أرقام

(١) و(٢) و(٣) و(٤) آنيـــا Simultaneously باســـتخدام طريقـــــة المربعات الصغرى ذات المرحلتيـــن Two-Stage Least Squares (2SLS) ، وباستخدام البيانات السنوية للفترة ١٩٧٤-١٩٩٥ ، كما تـــم تحويل كل المتغيرات الى قيم حقيقية باستخدام الرقم القياسى -أو المكمش Deflator- المناسب. وهذا معناه أن التحليل فى هذا القسم لا يأخذ فى الاعتبار تأثير التغيرات فى المستوى العام للأسعار على آلية انتقال الأثـــو من أدوات السياسات الاقتصادية الى أهدافها. على أنه وجب التنويه الـــى أننا سوف نتناول ذلك فيما بعد. وكانت النتائج كما يلى: (لاحظ أنه وفقـــا لقيمة t-Ratio والواردة بين الأقواس ، فان جميع المعاملات الواردة فـــى جميع المعادلات كانت معنوية احصائيا كما أن قيمة DW تدل على عـــدم وجود مشكلة ارتباط سلسلى Autocorrelation).

$$I_t = 2037.7 - 192.158\, r_t + 0.037\, y_t \qquad R^2 = 0.616 \quad D.W = 1.845$$
$$(5.568) \quad (-4.010) \quad (4.952)$$

$$C_t = 1552.5 + 0.757\, y_t - 301.856\, r_t \qquad R^2 = 0.999 \quad D.W = 1.729$$
$$(2.164) \quad (86.315) \quad (-4.010)$$

$$x_t = 1931.0 - 0.113\, y_t - 152.804\, r_t \qquad R^2 = 0.735 \quad D.W = 1.803$$
$$(1.569) \quad (-2.174) \quad (-3.107)$$

$$M_t^D = -205.5 + 0.518\, y_t - 808.615\, r_t \qquad R^2 = 0.518 \quad D.W = 1.699$$
$$(-2.012) \quad (2.895) \quad (-3.686)$$

ومن النتائج السابقة يمكن الحصول على المعاملات التالية (راجع النموذج فى القسم) :

- معامل حساسية الإنفاق للتغيرات فى سعر الفائدة

$d = 645.818$

- معامل حساسية الطلب على النقود للتغيرات فى الدخل الحقيقى

$c_1 = 0.518$

- معامل حساسية الطلب على النقود للتغيرات فى سعر الفائدة

$c_2 = 808.615$

وبالتعويض نحصل على المضاعفات التالية:

- مضاعف الإنفاق $\lambda = 2.12585$

- مضاعف السياسة المالية (المعادلة رقم ١١) $\lambda_1 = 1.13109$
- مضاعف السياسة النقدية (المعادلة رقم ١٢) $\lambda_2 = 0.90337$

وحول النتائج نعرض الملاحظات التالية:

أ - توضح النتائج أنه خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٩٥ لم يكن الاقتصاد المصرى يفتقر لآلية انتقال الأثر فيما بين المتغيرات الاقتصادية الكلية الأساسية. فمن الواضح من النتائج أن التقدير الاحصائى لنموذج كلى مبسط للاقتصاد المصرى يشير الى أن الإنفاق الاستهلاكى الحقيقى (C) والإنفاق الاستثمارى الحقيقى (I) والإنفاق الحقيقى المرتبط بالقطاع الخارجى (x) والطلب على النقود (M^D)، كلها متغيرات اقتصادية كلية ترتبط بكل من مستوى الدخل الحقيقى أو الناتج المحلى (y) وسعر الفائدة الحقيقى (r) وذلك وفقا لما تقول به النظريات الاقتصادية الكلية. ولأن

جميع معاملات المتغيرات المفسرة الواردة فى المعادلات الأربعة جاءت معنوية احصائيا (وفقا لقيمة t-ratio)، فانه يمكن القول أنه خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٩٥ (بصفة عامة وكاتجاه عام) توافرت فى الاقتصاد المصرى آلية لانتقال الأثر من والى المتغيرات الاقتصادية الكلية الأساسية (الاستهلاك والاستثمار وصافى الصادرات والطلب على النقود وسعر الفائدة والدخل المحلى الحقيقى)، وأن وجود هذه الآلية لانتقال الأثر، وبالصورة المعنوية التى توضحها نتائج تقدير المعادلات أرقام (١) و(٢) و(٣) و(٤)، يعكس حقيقة أن الأفراد المتعاملين (المستهلكين والمنتجين) فى الاقتصاد المصرى يستجيبون (أوعلى الأقل كانوا يستجيبون خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٩٥) فى قراراتهم للتغيرات فى كل من سعر الفائدة الحقيقى ومستوى الدخل الحقيقى.

ب - فيما يتعلق بالإنفاق الاستثمارى توضح نتائج تقدير المعادلة رقم (١) أنه كان يرتبط وبصورة معنوية احصائيا بكل من معدل الفائدة المحلى الحقيقى ومستوى النشاط الاقتصادى المحلى معبرا عنه بمستوى الناتج المحلى أو الدخل الحقيقى. وارتباط الإنفاق الاستثمارى عكسيا مع سعر الفائدة ينبع من حقيقة اقتصادية مؤداها أن سعر الفائدة المحلى ما هو الا تكلفة الاستثمار (تكلفة الأرصدة المالية اللازمة لتمويل الاستثمار) أو أنه يمثل تكلفة الفرصة البديلة المرتبطة بالاستثمار (فى حالة التمويل الذاتى للاستثمار). والارتباط الطردى بين الإنفاق الاستثمارى والدخل المحلى الحقيقى (مبدأ المعجل فى الاستثمار) يعكس حقيقة أن مستوى الاستثمار الخاص فى مصر كان يرتبط طرديا مع مستوى النشاط الاقتصادى المحلى. ومع هذا يظل الاحتمال قائما بأن الإنفاق الاستثمارى

فى مصر يرتبط أيضا بالعديد من المتغيرات المفسرة الأخرى والتى تتحكم فى تشكيل المناخ الاستثمارى. ويقوى من هذا الاحتمال أن قيمة R^2 فى المعادلة رقم (١) منخفضة نسبيا (٠,٦١٦). ومن أمثلة هذه المتغيرات المفسرة الآخرى العوامل المؤسسية، وضمانات حقوق الملكية، وعوامل الاستقرار السياسى، ومدى توافر الثقة لدى المستثمر فى كل من السياسات الاقتصادية ومؤشرات الآداء الاقتصادى.

ج – يتبين من نتائج تقدير المعادلة رقم (٢) أن الميل الحدى للاستهلاك فى الاقتصاد المصرى بلغ فى المتوسط نحو ٠,٧٥٧ وذلك خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٩٥. الا أن الارتباط العكسى والمعنوى احصائيا بين الإنفاق الاستهلاكى وسعر الفائدة يتطلب شئ من التوضيح. فمن المتعارف عليه وفقا لما تقول به النظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية المرتبطة (على سبيل المثال Deaton 1992 و محمد غرس الدين ١٩٩٥) أن العلاقة بين تغيرات سعر الفائدة المحلى والإنفاق الاستهلاكى ليست واضحة ومحددة تماما. فمن ناحية، قد يؤدى ارتفاع سعر الفائدة الى تفضيل الاستهلاك فى المستقبل (أى الادخار) على الاستهلاك الحاضر، وبالتالى تكون العلاقة بينهما علاقة عكسية. ومن ناحية أخرى قد تعنى توقعات ارتفاع سعر الفائدة أن العائد على الأصول سوف يكون أعلى، ومن ثم يفضل الأفراد الاستهلاك الحاضر طالما أن هناك توقعات لارتفاع الدخل فى المستقبل نتيجة توقع ارتفاع العائد على الأصول، وبالتالى تكون العلاقة بين الإنفاق الاستهلاكى وسعر الفائدة علاقة طردية. ولأن نتائج تقدير المعادلة رقم (٢) توضح أن العلاقة بين الإنفاق الاستهلاكى وسعر الفائدة فى الاقتصاد المصرى هى علاقة عكسية، فانه يمكن القول أن

الأفراد المستهلكين فى الاقتصاد المصرى لا يكترثون كثيرا بالتوقعات عند اتخاذ قرار الاستهلاك. ومع هذا يصح التعامل مع نتائج تقدير المعادلة رقم (٢) بشئ من الحذر، وذلك فيما يخص تأثير سعر الفائدة على الإنفاق الاستهلاكى.

د - يرتبط صافى الصادرات (نتائج تقدير المعادلة رقم ٣) عكسيا مع الدخل المحلى الحقيقى، وذلك لكون الصادرات تمثل انفاقا تلقائيا لا يرتبط مباشرة بمستوى الدخل المحلى، بينما يرتبط الإنفاق على الواردات ارتباطا طرديا مع مستوى الدخل المحلى (وفقا لما تقول به دالة الطلب على الواردات). ووفقا للنتائج بلغت قيمة الميل الحدى للاستيراد فى الاقتصاد المصرى خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٩٥ نحو ٠,١١٣ . وتوضح النتائج أيضا أن صافى الصادرات يرتبط عكسيا مع سعر الفائدة. وتفسير ذلك أن التغيرات فى سعر الفائدة من المتوقع أن تمارس تأثيرا طرديا على سعر الصرف (قيمة الوحدة الواحدة من العملة المحلية)، بينما يرتبط سعر الصرف عكسيا مع صافى الصادرات، وذلك وفقا لمنهج المرونات فى ميزان المدفوعات.

هـ - تسلك دالة الطلب على النقود سلوكا كينيزا نمطيا، حيث يرتبط الطلب على النقود بدافع المعاملات يرتبط طرديا وبصورة معنوية احصائيا مع الدخل، بينما يرتبط الطلب على النقود بدافع المضاربة عكسيا مع سعر الفائدة. ومع هذا يظل كل من الدخل وسعر الفائدة يفسران نسبة مئوية لا تزيد كثيرا عن ٥٠% من التغيرات فى الطلب على النقود بنوعيه.

و - توضح النتائج أنه وفقا لآلية انتقال الأثر التى كانت سائدة فى الاقتصاد المصرى خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٩٥، فان قيمة مضاعف الإنفاق المحلى تزيد قليلا على ٢ ، وتزيد قيمة مضاعف السياسة المالية قليلاعن الواحد الصحيح، بينما يقل مضاعف السياسة النقدية عن الواحد الصحيح. وهذه القيم -المنخفضة نسبيا- للمضاعفات فى الاقتصاد المصرى تعنى أن السياسة المالية من المتوقع لها أن تكون أكثر فعالية من السياسة النقدية، على الأقل فى الأجل القصير.

٢ - العرض الكلى:

النتائج السابقة توضح الى أى مدى تحدث تغيرات فى الطلب الكلى، وكيف ينتقل الأثر فيما بين المتغيرات الكلية المكونة للطلب الكلى استجابة للتغيرات فى كل من سعر الفائدة والدخل الحقيقيين. وهذا معناه أن التغيرات المتعمدة فى أدوات السياسات الاقتصادية (الإنفاق الحكومى وعرض النقود وسعر الصرف) سوف تولد أثارا معينة من المتوقع لها أن تنتقل فيما بين المتغيرات الكلية المكونة للطلب الكلى، وبالتالى سوف ينتقل الطلب الكلى من مستوى الى مستوى آخر مما من شأنه أن يحدث تأثيرا على مستوى الدخل الحقيقي. وكما أوضحنا من قبل سوف يتوقف الأثر النهائى على قيمة مضاعفى السياسات الاقتصادية. الا أن الأثر النهائى سوف يعتمد أيضا على درجة استجابة كل من العرض الكلى والمستوى العام للأسعار للتغيرات فى الطلب الكلى. والقاعدة العامة هى أنه اذا كانت درجة استجابة العرض الكلى أقل فان السياسات الاقتصادية سوف تكون أقل فعالية. بمعنى آخر سوف تكون الآثار التضخمية للزيادة فى الطلب

الكلى أثارا تضخمية ، أكثر منها آثارا حقيقية. وبصفة عامة فان درجـــة استجابة كل من العرض الكلى (الناتج المحلى الحقيقى) والمستوى العــام للأسعار (معدل التضخم) للتغيرات فى الطلب الكلى يمكن التعبير عنـــها بالمعادلتين التاليتين:

$$\dot{y}_t = \alpha_y \dot{ad}_t + b_y \dot{y}_{t-1} \qquad (١٦)$$

$$\dot{p}_t = \alpha_p \dot{ad}_t + b_p \dot{p}_{t-1} \qquad (١٧)$$

حيث تشير $\dot{ad}$ الى معدل التغير فى الطلب الكلى. وتعكس قيمة كل من α_y و α_p درجة تأثير التغيرات فى معدل نمو الطلب الكلـــى على كل من معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى الحقيقـــى ($\dot{y}$) ومعـــدل التضخم المحلى ($\dot{p}$) ، على الترتيب. أما b_y و b_p فهما يعكســـان الاتجاه العام (درجة دوام الأثر) فى نمو كل من الناتج المحلى الاجمـــالى الحقيقى والمستوى العام للأسعار. وكلما اقتربت قيمـــة أى مـــن هذيـــن المعاملين من الواحد الصحيح ، كلما كان الاتجاه العام فى الظاهرة قويا.

وقد تم تقدير المعادلتين رقم (١٦) ورقم (١٧) باستخدام بيانـــات عن الاقتصاد المصرى خلال الفترة ١٩٧٤ -١٩٩٥ كالتالى: (تبين قيمـــة *t-ratio* بين الأقواس أن جميع المعاملات معنوية احصائيا عـــن ١%، كما توضـــح قيمـــة DW عـــدم وجـــود مشـــاكل الارتبـــاط السلســـلى (Autocorreation

$$\dot{y}_t = 22.94 + 0.011\,\dot{ad}_t + 0.982\,\dot{y}_{t-1}$$
$$(1.373) \quad (8.160) \quad (22.93)$$
$$R^2 = 0.983 \qquad DW = 1.866$$

$$\dot{p}_t = 0.957 + 0.279\,\dot{ad}_t + 0.529\,\dot{p}_{t-1}$$
$$(0.488) \quad (4.300) \quad (3.799)$$
$$R^2 = 0.630 \qquad DW = 2.595$$

وتوضح النتائج السابقة أن معامل استجابة النمو فى الناتج الحقيقى للتغيرات فى نمو الطلب الكلى فى الاقتصاد المصرى كان صغيرا نسبيا (٠,٠١١) خلال فترة الدراسة (١٩٧٤-١٩٩٥). هذا معناه ببساطة أنه بالرغم من أن النمو فى الطلب الكلى كان له آثار موجبة ومعنوية احصائيا على نمو الناتج الحقيقى أو العرض الكلى فى الاقتصاد المصرى، الا أن هذه الآثار الموجبة كانت محدودة نسبيا مقارنة بدول أخرى.

على خلاف ذلك، كانت الآثار التضخمية للنمو فى الطلب الكلى فى الاقتصاد المصرى مرتفعة نسبيا، حيث بلغت قيمة معامل حساسية التضخم المحلى للتغيرات فى الطلب الكلى نحو ٠,٢٧٩ . وهذا معناه أن نموا فى الطلب الكلى مقداره ١٠% -فى المتوسط- كان كفيلا برفع المستوى العام للأسعار بنسبة ٢,٨% تقريبا. وبصفة عامة يمكن القول - وفقا للنتائج السابقة- أن الآثار التضخمية لنمو الطلب الكلى فى الاقتصاد

المصرى كانت تفوق آثاره الموجبة على الناتج الحقيقى، بمعنى أن معظم النمو الذى تحقق خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٩٥ كان نموا تضخميا.

٣ - السياسات الاقتصادية:

لاختبار الأثر النهائى للأدوات الثلاث للسياسات الاقتصادية (عجز الموازنة وعرض النقود وسعر الصرف) على الناتج الحقيقى والدخل المحلى الاسمى والمستوى العام للأسعار تم تقدير المعادلات الثلاث أرقام (١٣) و (١٤) و (١٥). وقد كانت نتائج التقدير كالآتى: (الأرقام بين الأقواس هى قيمة t-ratio. وإضافة المتغير *AR(1)* الى كل من المعادلة رقم ١٤ والمعادلة رقم ١٥ تعنى أنه تم استخدام طريقة First-Order Autoregressive Correction لتصحيح مشكلة الارتباط السلسلى Autocorrelation فى المعادلتين.

١ - <u>المعادلة رقم (١٣): الأثر على نمو الطلب الكلى</u>

$$\dot{Y}_t = 13.614 + 0.260\dot{M}_t + 0.192\dot{M}_{t-1} + 0.101\dot{M}_{t-2} + 0.081DY_t - 0.215\dot{EXR}_t$$

$$(3.206)\quad(4.126)\quad(2.618)\quad(1.921)\quad(1.989)\quad(-1.939)$$

$$+0.653\dot{Y}_{t-1}$$

$$(6.251)\qquad R^2=0.839\qquad DW=2.39$$

توضح النتائج أن معدلات التغير فى كل من عرض النقود الاسمى $\dot{M}$ وسعر الصرف $\dot{EXR}$ (معبرا عنه بقيمة الوحدة من العملة المحلية) وعجز الموازنة كنسبة من الناتج الاسمى DY كانت تؤثر طرديا على معدل التغير فى الطلب الكلى (نمو الناتج المحلى

الاجمالى الاسمى)، وذلك فى المتوسط خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٩٥. هذا وان كان مستوى المعنوية الاحصائية (وفقا لقيمة t-ratio) منخفض نسبيا بالنسبة لمعاملى عجز الموازنة ومعدل التغير فى فى سعر الصرف. فالنمو فى عرض النقود الاسمى يمارس تأثيرا طرديا ومعنويا احصائيا على النمو فى الطلب الكلى،ويمتد هذا التأثير لأكثر من فترة زمنية، وذلك كون معاملى $\dot{M}_{t-2}$ و $\dot{M}_{t-1}$ معنويين احصائيا.

وهذا معناه أن السياسة النقدية الانكماشية من الممكن أن تتيح لصانع السياسة الاقتصادية فى مصر السيطرة على نمو الطلب الكلى، ومن ثم معدل التضخم. وتوضح النتائج أيضا أن تخفيض قيمة العملة المحلية من شأنه أن يمارس تأثيرا موجبا -وان كان صغيرا- على نمو الطلب الكلى. والسبب فى ذلك يعود الى أن التضخم المتوقع نتيجة تخفيض قيمة العملة المحلية قد يدفع الأفراد الى زيادة الإنفاق الحالى، تحسبا لانخفاض القوة الشرائية للنقود فى المستقبل. أما عجز الموازنة فمن الواضح أنه يعمل على حفز الطلب الكلى، وذلك بسبب ما يترتب عليه من زيادة فى الدخول الاسمية.

المعادلة رقم (١٤): الأثر على نمو الناتج الحقيقى

$$\dot{y}_t = -2.7834 + 0.180\dot{M}_{t-2} - 0.974DY_t - 0.005\dot{EXR}_t - 0.275\dot{P}_t + 0.567\dot{CAP}$$

$$(-3.280) \quad (2.278) \quad (-4.881) \quad (-1.828) \quad (-1.940) \quad (2.471)$$

$$+0.643\dot{y}_{t-1} - 0.776AR(1)$$

$$(4.444) \quad (-4.226) \qquad R^2 = 0.865 \quad DW = 2.213$$

تعكس نتائج تقدير المعادلة رقم (١٤) أن المتغيرات الممثلة لأدوات السياسات المالية والنقدية فى الاقتصاد المصرى تمارس تأثيرا معنويا ملحوظا على نمو الناتج الحقيقى فى الاقتصاد المصرى. فالنمو فى عرض النقود الاسمى يمارس تأثيرا طرديا على نمو الناتج المحلى الحقيقى، وان كان هذا التأثير لا يحدث تلقائيا ومباشرة في نفس الفترة الزمنية، وانما يتطلب فترة ابطاء (سنتين). وتفسير ذلك أن الأثر المباشر الذى يحدثه نمو عرض النقود الاسمى هو دفع النمو فى الناتج المحلى الاسمى (الطلب الكلى)، وهذا من شأنه أن يحفز النمو فى الناتج الحقيقى وفقا لآلية انتقال الأثر فيما بين المتغيرات الاقتصادية الكلية.

أما عجز الموازنة (كنسبة من الناتج المحلى الاسمى) فمن الواضح وفقا للنتائج أنه يمارس تاثيرا سالبا ومعنويا احصائيا على نمو الناتج الحقيقى. وهذا بدوره يدعم نتائج بحوث سابقة تشير الى قوة أثر المزاحمة Crowding-out Effect للانفاق الحكومى فى الاقتصاد المصرى. كذلك قد تعكس هذه العلاقة العكسية بين عجز الموازنة والنمو فى الناتج الحقيقى الارتباط العكسى بين انخفاض كفاءة الإنفاق الحكومى والنمو الاقتصادى. ومن المحتمل أيضا أن يكون هذا الارتباط العكسى قائما بين حجم القطاع الحكومى والنمو الاقتصادى. وتعكس نتائج تقدير

المعادلة رقم (١٤) العلاقة الموجبة بين تخفيض قيمة العملة المحلية والنمو فى الناتج الحقيقى، وهذا ما تعكسه الاشارة السالبة ومستوى المعنوية الاحصائية لمعامل التغير فى سعر الصرف. وتفسير ذلك أن تخفيض قيمة العملة المحلية يعمل على تحسين المزايا التنافسية السعرية لكل من الصادرات والانتاج المحلى الذى يحل محل الواردات فى مصر.

ومع ذلك تظل الفعالية الكاملة لسياسة تخفيض قيمة العملة المحلية مقيدة بقيمة المرونة السعرية لعرض كل من الصادرات والانتاج المحلى الذى يحل محل الواردات. أما فيما يتعلق بالأثر السالب لمعدل التضخم على النمو فان هذا مرده الى الآثار السالبة التى تحدثها الاختلالات السعرية المرتبطة بالتضخم المحلى. فارتفاع المستوى العام المحلى للأسعار قد لا يكون فى جميع الحالات انعكاسا للتغيرات التلقائية التى تحدث فى كل من الطلب الكلى والعرض الكلى، وانما قد يرجع ذلك الى الممارسات الاحتكارية والمؤثرات الخارجية Externalities مثل الوفورات الخارجية السالبة أو المضيعات External Diseconomies والتلوث.

والعلاقة الموجبة والمعنوية احصائيا بين معدل نمو التكوين الرأسمالى الثابت ($\dot{EXR}$) ومعدل النمو فى الناتج الحقيقى تعنى أن التكوين الرأسمالى ينشط عملية النمو. وهذه النتيجة توضح أنه بالرغم من أن الإنفاق الحكومى -بصفة عامة- يزاحم الإنفاق الخاص، الا أن محاولات صانع السياسة الاقتصادية للسيطرة على عجز الموازنة يجب أن تتفادى تخفيض الإنفاق الحكومى الاستثمارى على البنية الأساسية. وأخيرا

فان النمو فى الناتج الحقيقى فى الاقتصاد المصرى يأخذ اتجاهـــا عامـــا تصاعديا وذلك لآن معامل معدل النمو مع فترة ابطاء واحدة جاء موجبـــا ومعنويا احصائيا.

المعادلة رقم (١٥): الأثر على التضخم المحلى:

$$\dot{P}_t = \underset{(0.762)}{2.882} - \underset{(2.720)}{0.306}\,\dot{y}_t + \underset{(2.594)}{0.364}\,\dot{M}_{t-4} + \underset{(2.472)}{0.0008}\,DY_t - \underset{(-3.676)}{0.101}\,\dot{EXR} +$$

$$\underset{(2.532)}{0.320}\,\dot{P}_{t-1} \; \underset{(-2.764)}{-0.712}\,AR(1) \qquad R^2 = 0.888 \qquad DW = 2.331$$

تظهر نتائج تقديـــــر المعادلـــة رقـــم (١٥) أن الأدوات الثـــلاث للسياسات الاقتصادية تمارس تأثيرا معنويا على معدل التضخم المحلـــى. فالنمو فى عرض النقود الاسمى (التوسع النقدى) وارتفاع عجز الموازنـــة كنسبة من الناتج المحلى (التوسع المالى) يرتبطان طرديا مع معدل التغير فى المستوى العام للأسعار. كذلك فان انخفاض معدل النمو فـــى ســـعر الصرف (تخفيض قيمة العملة المحلية) له أثار تضخمية واضحة. وهـــذا معناه أن جزءا من المزايا النسبية التنافسية التى تتحقق من تخفيض قيمـــة العملة المحلية سوف تفقد بسبب الزيادة فى التضخم المحلى التى يحدثـــها هذا التخفيض. وأخيرا فان ارتفاع معدل التضخم المحلـــى فـــى احـــدى السنوات من المتوقع أن يتكرر فى سنوات تالية، مما يقوى من احتمـــالات وجود اتجاه عام فى ظاهرة التضخم فى مصر، ويدعم هذه الاحتمالات أن نتائج المعادلة رقم (١٥) تشير الى أن معدل التضخم هذا العـــام يرتبـــط ارتباطا طرديا ومعنويا احصائيا مع معدل التضخم فى العام السابق.

٨/٤ الخلاصة:

أولت الدراسات الاقتصادية الكثير من الاهتمام لدراسة فعالية السياسات الاقتصادية الكلية، سواء على مستوى التنظير أو على مستوى الاختبارات التطبيقية. ومن القضايا الأساسية التى لاقت الكثير من الاهتمام فى هذا المجال قياس الآثار الكلية للسياسات المالية والسياسات النقدية على كل من النمو والاستقرار الاقتصاديين، أو بمعنى آخر تأثير هذه السياسات على كل من الطلب والكلى والعرض الكلى ومعدل التضخم المحلى. ويمثل هذا الفصل محاولة فى هذا الاتجاه، حيث اهتمت بقياس وتحليل مدى فعالية عدد من الأدوات المالية والنقدية فى التأثيرعلى معدل التضخم المحلى وكل من الدخل الاسمى (الطلب الكلى) والناتج الحقيقى (العرض الكلى) فى الاقتصاد المصرى خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٩٥. ولقد تم اختيار هذه الفترة الزمنية نظرا لما شهدته من تغييرات اقتصادية هيكلية على المستوى الكلى، هذا الى جانب أنها تعتبر فترة زمنية متجانسة نسبيا من حيث توجهات صانع السياسة الاقتصادية.

ويهتم هذا الفصل بتناول ثلاث قضايا أساسية ترتبط بمدى فعالية السياسات الاقتصادية الكلية فى الاقتصاد المصرى خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٩٥. تختص القضية الأولي بتوصيف المتغيرات والمعلمات الكلية الحاكمة لآلية انتقال الأثر من أدوات السياسات الاقتصادية الى أهدافها. والمنهج التحليلى الذى تم الأخذ به فى هذا المجال يتمثل فى توصيف وقياس نموذج قياسى كلى مبسط للاقتصاد المصرى، يشتمل على العلاقات الاقتصادية الكلية الحاكمة للطلب الكلى بما تحتوى من متغيرات

اقتصادية كلية تمثل اما مكونات للطلب الكلى ذاته، أو متغيرات اقتصادية كلية مرتبطة به.

وتهتم القضية الثانية بدراسة الى أى مدى كان العرض الكلى (الناتج المحلى الحقيقى) يستجيب للتغيرات فى الطلب الكلى (الناتج المحلى الاسمى أو الدخل المحلى الاسمى) فى الاقتصاد المصرى خلال فترة الدراسة؟. فالتغيرات فى الطلب الكلى قد تمثل فى مجملها أثارا حقيقية – اذا ما كانت استجابة العرض الكلى للطلب الكلى استجابة كاملة– أو تكون فى مجملها أثارا تضخمية –اذا ما انتفت استجابة العرض الكلى للتغيرات فى الطلب الكلى– أو تصبح خليطا من الآثار الحقيقية والآثار التضخمية.

وتمثل هذه القضية أهمية كبيرة فى اقتصاد نام مثل الاقتصاد المصرى يسعى –أو يجب أن يسعى– صانع السياسة الاقتصادية الكلية فيه الى تحقيق هدفى النمو والاستقرار الاقتصاديين. ولكى يتحقق النمو قد يتطلب الأمر استخدام أدوات مالية ونقدية لتنشيط الطلب الكلى، وهذا بدوره قد يكون على حساب الاستقرار الاقتصادى اذا ما كانت الآثار التضخمية للتغيرات فى الطلب الكلى تفوق آثاره الحقيقية. وقد أوضحت النتائج أن هذا هو حال الاقتصاد المصرى.

وأخيرا تختص القضية الثالثة بتوصيف مجموعة من العلاقات الاقتصادية الكلية التى تساعد فى التعرف على تأثير ثلاث من الأدوات المالية والنقدية فى الاقتصاد المصرى (عرض النقود وعجز الموازنة العامة للدولة وسعر الصرف) على معدل التضخم المحلى ومعدل نمو كل

من الطلب الكلى (الناتج المحلى الاجمالى الاسمى) والعرض الكلى (الناتج المحلى الحقيقى).

ولقد كانت النتائج فى مجملها متوافقة الى حد كبير مع ما تقول به النظريات والدراسات الاقتصادية الكلية المتعارف عليها. ومع ذلك يصح أن تؤخذ هذه النتائج بشيء من الحذر، وذلك لاعتبارات ترتبط بحقيقة أنها قائمةعلى استخدام بيانات كلية تعكس الاتجاه العام، هذا الى جانب الاحتمال القائم فى مثل هذا النوع من الدراسات من انخفاض درجة دقة البيانات، وأخطاء القياس. وقد كانت أهم النتائج كالتالى:

١ - توضح نتائج تقدير النموذج القياسي الكلى، والذى يشتمل على العلاقات الاقتصادية الكلية المرتبطة بالطلب الكلى، أن آلية انتقال الأثر كانت قائمة فعلا فى الاقتصاد المصرى خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٩٥. فلقد أظهرت النتائج أن معاملات حساسية الإنفاق الاستهلاكى والإنفاق الاستثمارى وصافى الصادرات والطلب على النقود للتغيرات فى كل من الدخل الحقيقى وسعر الفائدة الحقيقى كانت معنوية احصائيا وتأخذ الاشارات الصحيحة وفقا لما تقول به النظرية الاقتصادية الكلية. وهذا معناه أن الأفراد (مستهلكين ومنتجين) كانوا يستجيبون فى قراراتهم الخاصة بالاستهلاك والاستثمار (سواء كانت ترتبط بالنشاط الاقتصادى المحلى أو بالتعامل مع العالم الخارجى) والطلب على النقود للتغيرات فى كل من مستوى الدخل المحلى الحقيقى وسعر الفائدة الحقيقى. صحيح أن هناك جدلا حول مدى استجابة الإنفاق الاستهلاكى لسعر الفائدة، الا

أن هذه النتائج توضح -بصفة عامة- أن صانع السياسة الاقتصادية في مصر كانت لا تعوزه آلية انتقال الأثر اللازمة لتنشيط فعالية السياسات الاقتصادية الكلية. وأوضحت النتائج كذلك أن مضاعف السياسة المالية كان أكبر من حيث القيمة من مضاعف السياسة النقدية. وهذه نتيجة متوقعة في اقتصاد نام تضعف فيه درجة استجابة سعر الفائدة للتغيرات في عرض النقود، وتنخفض فيه معاملات حساسية الإنفاق (استهلاكي واستثماري) للتغيرات في سعر الفائدة، وتقل فيه درجة استجابة الإنفاق الاستثماري للتغيرات في مستوى النشاط الاقتصادي أو الدخل المحلي الحقيقي (انخفاض أثر المعجل) لأسباب ترتبط بعوامل مؤسسية واجتماعية وسياسية تؤثر على المناخ الاستثماري.

٢ - بالرغم من أن النمو في الطلب الكلي خلال فترة الدراسة كان له آثار موجبة ومعنوية على الناتج المحلي الحقيقي (العرض الكلي)، الا أن هذه الآثار الموجبة كانت محدودة نسبيا، مقارنة بالآثار التضخمية للطلب الكلي، والتي توضح النتائج أنها كانت مرتفعة نسبيا. ومثل هذه النتائج تؤكد على أن نجاح السياسات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد المصري يجب أن يقاس بمدى فعاليتها، ليس فقط في رفع معدل النمو الاقتصادي، وانما أيضا بمدى فعاليتها في ضبط معدل التضخم المحلي. ويمثل ذلك احدى المعضلات الأساسية أمام صانع ومنفذ السياسات الاقتصادية الكلية. فالنمو الاقتصادي يتطلب -فيما يتطلب- سياسات اقتصادية كلية تعمل على حفز الطلب الكلي، وهذا بدوره سوف يعمل على -كما توضح النتائج- زيادة الضغوط التضخمية بصورة أكبر نسبيا من تأثيره الموجب على النمو.

٣ – مارست أدوات السياسات الاقتصادية الكلية التى تم تناولها (عوض النقود وعجز الموازنة وسعر الصرف) تأثيرا موجبا على الناتج المحلى الاجمالى الاسمى. وهذا معناه أن كل من التوسع النقدى والتوسع المالى وتخفيض قيمة العملة المحلية يعمل على تنشيط الطلب الكلى فى الاقتصاد المصرى. وبالرغم من أن تنشيط الطلب الكلى يعد من الأمور المرغوب فيها لحفز النمو، إلا أن صانع السياسة الاقتصادية الكلية يجب أن يتعامل مع ذلك بشيء من الحذر كون التوسع فى الطلب الكلى له آثار تضخمية تفوق آثاره الحقيقية فى الاقتصاد المصرى. وعلى هذا يصح القول بأنه ليس من المرغوب فيه حفز النمو فى الاقتصاد المصري باستخدام سياسات مالية ونقدية توسعية، أو بتخفيض قيمة العملة المحلية، إنما قد تكون السياسات الاقتصادية الجزئية التى تهدف الىتحقيق اصلاحات هيكلية فى تخصيص الموارد ورفع كفاءة استغلالها والغاء الاختلالات السعرية، قد تكون هذه السياسات أكثر فعالية فى تحقيق النمو الاقتصادى من خلال تنشيط عملية تنمية اقتصادية حقيقية (أى تغيير هيكلى). أما السياسات الكلية فمن الواضح من النتائج أنها أكثر فعالية فى تحقيق الاستقرار الاقتصادى من حفز النمو.

٤ – مما يدعم ضعف تأثير أدوات السياسات الاقتصادية الكلية على النمو فى الناتج الحقيقى، ما أوضحته النتائج من وجود أثر مزاحمة Crowding-out Effect قوى لعجز الموازنة، وضعف الآثار الحقيقية لتخفيض قيمة العملة المحلية. هذا الى جانب أن التأثير السالب لمعدل التضخم المحلى على النمو فى الناتج المحلى الحقيقى يضعف كثيرا من الآثار الموجبة للتوسع النقدى.

٥ - أوضحت النتائج أيضا أن معدل التضخم المحلى يرتبط طرديا بكـل من النمو فى عرض النقود وعجز الموازنة وخفض قيمـــة العملـــة المحلية، ومعنى ذلك أن الأدوات الثلاث للسياسات الاقتصادية الكليـــة كان لها آثار تضخمية واضحة فى الاقتصاد المصرى خلال الفـــترة ١٩٧٤-١٩٩٥. وهذا يؤكد مرة أخرى ضعف فعالية هذه السياســـات فى تحقيق النمو الاقتصادى.

الفصل التاسع

برامج الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية

الفصل التاسع

برامج الاستقرار الاقتصادي فى الدول النامية

١/٩ مقدمه:

يمثل ميزان المدفوعات أحد المتغيرات الاقتصادية الكليـــة التـــى ترتبط مع متغيرات اقتصادية كلية أخرى ارتباطا آنيا Simultaneous. وقد تكون المتغيرات الاقتصادية الكلية التى ترتبط بميزان المدفوعات هى أدوات للسياسات الاقتصادية (مثل سعر الفائدة وسعر الصرف والإنفـــاق الحكومى والضرائب)، كما أنها قد تكون مؤشـــرات أداء تمثـــل أهدافـــا رئيسية للسياسات الاقتصادية Objectives (مثل النمو ومعدل التضخم ومعدل البطالة) أو تمثل قيمـــا مســـتهدفة لمتغـــيرات اقتصاديـــة كليـــة Targets (مثل عرض النقود).

وعلى هذا فان توجيه السياسات الاقتصادية نحو تعديـــل وضـــع ميزان المدفوعات لابد وأن يكون له تأثير كذلك على النمو، ولكن ذلك لن يتحقق الا فى الأجل الطويل. كذلك فان ضمان "وضع مـــرض مســـتمر لميزان المدفوعات" -كهدف رئيسى لبرامج الاستقرار- لن يتحقـــق الا اذا كان للسياسات الاقتصادية والترتيبات المستخدمة أثرا موجبـــا علـــى معدل النمو فى الناتج المحلى الحقيقى. وبالتالى فانه لا يصح تناول وضع ميزان المدفوعات الا من خلال اطار كلى يشتمل أيضا على المتغـــيرات الاقتصادية الكلية المرتبطة، سواء كانت أهدافا أو قيما مستهدفة أو أدوات. كذلك فان السياسات الاقتصادية الكلية المرتبطة بميزان المدفوعات، هـــى فى الأصل سياسات كلية ترتبط بالعديد من المتغيرات الاقتصادية الكليـــة.

فسياسات سعر الصرف، وسياسات تحرير التجارة الخارجية والتوجه نحو تشجيع الصادرات، والسياسات النقدية بصفة عامة، هـي سياسـات لـها أهداف تشتمل على وضع ميزان المدفوعات والنمو والتضخم. وعلى هذا، قد لا يصح -كما سوف يتضح من خلال الأقسام المختلفة لهذا الفصـل - تناول آثار برامج الاستقرار الاقتصادى على ميزان المدفوعات وسياسـاته بمعزل عن المتغيرات الاقتصادية الكلية المرتبطة.

من هذا فان الهدف الأساسى من هذه الفصل هو تناول الدراسـات المتاحة -وخاصة المتاحة حديثا- حول تأثير برامج الاستقرار الاقتصادى على ميزان المدفوعات، وذلك من منظور كلى يأخذ فى الاعتبار الارتباط المتبادل بين ميزان المدفوعات وبقية المتغيرات الاقتصادية الكليـة. ولأن محور الفصل هو ميزان المدفوعات ، فقد يبدو الأمر وكأننا نـهتم فقـط بالأجل القصير. وهذا ليس صحيحا إذا ما أدركنـا أن اسـتخدام الأدوات السابق الإشارة اليها من المتوقع أن يحدث آثارا على كـل مـن جـانبى الطلب الكلى والعرض الكلى. وهذا معناه أن يكون لبرامج الاستقرار -أو من المتوقع أن يكون لها- آثارا على النمو فى الأجل الطويل (أى علـى العرض الكلى)، تماما كما أن لها آثار متوقعـة علـى وضـع مـيزان المدفوعات ومعدل التضخم المحلى فى الأجل القصير. ومن المتوقـع أن تنعكس الآثار على العرض الكلى على وضع ميزان المدفوعات فى الأجل الطويل.

وتقوم طريقة المعالجة فى هذه الفصل على تنـاول الدراسـات المتاحة من خلال اطار تحليلى متكامل. ففى البداية يقدم الفصـل اطـارا

نظريا لبرامج الاستقرار الاقتصادى، مع التعامل مع ميزان المدفوعـــات على أنه محور هذه البرامج. ويبدأ هذا الاطار التحليلى (القســم رقــم ٢) بعرض المفاهيم الأساسية المرتبطة ببرامج الاستقرار، ودور كـــل مــن صندوق النقد والبنك الدوليين، وكيفية تصميم البرامج، والآثار الاقتصادية المتوقعة للأدوات المرتبطة بها. ويتناول القسم رقم (٣) محددات الطلـــب على برامج الاستقرار المدعمة من جانب صندوق النقد والبنك الدوليـــن. وتم تخصيص القسم رقم (٤) لغرض اســـتعراض المنـــاهج التحليليـــة المختلفة المستخدمة -حتى الآن- فى تحليل وتقييـــم برامـــج الاســـتقرار الاقتصادى فى الدول النامية. أما القسم رقم (٥) فانه يتناول آثار برامـــج الاستقرار الاقتصادى وفقا للدراسات الرائدة المتاحة، والدراسات الأخـــرى التى أطلقنا عليها "دراسات مشتقة". وفى القسم رقم (٦) تتنـــاول الفصـــل تجارب بعض الدول فى مجال الاستقرار الاقتصادى. وأخيرا، يتضمـــن القسم رقم (٧) الخلاصة وأهم النتائج.

٢/٩ المفاهيم الأساسية المرتبطة ببرامج الإستقرار:

عندما ينشأ عدم التوازن بين الطلب الكلى والعرض الكلى يضطر صانع السياسة الاقتصادية إلى التدخل نظرا للآثار الاقتصادية الضارة لعدم التوازن. وفى الدول النامية يتسبب استمرار عدم التوازن في تدهور وضع المدفوعات الخارجية، وعادة ما يصاحب ذلك ارتفاع فى معدلات التضخم المحلية. وقد تتمكن الدولة من التعايش مع هذا الوضع طالما أنها توفر موارد تمويلية من الصرف الأجنبى تكفى لتغطية العجز الخارجي، أو على الأقل تخفيضه. وسواء كانت هذه الموارد التمويلية الاضافية من مصادر ريعية أو من من مصادر خارجية، فانها، وكما أشار Khan et al. (1991, p.1)، سوف تساعد على التمادى فى التوسع في الطلب الكلى.

وهذا بدوره سوف يعمق مشكلة عدم التوازن على المستوى الكلى: زيادة العجز الخارجي بدلا من تخفيضه، وفقدان الاحتياطات الدولية للدولة، وارتفاع معدلات التضخم المحلية، وتدهور الوضع التنافسى للاقتصاد المحلى، وانخفاض معدل النمو المحلى، وزيادة عبء الدين الخارجي. وتشير الدلائل التطبيقية إلى أن الدول النامية عندما تحصل على موارد إضافية من النقد الأجنبى تقوم بالتوسع فى نوعيات الإنفاق التى تعمل غالبا على زيادة كل من الواردات وعرض النقود (World Bank 1981, and Davis 1980).

وطالما أن عدم التوازن له آثار ضارة، وطالما أن توفير الموارد التمويلية -من مصادرها المختلفة- غير كاف للتغلب على -أو وقف-

هذه الآثار الضارة، فلابد من "التكيـــف" أو "الموائمـــة" Adjustment (سوف نستخدم من الآن فصاعدا لفظ التكيف). وتبـــدأ عمليـــة "التكيـــف" بمحاولات تحقيق الاستقرار الاقتصادى Stabilization، ثـــم تســـتمر لإحداث "التغيير" أو "الإصلاح" الهيكلى. والهدف الأساسى من الاستقرار هو الوصول برصيد ميزان المدفوعات إلى وضع "مـــرض"، مصحوبـــا بمعدلات تضخم منخفضة. أما الهدف من الإصلاح الهيكلى فـــهو زيـــادة القدرة الإنتاجية، وتحسين كفاءة تخصيص واستغلال المـــوارد المحليـــة، لضمان استمرار الاستقرار فى ظل نمو مقبول ومستمر فى الناتج المحلـــى الحقيقى (راجع فى هذا Leesink 1996 و Khan et al. 1991 و Roemer and Radelet 1991).

ومن هنا تتضح أهمية دمـــج مجـــهودات كـــل مـــن الاســـتقرار الاقتصادى والإصلاح الهيكلى فى الـــدول الناميـــة، طالمـــا أن أهـــداف الاستقرار لا يمكن المحافظة عليها فى الأجل الطويل دون نمو اقتصـــادى قائم على إصلاح هيكلى. وبمعنى آخر فان الاستقرار الاقتصادى لا يمكن أن يتحقق ويستمر الا فى ظل عملية التنمية الاقتصادية. كذلـــك تحتـــاج عملية التنمية الاقتصادية -لكى تنجح- إلى قدر معيـــن مـــن الاســـتقرار الاقتصادى. وتحقيق الاستقرار الاقتصادى يتطلب تصميم وتنفيذ سياســـات لادارة الطلب الكلى، والتى عادة ما تشتمل علـــى أدوات نمطيـــة وهـــى عجز الموازنة والائتمان المحلى وسعر الفائدة وسعر الصرف.

أما إدراك الإصلاح الهيكلى فانه يتطلب تصميم برامج لتحريـــر أسواق السلع وأسواق عناصر الإنتاج وتفعيل آليات السوق.

ويجب مراعاة ثلاثة أمور على جانب كبير من الأهمية، وذلك عند تصميم توليفة من سياسات وبرامج الاستقرار الاقتصادى والإصلاح الهيكلى فى الدول النامية وهى:

(أ) **البعد الزمنى:** فتحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق تخفيض الطلب الكلى قد يكون ممكنا فى الأجل القصير، بينما يحتاج الإصلاح الهيكلى المطلوب لتحقيق النمو واستمرار الاستقرار إلى الزمن الطويل.

(ب) **تكلفة التكيف:** حيث يجب تقليل هذه التكلفة بقدر الامكان. وهذا لا يتأتى الا اذا تم اختيار السياسات الصحيحة والملائمة، ومن ثم اختيار الأدوات الصحيحة والملائمة لتحقيق الأهداف المرجوة. والاختيار غير الصحيح سوف يرفع من تكلفة عملية التكيف بحيث قد تفوق أضرار عدم التكيف. وهذا يتطلب التعرف وبدقة على آلية العلاقات الآنية Simultaneous بين المتغيرات الاقتصادية المرتبطة بعملية التكيف. فمحاولة تخفيض الطلب الكلى، لغرض تحقيق الاستقرار فى الأجل القصير وذلك باستخدام إجراءات وترتيبات ترتبط بالعرض الكلى، أو محاولة التغلب على معوقات العرض الكلى عن طريق الانكماش النقدى، أو إحداث انتقال متعمد لمنحنى العرض الكلى عن طريق الانكماش المالى، كلها أمثلة على ارتفاع تكلفة عملية التكيف بسبب استخدام الأدوات غير

الصحيحة وغير الملائمة (راجع فـي هـذا الخصـوص (Rodrik 1996, pp. 20-26).

(ح) **سرعة التكيف:** حيث تمثل سرعة -أو بطء- الاستجابة لحالة عـدم التوازن عاملا هاما يتحكم فى تحديد تكلفة عملية التكيـف. والقاعدة العامة هى أنه كلما كانت استجابة صانع السياسة الاقتصادية بطيئة، كلما تدهور وضـع عـدم التـوازن، وبالتالي ارتفاع تكلفة التكيف. فقد يتحول العجز المؤقـت فى ميزان المدفوعات إلى عجز مزمـن، وقـد يتحـول التضخم الحثيث إلى تضخم جامح بسبب إبطاء أو تـأخير عملية التكيف. ولأن عملية التكيف قد تتضمن سياسـات وترتيبات اقتصادية لا تتصف بالشعبية أو الجماهيرية، فإن سرعة استجابة صانع السياسة الاقتصادية سـوف تتأثر بالأوضاع السياسية.

وعلى هذا سوف تختلف درجة وسـرعة الاسـتجابة لعـدم التوازن من مجتمع إلى آخر وفقا للنظم السياسـية السـائدة. وتـرى Krueger (1993, p. 109) أن صانع القرار الاقتصادى فـى الـدول النامية عادة يستجيب ويبدأ عملية التكيف بعـد أن تتدهـور الأوضـاع الاقتصادية إلى الحد الذى يكون فيه تحسين الأداء الاقتصادى أمرا لا مفر منه. أى بعد أن يصل وضع عدم التوازن إلى حد "الأزمة". وتضيف إلـى ذلك، أن الحكومات القوية شعبيا عادة تستجيب وتبـدأ عمليـة التكيـف

بالسرعة المناسبة، بينما الحكومات الضعيفة (وغير الشرعية أحيانا) تبطئ عملية التكيف (Krueger, 1993,p. 126).

ومن المتوقع أنه كلما كان توزيع عائد الثروة (الدخل) عـــادلا، كلما كان قرار التكيف سريعا بمجرد ظهور بوادر عدم التوازن، وعندها تنشأ القناعة لدى صانع القرار بأن السياسات الحالية أصبحت لا تصلـــح، ومن ثم لابد من سياسات بديلة. وسوف تكون هذه السياسات الجديـدة مقبولة حتى وان كانت غير شعبية (بمعنى تتطلب تضحيات فى بدايـــة تنفيذها). وفى هذا الخصوص يتساءل Rodrik (1996, p. 26) لمـــاذا كانت استجابة صانع القرار الاقتصادى فى كوريا الجنوبية سريعة بمجرد ظهور بوادر عدم التوازن ، بينما كانت استجابة نظيره فى البرازيل بطيئة جدا، إلى الحد الذى تفاقم فيه الوضع الاقتصادى ووصل إلى حد الأزمـــة (التضخم الجامح)؟.

وفى هذا الخصوص قام Santaella (1995) بتجميـــع بيانـــات تفصيلية من ٧٨ دولة نامية غير منتجة للنفط، شاركت أو ما زالت تشارك فى ترتيبات استقرار وتكيف هيكلى مع صندوق النقد الدولى خلال الفــترة ١٩٧٣-١٩٩١، وباستخدام أسلوب مقارنة مؤشرات الأداء الاقتصادى فى الدول المشاركة فى هذه الترتيبات مع مثيلاتها فى دول غـــير مشـــاركة توصل إلى نتائج مؤداها أن الأداء الاقتصادى للمجموعتين من الدول كان مختلفا قبل بداية المشاركة. فقد كانت الدول المعنية بالمشاركة فى ترتيبات الاستقرار والتكيف تعانى من تدهور وضع ميزان المدفوعات، وضعـــف كل من الاستثمار والنمو والموازنة العامة للدولة، وارتفاع كبير فى كـــل

من معدل التضخم المحلى وحجم المديونية الخارجية، وتقييم العملات المحلية بأعلى من قيمها الحقيقية. واستنتج Sataella (1995) من ذلك أن الدول النامية عادة ما لا تبدأ فى البحث عن برامج للاستقرار الاقتصادى والتكيف الهيكلى الا عندما تتدهور مؤشرات الأداء الاقتصادى ويصل الأمر إلى حد الأزمة.

وتتميز عملية التكيف بأنها "تجعل الأشياء أسوأ قبل أن تحولها إلى الأفضل" (Williamson 1994, p. 227). ومعنى هذا هو أن محاولات تحقيق الاستقرار الاقتصادى أو الإصلاح الهيكلى سوف يكون لها بعض الآثار السالبة فى الأجل القصير، وأن هذه الآثار السالبة عادة ما تصاحب برامج الإصلاح الهيكلى. الا أن القاعدة العامة تقول أن الأداء الاقتصادى سوف يكون أسوأ فى حال عدم وجود تعديل منه فى حال وجوده، حتى وان كان مصحوبا ببعض الآثار السالبة فى الأجل القصير. وسوف يتم تناول هذه الآثار بشئ من التفصيل عند استعراض كيفية تصميم البرامج وتقييم آدائها.

ولكن متى يصبح التكيف ممكنا؟، ومتى يكون ناجحا؟. للاجابة على هذين السؤالين قام Williamson (1994) باجراء تجربة فريدة، وذلك بمحاورة ومناقشة مجموعة من الخبراء الفنيين فى مجال تصميم وتنفيذ السياسات الاقتصادية (أو ما أطلق هو عليهم Technopols) بالاضافة إلى مجموعة من الاقتصاديين المتخصصين. وتوصل إلى ما أطلق عليه "اجماع واشنطن Washington Consensus"، والذى أوضح أن هناك ١٠ إجراءات وترتيبات اقتصادية متفق عليها كبداية

لعملية التكيف (بما تشمله من استقرار اقتصادى واصلاحات هيكلية)، وأن هناك ١٦ فرضية Hypothesis يصح اخضاعها للاختبار للتأكد من أن التكيف سيكون ممكنا وناجحا. أما الإجراءات والترتيبات الاقتصادية التى تم الاتفاق عليها فى "اجماع واشنطن" فهى:

١ - الإصلاح المالي Fiscal Reform.
٢ - تخفيض الإنفاق الحكومى بحيث ينحصر فى الإنفاق على الصحة والتعليم والبنية التحتية.
٣ - الإصلاح الضريبى (توسيع القاعدة الضريبية وتخفيض معدلات الضريبة).
٤ - توحيد أسعار الصرف والعمل على جعلها أسعار تنافسية.
٥ - ضمان حقوق الملكية.
٦ - تقليل القيود.
٦ - تحرير التجارة الخارجية.
٨ - الخصخصة.
٩ - إلغاء القيود على الاستثمار الأجنبى.
١٠ - تحرير أسواق المال.

أما أهم الفرضيات Hypothesis المتفق عليها فهى:

١ - يتم تصميم وتنفيذ برامج للتعديل عندما تحدث الأزمة.
٢ - يعد الدعم الخارجى عاملا حاسما فى نجاح عملية التكيف.
٣ - تعتبر السياسات الاقتصادية الإصلاحية بطبيعتها سياسات رأسمالية.
٤ - سوف تفشل برامج التكيف ما لم يدعمها اصلاحات تشريعية.

٥ - لا تلقى حكومات الدول النامية اهتماما كبيرا للمعارضين لبرامج التكيف.

٦ - يشارك الاقتصاديون فى قيادة عملية التكيف.

٧ - يحتاج التكيف الناجح إلى برامج شاملة سريعة التنفيذ.

٨ - يجب تهيئة الرأى العام لقبول عملية التكيف.

٩ - ينجح التكيف عندما يتم تعويض الخاسرين، وزيادة عدد المستفيدين.

وقد أثبتت تجربة Williamson عدم وجود دلائل تطبيقية لها صفة "العموم" حول صحة أى من الفرضيات السابقة. بمعنى ليس هناك دلائل واضحة على أن أى من الفرضيات السابقة كان "كافيا" أو حتى "ضروريا" لنجاح عملية التكيف (Willamson 1994, p. 589). ومع هذا تظل هذه التجربة الرائدة مفيدة فى مجال توصيف عدد من الفرضيات التى يصح للدراسات التطبيقية تناولها بالاختبار. وسوف نعرض لهذا فيما بعد عند استعراض الدراسات التطبيقية.

ويمكن توصيف برنامج التكيف على النحو التالى:

(١) الأهداف Objectives :

أ - تحقيق الاستقرار الاقتصادى: وهذا يشتمل على وضع مرض لوضع المدفوعات الدولية (توازن ميزان المدفوعات) ومعدلات تضخم منخفضة، وهذا يرتبط بالأجل القصير.

ب - تحقيق النمو الاقتصادى وضمان استمرار الاستقرار الاقتصادى، وهذا يرتبط بالأجل الطويل.

(٢) السياسات Policies:

أ - سياسات ادارة الطلب الكلي: وأدواتها الموازنة العامة للدولة (الإنفاق الحكومى والضرائب) وعرض النقود (الائتمان المصرفى) وسعر الفـائدة، بالاضافة إلى سعر الصرف. وعادة ما تعرف هذه السياسات علـى أنـها "Orthodox"، وذلك تعبيرا عن جمودها فى قوالب نمطية غير مرنـة وغير قابلة للتغيير بسهولة (Moskoff and Nazmi 1992, p.70).

ب - سياسات الإصلاح الهيكلي: وأدواتها تشـتمل علـى الإصلاحـات السعرية والخصخصة، وتفعيل آليات السوق، وتحرير التجارة الخارجيـة، والإصلاحات المؤسسية (خاصة المرتبطة بالقطاع المالىوسوق المـال). والفكر الاقتصادى حول هذه السياسات ينقسم إلى مدرسـتين: (Killick and Sutton 1984, p.59).

المدرسة الأولى: وقد تعارف على تسميتها New Orthodox، وذلـك لأنها بالإضافة إلى سياسات ادارة الطلب الكلى وسعر الصـرف، تنـادى باحداث إصلاحات تجارية (تحرير التجارة الخارجية) وماليـة (تحريـر سوق المال ورفع كفاءته). والمقولة الأساسية فى هذا الخصوص هـى أن تحرير التجارة الخارجية سوف يدعم محاولات الاسـتقرار الاقتصـادى، وخاصة اذا ما كانت انتاجية المدخلات الوسيطة المستوردة أعلـى مـن مثيلاتها المحلية، وكانت مرونة الطلـب السـعرية علـى الـواردات منخفضة (Arora et al. 1994 and Edwards 1993).

أما <u>المدرسة الثانية:</u> فهى مدرسة الهيكليين Structuralist، والتى تنظر إلى الإصلاح الهيكلى على أنه التخلص من عوائـــق العـــرض الهيكليـــة كمتطلب أساسى لتحقيق الاستقرار الاقتصادى المستمر والمدعـــم بـــالنمو الاقتصادى.

٣/٩ دور صندوق النقد والبنك الدوليين:

تجب الإشارة فى البداية إلى أن عمليات التكيف الاقتصادى -بمـــا فيها ترتيبات الاستقرار- كانت ومازالت تتم وبأشكال مختلفة فى جميـــع الدول، وأن التغيير الأساسى الذى حدث مع بداية الثمانينيات هو أن الدول النامية بدأت تصمم وتنفذ برامج التكيف الاقتصادى بمساندة وتحت اشراف كل من صندوق النقد والبنك الدوليين (Stewart 1995, p.17). ومنذ أن أنشئ وفقا لاتفاقية بريتون وودز، كان صندوق النقد الدولى يسعى أساســا إلى توفير الموارد المالية اللازمة لمساعدة الدول الأعضاء فـــى التغلـــب على مشكلات المدفوعات الخارجية (العجز فـــى مـــيزان المدفوعـــات). ولضمان احكام الرقابة على الدول المقترضـــة، أصبحـــت "مشـــروطية" الصندوق أمرا واقعا متعارفا عليه منذ نهاية الستينيات. وعادة ما تنعكـــس هذه "المشروطية" فى شكل حزمة مـــن سياســـات ادارة الطلـــب الكلـــى (السياسات المالية والنقدية بالاضافة إلى سياسات سعر الصرف).

ولم يطرأ تغيير كبير على هذه الحزمة من السياسات الاقتصاديـــة منذ أن تم تصميمها للمرة الأولى بواســـطة Polak فـــى عـــام ١٩٥٧ (Taylor 1997, p. 146). وتتمثل الأدوات الرئيسية لهذه السياسات، كما أشرنا أعلاه، فى عرض النقود (الائتمان المحلـــى) وعجـــز الموازنـــة

(الإنفاق الحكومى والضرائب) وسعر الصرف. ووفقا لهذه السياسات يتم تحقيق الاستقرار الاقتصادى (خفض كل من معدل التضخم المحلى والعجز فى ميزان المدفوعات) عن طريق تخفيض متعمد فى الطلب الكلى، من خلال خفض عجز الموازنة (خفض الإنفاق الحكومى وزيادة الضرائب)، وخفض معدل نمو عرض النقود (ورفع سعر الفائدة)، وخفض قيمة العملة المحلية.

وعلى خلاف صندوق النقد الدولي، شهد دور البنك الدولى تغييرات عديدة من حيث أهدافه وتوجهاته. فبعد أن كان دور البنك الدولى ينحصر فى توفير التمويل اللازم لمشروعات البنية الأساسية (فى أوروبا أولا ثم فى الدول النامية)، بدأت مجهودات البنك منذ نهاية السبعينيات تتجه نحو محاربة الفقر، ومنذ الثمانينيات نحو الإصلاح الاقتصادى الهيكلى الذى يدعم آليات السوق الحر فى الدول النامية. هذا بالاضافة إلى أن البنك الدولى تحرك مؤخرا فى اتجاه دعم الاستقرار الاقتصادى، من خلال ما يقدمه من قروض لدعم التعديلات الهيكلية التى تعمل فى اتجاه خفض العجز فى ميزان المدفوعات والسيطرة على التضخم المحلى (Taylor 1997, p. 147). ونظرا للطبيعة الهيكلية للإصلاحات والتعديلات الاقتصادية التى يدعمها البنك الدولى، فقد تعارف على تسميتها Heterodox : فهى سياسات مرنة متحركة تشتمل على اصلاحات سعرية ومؤسسية ترتبط بالجانب الحقيقى فى المجتمع أو العرض الكلى (Moskoff and Nazmi 1992, p. 70).

ويصف (Taylor (1997, p. 147 دور كل من صندوق النقد والبنك الدوليين فى قيادة عمليتى الاستقرار الاقتصادى والإصلاح الهيكلى فى الدول النامية والدول التى كانت تنتمى إلى المعسكر الشرقى بأنه "تقسيم للعمل في شأن حزمة من السياسات والترتيبات الاقتصادية التي تكون صديقة لنظام آليات السوق". وعلى هذا يمكن صياغة استراتيجية المنظمتين الدوليتين فى الآتى: ضمان تحقق الإصلاح الاقتصادى الذي يقوم علي الحرية الاقتصادية، والذي يحقق نتائج موجبة علي النمو الاقتصادى وزيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

ولكى يتحقق ذلك لابد فى البداية من "تحقيق الاستقرار Stabilizing" على المستوى الاقتصادى الكلى، ثم بعد ذلك لابد من تكييف "Adjusting" السوق لكى يعمل بكفاءة. ومن الآن فصاعدا فان استخدام مصطلح برامج الاستقرار الاقتصادى المدعمة من قبل صندوق النقد الدولي سوف ينصرف أيضا علي دعم البنك الدولي لهذه البرامج، خاصة وان كانت –أى البرامج– تشتمل علي مكونات اصلاح هيكلي تهتم بجانب العرض.

ولكن ما هى فلسفة صندوق النقد الدولى فى التعامل مع الأوضاع الاقتصادية فى الدول التى تشارك فى برامج استقرار أو تعديل؟ هل يكتفى الصندوق بالقيام بالوظيفة الاشرافية Surveillance Function ويترك عملية تصميم السياسات الاقتصادية المختلفة لحكومة الدولة المعنية؟. أم أن الصندوق يتبنى فلسفة اقتصادية محددة –وان كانت غير معلنة او غير

واضحة للبعض أحيانا- يسعى إلى نشرها وترسيخها من خـــلال تعـــاون حكومات الدول المعنية بمساعدات الصندوق؟.

فى مقالة محكمة عرض أحد كبار الباحثين فى صنــــدوق النقــد الدولى لقواعد وحدود ومعوقات الوظيفة الاشرافية للصندوق، وذلك كمــا وصلت اليه فى نهاية القرن العشرين (Mussa 1997). فى هذا الســياق يرى Mussa أن هناك ثوابت لفلسفة الوظيفة الاقتصاديــــة للصنــدوق تمثل أهدافا أساسية يسعى إلى تحقيقها، وتساعد فى التعرف على نوعيــــة السياسات الاقتصادية التى من المتوقع أن يتبناها الصندوق، وحدود الأداء الاقتصادى التى يقبل بها.

يبدأ Mussa بتوصيف الهدف الأساسى علـــى أنـــه "النمـــو الاقتصادى المستمر، الذى يقترن بمعدلات تضخم منخفضــــة واســـتقرار مالى وتقدم اجتماعى" (Mussa 1997, p. 28) . وبالرغم من توافر كم كبير من الخبرات والمهارات الاقتصادية داخل الصندوق، الا أنه لا توجد حتى الآن الوصفة السحرية التى تضمن تحقيق هذه الأهداف. ومع هـــذا فان تجارب الصندوق مع العديد من الدول النامية أفرز ما يمكن أن نطلق عليه "إجماعا" Consensus على مجموعة من الثوابت الاقتصادية التى يمكن أن تشكل إطارا عاما للسياسات الاقتصادية التى تخـــدم الأهـــداف الواردة أعلاه. وتتمثل أهم هذه الثوابت فيما يلى:

(أ) أن تحقيق نمو اقتصادى مستمر يعتمد بصفة أساسية علـــى أنشـــطة القطاع الخاص. فنظام السوق عادة يكون أكثر كفاءة فى تخصيـــص

الموارد الاقتصادية المحدودة نسبيا، ومن ثم يكون أكثر كفاءة في تدعيم الاستثمار والنمو. وفى هذا الخصوص فإن زيادة درجة الانفتاح على العالم الخارجي وتحرير التجارة الخارجية وانتقال التكنولوجيا والمعلومات، تعتبر من المتطلبات الحاسمة لضمان النمو الاقتصادى المستمر.

(ب) أن السياسات الاقتصادية التى تتسبب فى تسارع معدل التضخم هى سياسات ضارة بالأداء الاقتصادى. وللحفاظ على استقرار كل من المستوى العام للأسعار ومستوى الناتج المحلى الحقيقى يجب على صانع السياسة النقدية أن يتعامل مع -كما يجب عليه أن يتوقع- التقلبات الاقتصادية المرتبطة بعملية التنمية.

(ج) للقطاع الحكومى دور أساسى يتمثل فى: ضمان احترام قواعد نظام السوق، وتدعيم الاستثمار فى القطاعات الخدمية الأساسية مثل الصحة والتعليم وبعض مشروعات البنية التحتية، والقيام بالوظائف الاجتماعية التى تدعم محدودى الدخل. وفى كل الأحوال، يجب أن يتم تمويل الإنفاق الحكومى المطلوب للقيام بالأدوار السابقة من الضرائب والتى يجب -بدورها- أن تكون عادلة والزامية وفى أدنى معدلات ممكنة. وبالرغم من أن العجز فى الموازنة العامة للدولة قد يعكس التقلبات الدورية التى تصاحب عملية التصحيح التلقائى، الا أن هذا العجز (والديون المرتبطة به) يجب ألا يتعدى حدودا معقولة.

(د) يجب أن يعكس سعر الصرف وضع الدولة فى السوق العالمى، والذى يقوم على المنافسة.

ومن خلال ما عرضه Mussa يمكن توصيف الدعائم التى تقوم عليها -أو يجب أن تقوم عليها- برامج صندوق النقد الدولى مع الـدول النامية فى الآتى:

١- العمل على تدعيم الجهود التى تسعى إلى سيادة نظام آليات الســوق، وبالتالى لابد من تقليص دور القطاع الحكومى. وهذا يظهر -كمـــا سوف يتضح فيما بعد- من الاهتمام الكبير الذى يوليـــه الصنـــدوق للعجز المالى، واصراره على أن تتضمن برامج الاســـتقرار التـــى يدعمها اصلاحات مالية جذرية، تعمل فى اتجاه تخفيـــض الإنفـــاق الحكومى وزيادة الضرائب. وهـــذه الإصلاحـــات الماليـــة تتطلـــب تغييرات هيكلية فى النظام المالىالقائم.

٢- تلعب السياسة النقدية دورا محوريا فى تحقيق الاستقرار الاقتصادى، وطالما أن تدعيم قدرة الدولة على الوفاء بالمدفوعات الدوليـــة (أى تحسين وضع ميزان المدفوعات) يعد هدفا أساسيا، وطالما أن ميزان المدفوعات هو فى الأصل ظاهرة نقدية، فان المنهج يجب أن يكـــون فى جوهره نقديا، ومن ثم لابد من اعطاء الأدوات النقدية الاهتمـــام الكافى.

٣- أن تدعيم اتجاهات السوق الحر يتطلب القيام بتعديـــلات هيكليـــة لا يمكن أن تتحقق من خلال السياسات الاقتصادية الكلية، وانما تتطلب ترتيبات هيكلية على المستوى الجزئى يكون الـــهدف منـــها الغـــاء الاختلالات السعرية، سواء ما يتعلق منها بأسعار السلع أو أســـعار عناصر الانتاج.

٤/٩ تصميم برامج الاستقرار الاقتصادي:

عندما يقوم صندوق النقد الدولى بتقديم دعم مالى لدولة عضـــو، فانه -أى الصندوق- يتأكد من أن الدولة العضو تقوم بتصميـــم وتنفيـــذ سياسات اقتصادية كلية تعمل فى اتجاه التخلص من مشـــكلة المدفوعـــات الخارجية. ويعتبر التزام العضو بهذه السياسات شرطا أساسيا لحصولـــه على دعم الصندوق. وهذا مـــا يطلـــق عليـــه "مشـــروطية الصنـــدوق" Conditionally. وتدور شروط الصندوق لتقديم الدعـــم المـــالىحول التزام الدولة العضو بالتعاون مع الصنـــدوق فـــى تصميـــم السياســـات الاقتصادية المناسبة، وتصميم برامج الدعم المالىالملائمة. ويتم اســـتخدام الموارد المالية التى يوفرها الصندوق للدولة العضو على مراحل، وخاصة اذا كان الدعم المالىيتم من الموارد العامة للصندوق. ويطلب الصنـــدوق "خطاب نوايا" Letter of Intent يشتمل على الآتى:

(أ) التزام من حكومة الدولة المعنية بالسياسات الاقتصادية الكلية المتفق عليها، وذلك خلال فترة سريان البرنامج.

(ب) التغييرات فى السياسات الاقتصادية التى يجب إجراؤها قبل الموافقة على ترتيبات الدعم المالي.

(ج) معايير للأداء والتى تعتبر أهداف يجب تحقيقها ويتم التأكد من ذلك دوريا.

(د) متابعة دورية تسمح لادارة الصندوق بتقييم مدى تناسق السياســـات الاقتصادية الكلية مع أهداف البرنامج.

وعادة تكون الدولة المعنية هى المسئولة عن تصميم برنامج السياسات الاقتصادية الذى تنوى تنفيذه، ولكن ذلك يتم بالتعاون الوثيق مع الصندوق. ويتمثل الهدف الأساسى لبرامج الاستقرار الاقتصادى التى يدعمها صندوق النقد الدولى (والتى لم تتغير لأكثر من ٤٠ سنة) فى السيطرة على عجز ميزان المدفوعات. وقد يمثل التضخم هدفا وسيطا، وذلك بالرغم من صعوبة السيطرة عليه –اى التضخم– باستخدام السياسات الاقتصادية (Tylor 1997, p.147). وتحقيق هذا الهدف الاستقرارى يتطلب احداث تغييرات متعمدة فى قيم المتغيرات الاقتصادية الكلية المرتبطة وهى: الائتمان المحلى والعجز المالى والاحتياطيات الدولية والديون الخارجية، وذلك باستخدام أدوات محددة مثل الإنفاق الحكومى والضرائب وسعر الصرف وسعر الفائدة.

ولكى تنجح برامج الاستقرار الاقتصادى التى يدعمها الصندوق فى ضمان استمرار التحسن فى موقف الاحتياطيات الدولية، كمؤشر عن استمرار التحسن فى ميزان المدفوعات، فان الأمر يتطلب نجاح هذه البرامج فى خلق استجابة من جانب العرض. وفى هذا الخصوص يتم استخدام كل من سعر الفائدة وسعر الصرف كأدوات تؤثر بصورة فعالة على قرارت الادخار وقرارات الاستثمار، ومن ثم العرض الكلى.

وأصبحت البرامج المدعمة من الصندوق تركز بصورة ملحوظة مؤخرا على الترتيبات الاقتصادية التى تسهم فى احداث تعديلات هيكلية، يكون من شأنها تحفيز النمو فى الناتج المحلى الحقيقى (أى تحفيز العرض الكلى). ومن الإجراءات المتبعة فى هذا المجال التغلب على الاختلالات

الهيكلية التى تعوق نمو الصادرات، وزيادة كفاءة القطاع الحكومى. وعلى هذا عادة ما يتواجد تعاون وثيق بين صندوق النقد الدولى والبنك الدولى (على سبيل المثال Rodrik 1996, Taylor 1997, and Killick 1995).

وفى دراسة رائدة (IMF 1987)، قام فريق من الباحثين فى صندوق النقد الدولى بتوصيف الاطار النظرى لبرامج الاستقرار الاقتصادى المدعمة من الصندوق، والتى قد تمتد لتشتمل على تعديلات هيكلية بالتعاون مع البنك الدولى. ويتمثل الهدف الأساسى لهذه البرامج فى مساعدة الدول المشاركة فى الوصول إلى وضع مرض للمدفوعات الدولية، يكون قادرا على العناية بنفسه فى المستقبل. بمعنى آخر، مساعدة الدول المشاركة فى التغلب على مشكلة العجز الخارجى والاحتفاظ بحد أدنى معين من الاحتياطيات الدولية. أى أن برامج الاستقرار المدعمة من صندوق النقد الدولى تسعى إلى الوصول بميزان المدفوعات إلى مستوى مرض، من خلال تصميم وتنفيذ حزمة من السياسات الاقتصادية الكلية يكون من شأنها تصحيح حالات عدم التوازن الكلى والهيكلى ودفع النمو.

وتقوم هذه البرامج على استخدام السياسات المالية والنقدية – سياسات ادارة الطلب الكلى– لغرض احداث تغييرات متعمدة فى مؤشرات الأداء الاقتصادى على المستوى الكلى. وعادة ما يتم تدعيم هذه السياسات بمجموعة من الترتيبات الاضافية من أهمها سياسة سعر الصرف، إلى جانب مجموعة من السياسات الهيكلية التى ترتبط بالدخل

والتجارة الخارجية والأسعار والنظام الضريبي (IMF 1987, p.1). وتتوقف التسهيلات التى يقدمها الصندوق على توجهات برنامج الاستقرار المقترح. فترتيبات المساندةStand-by عادة لا تمول الا اختلالات وقتية (قصيرة الأجل) فى ميزان المدفوعات. أما التسهيلات الممتدة Extended Fund Facility فهى لا تمنح للدولة العضو الا بشرط قيام الدولة العضو بتصميم (مع توافر النية لتنفيذ) سياسات كلية وهيكلية. وأخيرا تقدم تسهيلات التعديلات الهيكلية المدعمة Enhanced Structural Adjustment Facility إلى الدول منخفضة الدخل التى تعانى من عجز هيكلى ومزمن فى ميزان المدفوعات.

ووفقا لحسابات الدخل، يتم التعبير عن رصيد الميزان الجارى (CA) على أنه الفرق الحسابى بين مستوى الدخل الحقيقى (العرض الكلى y) ومستوى الاستيعاب (أو الإنفاق الكلى A). كالآتى:

$$CA = y - A \qquad (١)$$

وتوجد أساليب متعددة للتعامل مع العجز فى الميزان الجارى تختلف باختلاف مناهج ميزان المدفوعات. فعجز الميزان الجارى يمكن التعامل معه من خلال سياسات تخفيض الإنفاق Expenditure-Reducing Policies، وذلك وفقا لمنهج الاستيعاب Absorption Approach. أما منهج المرونات Elasticity Approach فانه يأخذ بسياسات تحويل الإنفاق Expenditure-Switching Policies كأسلوب مناسب للتغلب على عجز الميزان الجارى. وتعتبر سياسة تقييد الائتمان المحلى هى الأسلوب المناسب للتعامل مع عجز الميزان الجارى،

وذلك وفقا للمنهج النقدى Monetary Approach. وأخيرا يمكن تخفيض أو الغاء العجز فى الميزان الجارى عن طريق تغييرات هيكلية تساعد على زيادة الدخل الحقيقى. ومن أهم الأدوات فى هذا المجال سعر الصرف والائتمان المحلى (عرض النقود) والإنفاق الحكومى والضرائب وسعر الفائدة.

ولأن ميزان المدفوعات هو محور برامج الاستقرار فى الدول النامية، كان -ولا زال- المنهج الشائع الاستخدام فى تصميم وتقييم هذه البرامج هو المنهج النقدى لميزان المدفوعات، وذلك كما أشار كل من Dell (1982) و Dias-Alejandro (1984) . وفى هذا الخصوص يشير Khan (1990, p.197) إلى أن تمحور برامج الاستقرار الاقتصادى التى يدعمها صندوق النقد الدولى حول ميزان المدفوعات يجعلها نوع من "البرمجة المالية Financial Programming"، التى تعتمد بصفة أساسية على تخفيض الإنفاق الحكومى وتقييد الائتمان المحلى، مع تدعيم ذلك -فى معظم الأحيان- بتخفيض قيمة العملة المحلية، وذلك بهدف تحسين حالة ميزان المدفوعات.

وبصرف النظر عن التفاصيل -والتى سوف نوردها فيما بعد- فان منهجية تصميم وتقييم البرمجة المالية التى يدعمها الصندوق تقوم بصفة أساسية على المنهج النقدى لميزان المدفوعات. ولقد كانت البداية "نموذج بولاك"، والذى يعتبر أحد الأسس التى تقوم عليها تقريبا جميع نماذج البرمجة المالية لصندوق النقد الدولى. وتعرض المعادلات التالية لنموذج Polak، فى شكله المبسط، والذى يخدم أغراض العرض فى

الأجزاء التالية من هذا الفصل: (Leensink 1996, p.59, and Polak 1957)

$$\Delta M^S = \Delta R + \Delta D \qquad (٢)$$

$$\Delta R = x - m + \Delta F \qquad (٣)$$

$$Y = Py \qquad (٤)$$

$$m = \lambda Y \qquad (٥)$$

$$\Delta M^d = \Delta Y \qquad (٦)$$

حيث تشير ΔM^S و ΔR و ΔD و ΔF و ΔY و ΔM^d إلى التغير فى كل من عرض النقود، والاحتياطيات الدولية، والائتمان المحلى، وصافى تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل، والدخل القومى (المحلى) الاسمى، والطلب على النقود، على الترتيب. بينما تشير x و m و P و y إلى الصادرات والواردات والمستوى العام للأسعار والدخل القومى (المحلى) الحقيقى، على الترتيب. وأخيرا، تشير λ إلى الميل الحدى للاستيراد. وفى هذا الخصوص سوف نفترض أن $x - m = CA$ ، وأن الصادرات والواردات تشتمل على السلع والخدمات.

ولكن كيف يتم تطبيق "نموذج بولاك" على برامج الاستقرار الاقتصادى التى يدعمها صندوق النقد الدولى؟. طالما أن محور هذه البرامج هو ميزان المدفوعات، فان وجود عجز فى ميزان المدفوعات سوف يترتب عليه انخفاض فى الاحتياطيات الدولية للدولة (المعادلة رقم ٢)، وبالتالى فان الصندوق يقوم بوضع حدود دنيا لا يجب أن يتعداها التغير فى رصيد الاحتياطيات الدولية للدولة. ولتحقيق ذلك يجب وضع

حدود قصوى للواردات تتوافق مع رصيد الاحتياطيات الدولية المرغـوب فيه. وتحقيق هذه الحدود القصوى للواردات يتطلب وضع حـــد أقصـــى للدخل القومى (المحلى) الاسمى (المعادلة رقــم ٤). وطالمــا أن الدخــل القومى (المحلى) الحقيقى معطى (فرضا فى الأجل القصير)، فان ضمـــان حدود قصوى للدخل القومى (المحلى) الاسمى يتطلب وضع حد أقصـــى للمستوى العام للأسعار (المعادلة رقم ٣). ولضمان ألا تتعدى الزيادة فـــى الدخل القومى (المحلى) الاسمى الحدود القصوى المسموح بـــها لضمـــان السيطرة على ميزان الدفوعات، يجب ألا يتعدى التغير فى الطلب علـــى النقود (وهو ذاته عرض النقود فى حالة التوازن) التغير المطلـــوب فـــى الدخل (القومى) المحلى الاسمى (المعادلة رقم ٥). وأخيرا، فان التغـــير المطلوب فى عرض النقود يتطلب تحديد حدود قصوى معينـــة للائتمـــان المحلى.

وتشير آلية عمل النموذج المبسط السابق إلى وجود مجموعة من السياسات والترتيبات الاقتصادية الكلية التى اذا ما تم تصميمها وتنفيذهـــا وتحقيق التوافق فيما بينها لأمكن الوصول إلى الهدف النهائى، وهو "وضع مرض لميزان المدفوعات" فى كل من الأجلين القصير والطويل (Tarp 1993, IMF 1987 and Leesink 1996).

ويمكن تصنيف السياسات المعنية إلى مجموعتين: (أ) سياســـات تخفيض الطلب: وهى سياسات قصيرة الأجل تهتم بتخفيض الإنفاق وتقييد الائتمان المحلى. (٢) سياسات تحفيز العرض: وهى سياسات متوســـطة وطويلة الأجل تهتم بتحويل الإنفاق وادخال تعديلات هيكلية تهتم بالغـــاء

الاختلالات السعرية وغير السعرية التى تعوق زيـادة النـاتج الحقيقـى. وبصفة عامة فان السياسات السابقة تحتوى على مجموعة مـن الأدوات التى تمثل قاسما مشتركا فى جميع برامج الاستقرار الاقتصادى المدعمـة من صندوق النقد الدولى والبنـك الدولـى (Doroodian,1993, p. 850). وهذه الأدوات هى: سعر الصرف والإنفاق الحكومى والضرائـب والائتمان المحلى وسعر الفائدة المحلى. وسوف يتم عرض الدلائل التـى توضح مدى فعالية هذه الأدوات فى تحقيق الأهداف المرجوة أو المخططة لها.

(١) تخفيض الإنفاق: السياسة المالية :

وفقا لمنهج الاستيعاب (المعادلة رقم ١) يحدث عجـز المـيزان الجارى بسبب ارتفاع مستوى الإنفاق نسبيا عن مستواه الذى يتوافق مـع الدخل الحقيقى (العرض الكلى). ويعتبر الارتفاع فى الإنفاق الحكومى أحد أهم مكونات الإنفاق (الاستيعاب) التى ينظر اليها علـى أنـها المتسـبب الرئيسى فى عجز الميزان الجارى. والسبب فـى ذلـك هـو أن عجـز الموازنة فى الدول النامية قد يتم تمويله عن طريق الاقتراض من الجـهاز المصرفى، وبالتالى يحدث توسعا نقديا يتبعـه انخفاضـا فـى رصيـد الاحتياطيات الدولية وارتفاعا غير مرغوب فيه فى قيمة العملة المحليـة (Mussa 1997, Ozatay 1997, Doroodian 1993, Kelly 1982, Khan and Knight 1981, and Khan 1990). وفى هذا الخصوص أشار كل مـن Dutton (1971) و Aghevli and Khan (1977) و Tanzi (1978) إلى أن عجز الموازنة المتزايد يتسبب فى تدهور حالـة ميزان المدفوعات. وتشير بعض الدراسات إلى أن عجز الموازنة يعـد

من أهم العوامل التى تعوق نجاح برامج الاستقرار فى العديد من الـــدول النامية (على سبيل المثـال Reichmann and Stillson 1978 and Beveridge and Kelly 1980). ولقد كان هذا سببا فـــى أن تصميـــم برامج الاستقرار المدعمة من صندوق النقد الدولى كـــان يقـــوم بصفـــة أساسية بوضع حدود قصوى للائتمان المحلى الممنوح للحكومـــة، وذلـــك خلال الفـترة ١٩٦٩-١٩٧٨ (Beveridge and Kelly 1980, and Leesink 1996).

ونظرا لأهمية الإصلاح المالىFiscal Reform كـأداة رئيســية للتغلب على مشاكل المدفوعات الخارجية، فان ادراجـــه -أى الإصـــلاح المالى- فى برامج الاستقرار يجب أن يرتكز كما أشار (Tanzi (1990 على أربعة دعائم رئيسية وهى:

(أ) تقدير العجز المالى من واقع بيانات دقيقة.

(ب) تحديد قدر الإصلاح المالى المطلوب، وهذا يتوقف على آلية انتقـال الأثر فيما بين المتغيرات الاقتصادية الكلية المرتبطة بالبرنامج، بما فيها المتغيرات المرتبطة بالموازنة العامة للدولة.

(ج) اختيار الأدوات المناسبة لادراك الإصلاح المالى، وهنا يجب التأكيد على أن تأثير الإنفاق الحكومـــى يختلـــف -مـــن حيـــث الدرجـــة والنوعية- عن آثار الضرائب.

(د) وضع تصور واضح لخطوات تنفيذ الإجراءات والترتيبات المرتبطـــة بالمالية العامة، على أن يتم تحديد مراحل التنفيـــذ بدقـــة. وتشـــير الدراسات حول تحديد القدر المطلوب من الإصلاح المـــالى(علـــى سبيل المثال Ter-Minassian and Schwarts 1997 و Talvi 1995 و

Tanzi 1990) إلى ضرورة مراعاة الآثار التـــى تنعكــس علـــى المتغيرات المرتبطة بالمالية العامة (الإنفاق الحكومى والضرائـــب) نتيجة استخدام أدوات أخرى غير مالية (مثل ســـعر الصـــرف) أو نتيجة التغيرات التى تعترى مؤشرات الأداء الاقتصادى (مثل معدل التضخم). أى أنه يجب مراعاة درجة استجابة متغـــيرات الماليـــة العامة للتغـــيرات المتعمـــدة فـــى الأدوات الآخـــرى للسياســـات الاقتصادية، والتغيرات فى مؤشرات الأداء الاقتصادى.

(٢) تخفيض الإنفاق: السياسة النقدية:

عادة ما تتضمن برامج الاستقرار الاقتصادى المدعمة مـــن قبـــل صندوق النقد الدولى اتخاذ تدابير من شأنها تخفيض معدل نمو الائتمـــان المحلى (أو عرض النقود). وعمليا يتم ذلك عن طريـــق وضـــع حـــدود قصوى لنمو صافى الائتمان المحلى المطروح بواسطة الجهاز المصرفى، وكذلك الائتمان المحلى الممنوح للقطاع العام. وبصفة عامة تعنـــى هـــذه الترتيبات ضرورة اتباع سياسة نقدية انكماشية يكون من شأنها تخفيـــض الطلب الكلى (تخفيض الإنفاق أو الاستيعاب). وتشير الدراسات المتوفـــرة (Laurens, and de la Piedra 1998; Alexander, Balino and Enoch 1995, Khan and Knight 1981, and Sweder Van Wijnbergen 1982) إلى أن السياسة النقدية الانكماشية التى تصـــاحب برامج الاستقرار من المتوقع أن تؤدى إلى آثار انكماشية علـــى النـــاتج الحقيقى فى الأجل القصير، ومن ثم تضر بميزان المدفوعات.

وتتضمن برامج الاستقرار ترتيبات نقدية إضافية تتمثل فى رفع سعر الفائدة الحقيقى، بهدف زيادة معدلات الادخار المحلى وزيادة معدلات تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل. ويتم اتباع مثل هذه السياسة عن طريق اتخاذ إجراءات اقتصادية يكون من شأنها تحرير واصلاح سوق المال.

(٣) تحويل الإنفاق: سعر الصرف:

عادة ما يتم استخدام سعر الصرف كأحد أدوات السياسة الاقتصادية التى تؤثر فى كل من عوامل العرض والطلب، وفى الأجلين القصير والطويل. وبصفة عامة فان تغيرات سعر الصرف تؤدى -فى الأجل القصير- إلى تغيير الأسعار النسبية لكل من الصادرات والواردات والسلع المحلية التى تحل محل الواردات، وبالتالي الطلب عليها. فتخفيض قيمة العملة المحلية من شأنه أن يحفز الطلب على كل من الصادرات والسلع المحلية المنافسة للواردات وانخفاض الطلب على الواردات. وهذا معناه تحويل قسم من الإنفاق من الواردات إلى إنفاق على السلع المحلية المنافسة، وتحويل جزء من الإنفاق على الإنتاج لغرض الاستهلاك المحلى إلى إنفاق على الانتاج للتصدير. واذا ما تحقق شرط مارشال-ليرنر، سوف يؤدى تخفيض قيمة العملة المحلية إلى تقليل العجز فى ميزان المدفوعات. وهذه الشروط كما عرضها Thirlwall (1982, pp. 73-78)) بدقة تقوم على افتراض بقاء جميع العوامل الأخرى على ماهى عليه ماعدا الطلب على كل من الصادرات والواردات. وهذا معناه ضمنا افتراض أن مرونات عرض الصادرات والواردات تكون لا نهائية، وهذا معناه أن: (١) أسعار عرض الصادرات (بالعملة المحلية) لن ترتفع بسبب زيادة الطلب الخارجى

عليها. (٢) أسعار السلع الأجنبية المنافسة للصادرات لن تنخفض بسبب انخفاض الطلب عليها. (٣) أسعار الواردات (بالعملة الأجنبية) لن تنخفض بسبب انخفاض الطلب المحلى عليها. (٤) أسعار السلع المحلية التى تحل محل الواردات لن ترتفع بسبب ارتفاع الطلب عليها.

ووفقا لوجهة النظر التقليدية (على سبيل المثال Alexander 1951, and Alejandro 1965) فان تخفيض قيمة العملية المحلية سوف يؤدى -من خلال تحويل الإنفاق- إلى تحويل الطلب فى صالح السلع المنتجة محليا والمنافسة للواردات. وهذا التحويل فى الطلب -وفقا لأثر المضاعف- سوف يترتب عليه آثارا توسعية على الدخل، ولكن هذا لن يتحقق الا فى حال وجود طاقات عاطلة فى الأجلين المتوسط والطويل. أما اذا كان المجتمع يقترب من التوظف الكامل، فان تخفيض قيمة العملة المحلية سوف ينعكس بالكامل فى شكل ارتفاع فى المستوى العام للأسعار. الا أن الدراسات الأكثر حداثة ومنها Edwards (1991, h.3) و (1983) Taylor و (1990) Benjamin و Bird) 1997) و (1997) Uribe و (1995) Killick و Nazmi (1997) تشير إلى أن تخفيض قيمة العملة المحلية يترتب عليه آثار غير مواتية على الدخل الحقيقى فى الدول النامية التى تستخدم سعر الصرف كأداة من أدوات السياسات الاقتصادية التى تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادى. وأسباب هذه الآثار السالبة تتمثل فى الآتى: (١) أن تخفيض قيمة العملة المحلية عادة ما يترتب عليه ارتفاع فى معدل التضخم المحلى، وذلك بسبب العلاقة الحلزونية بين من معدلات الأجور المحلية الاسمية والمستوى العام للأسعار(Thirwall 1982,

(Goldstien 1974, and Ghars El-Din 1989). (٢) أن تخفيض قيمة العملة المحلية يؤدى إلى اعادة توزيع الدخل فى صالح الفئات التى تتميز بارتفاع الميل الحدى للادخار، وبالتالى انخفاض الطلب الكلى، ومن ثم الناتج الحقيقى (Edwards 1991 and Doroodian 1993). (٣) أن عدم تحقق شرط مارشال-ليرنر السابق الاشارة اليه (أى اذا كانت المرونات السعرية للطلب على كل من الصادرات والواردت منخفضة) سوف يترتب عليه تدهور وضع الميزان التجارى (معبرا عنه بالعملة المحلية) وبالتالى خلق آثار انكماشية.

ويوجد فى الأدب الاقتصادى اتجاه معاصر يتناول سعر الصرف بالدراسة من منظور أنه "عامل استقرارى" Anchor. وعادة ما يعرف الاستقرار الاقتصادى وفقا لهذا الاتجاه بالاستقرار القائم على تثبيت سعر الصرف Exchange Rate-Based Stabilization. وكانت البداية الأولى لتوصيف هذا المنهج دراستين لكل من Rodrigues (1982) و Dornbusch (1982). تبدأ برامج الاستقرار -وفقا لهذا المنهج- بتخفيض ملحوظ فى قيمة العملة المحلية، التى تكون أصلا مقومة بأكثر من قيمتها الحقيقية، ثم يلى هذا التخفيض المتعمد Devaluation إجراءات تهدف إلى التثبيت المتعمد لسعر الصرف.

ويعتبر هذا التثبيت بمثابة التخفيض المتعمد فى معدل تخفيض قيمة العملة المحلية، والذى اذا تم الاعلان عنه سيكون مفيدا فى تحجيم التوقعات حول التضخم. فتخفيض معدل تخفيض العملة المحلية بصورة مستمرة سوف يؤدى إلى تخفيض سعر الفائدة الحقيقى، وبالتالى تتحسن

التوقعات حول التضخم. الا أن انخفاض سعر الفائدة سوف يعمل أيضا على زيادة الطلب الكلى (خاصة الإنفاق الاستثمارى والإنفاق الاستهلاكى)، وبالتالى من المتوقع أن تعود الضغوط التضخمية. وعلى هذا يرى Uribe (1997, p. 198) أن نجاح سياسة تثبيت سعر الصرف هذه لا بد وأن تقترن بسياسة مالية فاعلة تضمن السيطرة على الارتفاع غير المرغوب فى الطلب الكلى، والذى من المتوقع أن يصاحب التثبيت. ويضيف Talvi (1997) إلى ذلك أن برامج الاستقرار الاقتصادى القائمة على تثبيت سعر الصرف غالبا ما تنتهى بانهيار الاستقرار وبصورة مفاجئة. ففى البداية ينخفض معدل التضخم بصورة ملحوظة ويتحسن وضع ميزان المدفوعات ويزيد معدل تراكم الاحتياطيات الدولية.

الا أن عدم وجود تناسق بين تثبيت سعر الصرف والسياسة النقدية قد يؤدى إلى خروج الطلب الكلى من نطاق السيطرة، خاصة أن تثبيت سعر الصرف وما يتبعه من انخفاض سعر الفائدة سوف يتسبب فى التوسع فى الإنفاق الاستهلاكى بصورة كبيرة. ويشير Nazmi (1997) إلى أن اختيار سعر الصرف كعامل استقرارى (أى تثبيت معدل نمو سعر الصرف أو معدل تخفيض قيمة العملة المحلية) يمثل بديلا عن تثبيت معدل نمو عرض النقود. والفرق الوحيد بينهما كعاملى استقرار هو أن اختيار سعر الصرف يؤجل حدوث الأزمة.

٥/٩ محددات الطلب على برامج الاستقرار المدعمة من صندوق النقد الدولى:

ماهى المتغيرات الاقتصادية المحددة لقيام دولة ما بطلب الترتيبات المالية من صندوق النقد الدولى، وما هى المتغيرات الاقتصادية المحددة لقرار الصندوق بالموافقة وعرض هذه الترتيبات المالية؟

استخدم Knight and Santaella (1997) تحليل Probit وبيانات من ٩١ دولة نامية خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٩١، وذلك لتوصيف أهم المتغيرات الاقتصادية التى تدفع بالدولة للمشاركة فى ترتيبات مع صندوق النقد الدولى (الطلب على تسهيلات الصندوق)، والمتغيرات الاقتصادية التى تحكم قدرة الدولة على الوفاء بشروط الصندوق، ومن ثم الحصول على موافقته (عرض تسهيلات الصندوق).

وأوضحت النتائج أن انخفاض مستوى الاحتياطيات الدولية وانخفاض معدل النمو فى نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى يمثلان أهم المحددات الاقتصادية لمشاركة الدول النامية فى برامج الاستقرار الاقتصادى المدعمة من صندوق النقد الدولى. كذلك أظهرت النتائج أن أهم المتغيرات التى يأخذها الصندوق فى الاعتبار عند الموافقة على تدعيم برامج الاستقرار تتمثل فى نجاح الدولة فى اتخاذ ترتيبات من شأنها تخفيض الإنفاق الحكومى وتدعيم الايرادات الحكومية وتقييد الائتمان المحلى وتعديل أو موائمة سعر الصرف. وفى نفس الاتجاه استخدم Conway (1994) بيانات من ٧٤ دولة نامية خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٨٦.

وتوصل الى أن معدل نمو الناتج وحالة الميزان الجارى وشروط التجارة وأسعار الفائدة الأجنبية والديون طويلة الأجل والتجارب السابقة مع برامج الاستقرار، كانت أهم العوامل الاقتصادية التى تشجع أو تدفع الدولة على المشاركة فى برامج استقرار اقتصادى مدعمة من الصندوق. وأضاف Edwards and Santaella (1993) عدم الاستقرار السياسى كأحد العوامل الاضافية المؤثرة. هذا بينما توصل Joyce (1992) الى أن الانفاق الحكومى وحده كان المتغير الاقتصادى الحاكم لمشاركة ٤٧ دولة نامية فى برامج الاستقرار الاقتصادى خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٤.

أما فيما يتعلق بالعوامل التى تشجع الدولة أو تدفعها للسحب من موارد الصندوق، فقد استخدم Bird (1995) تحليل الانحدار (OLS)، وتوصل الى أن الاحتياطيات الدولية والتضخم ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى تعد من أهم المتغيرات الاقتصادية التى كانت تحكم عملية السحب من موارد صندوق النقد الدولى فى ٤٠ دولية نامية خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥. وتوصل Cornelius (1987) الى نتائج مشابهة لعدد ١١ دولة أفريقية خلال الفترتين ١٩٧٥-١٩٧٧ و ١٩٨١-١٩٨٣، ولعدد ٣٣ دولة نامية غير منتجة للنفط خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٣. ويتضمن الجدول رقم (١) أهم الدراسات التى تناولت محددات الطلب على التسهيلات المالية لصندوق النقد الدولى.

جدول رقم (١)

ملخص لأهم الدراسات التى تناولت محددات الطلب على التسهيلات المالية لصندوق النقد الدولى

العوامل المحددة للطلب	التسهيلات المطلوبة	الدراسة
الاحتياطيات الدولية معدل النمو	مختلف التسهيلات التى يقدمها الصندوق	Knight and Santaella (1997) ٩١ -١٩٩١ تحليل الانحدار
• التضخم • نصيب الفرد من الدخل • الاحتياطيات الدولية	السحب من موارد الصندوق	Bird (1995) ٤٠ دولة نامية: ٨٠-١٩٨٥ • تحليل الانحدار
• المشاركة فى برامج سابقة مع الصندوق • معدل النمو. • شروط التجارة • الحساب الجارى • الديون الخارجية	المشاركة فى برامج استقرار يدعمها الصندوق	Conway (1994) • ٢٤ دولة نامية: ٧٦-١٩٨٦ • Probit and Tobit
• نصيب الفرد من الدخل • صافى الأصول الأجنبية • عدم الاستقرار	المشاركة فى برامج استقرار يدعمها الصندوق	Edwards and Santaella (1993) • حالة تخفيض لقيمة العملة المحلية فى الدول النامية

العوامل المحددة للطلب	التسهيلات المطلوبة	الدراسة
السياسى		خلال الفترة ٤٨-١٩٧١ • Probit
الانفاق الحكومى فقط	المشاركة فى برامج استقرار يدعمها الصندوق	Joyce (1992) • ٤٥ دولة : ٨٠-١٩٨٤ • Logit and Probit
• خدمة الدين الخارجى • نصيب الفرد من الدخل • الاحتياطيات الدولية • الاقتراض الخارجى	السحب من موارد الصندوق	Cornelius(1987) • ١١ دولة افريقية خلال الفترتين ٧٥-١٩٧٧ و ٨١-١٩٨١ و٣٣ دولة غير منتجة للنفط خلال الفترة ٧٥-١٩٨٣ • تحليل الانحدار

٦/٩ مناهج التقييم:

بصفة عامة، ترتبط مناهج تقييم فعالية برامج الاستقرار المدعمة من قبل صندوق النقد الدولى بكل من أهداف وأدوات هذه البرامج. وكما أشرنا من قبل فان الوصول بميزان المدفوعات الى "وضع مرض" يمثل الهدف الرئيسى ، وذلك بالإضافة الى السيطرة على معدل المتضخم المحلى وتحقيق النمو. والأدوات المستخدمة لتحقيق هذه الأهداف هى فى

الأصل أدوات السياسات الاقتصادية سواء على المستوى الكلـــى (أدوات السياسات المالية والنقدية وسعر الصرف) أو علـــى المســـتوى الجزئـــى (تصحيح الاختلالات السعرية والمؤسسية). ولأن هذه الأهـداف والأدوات هى متغيرات اقتصادية ترتبط ببعضها البعض فى شكل علاقـــات آنيـــة Simultaneous فى معظم الأحوال، ولأن انتقال الأثر فيما بيـــن هـــذه المتغيرات الاقتصادية من المتوقع أن يتم بآلية معينة قد تكون -فى معظـم الحالات- تلقائية، فان منهجية دراسة آثار حزمة معينة من الأدوات (على سبيل المثال برنامج معين للاستقرار الاقتصادى) يجب أن يتم توصيفـــها بحذر.

والسبب فى ذلـــك أن الآثـــار النهائيـــة علـــى مؤشـــرات الآداء الاقتصادى ما هى الا الناتج النهائى للتفاعل التلقائى -أو المتعمد- فيمـــا بين جميع المتغيرات الاقتصادية المرتبطة، ومعظمها قد يكـــون خـــارج الحزمة المعنية. فمن الصعب أن يتم توصيف الآثار النهائيـــة والتعـــرف على أى منها (أو كم منها؟) يرجع الى حزمة ما من الأدوات؟. فقد يكـون الأثر النهائى قد تحقق بفعل "العوامل الأخرى"، وقد يكـــون قـــد حـــدث بالصدفة، وقد يكون قد حدث بفعل جميع العوامل، ومن الصعب الفصـــل فيما بينها. وعلى هذا واجهت -وتواجه- الباحثين فى مجال تقييم برامـــج الاستقرار الاقتصادى صعوبات كبيرة وهم بصدد اختيـــار أو توصيـــف المنهج الملائم فى التقييم. الكثير من الدراسات لا يهتم كثيرا بمنهج التقييم، مما يلقى ظلالا من الشك حول النتائج التى تتوصل اليها. أما الدراســـات التى تهتم بتوصيف منهج التقييم الملائم فمازال عددها -حتى الآن- قليلا. وفيما يلى سوف نستعرض أهم مناهج التقييم المتاحة فـــى مجـــال تقييـــم

برامج الاستقرار الاقتصادى المدعمة من قبل صندوق النقد الدولى، وذلك من واقع الدراسات الرائدة فى هذا المجال وهى (Khan 1990, Killick 1984 and 1995,).

(١) <u>منهج الأثر قبل وبعد تنفيذ البرنامج</u> Before-After Approach

وقد كان هذا المنهج هو الأكثر استخداما فى الدراسات التطبيقيــــة ومنـــها (Goldstein and Montiel (1986 و Khan (1990) و (Pastor (1987 و (Zulu and Nsouli (1985 و Killick (1984)) و (Reichmann and Stillson (1978 و Schadler et al. (1993) و (World Bank (1994) ، ويقوم على مقارنة ســـلوك (أو قيم) مؤشرات الأداء الاقتصادى (رصيد الميزان الجارى أو مـــيزان المدفوعات ومعدل التضخم المحلى ومعدل نمو الناتج المحلى الحقيقــــى) وسلوك أدوات السياسات الاقتصادية (مثل عجز الموازنة وعرض النقــود وسعر الصرف وسعر الفائدة) قبل وبعد تنفيذ البرنـــامج. ولكـــى يكـــون استخدام هذا المنهج مجديا لابد وأن يتوفر بعد زمنى كافى يتم خلاله تنفيذ البرنامج.

والسبب فى ذلك أن آلية انتقـــال الأثـــر فيمـــا بيـــن المتغـــيرات الاقتصادية (من الأدوات الى الأهداف، أو فيما بين الأدوات) يحتاج فـــى غالب الأحوال الى فترات ابطاء. ويشير (Khan (1990, p. 225 الــــى أن الشرط الأساسى لكى لا يكون التقييم وفقا لهذا المنهج متحيزا، هـــو أن تسلك المتغيرات الأخرى التى لا يشملها البرنامج سلوكا محايدا، بحيث لا يكون لها تأثير على مؤشرات الأداء الاقتصادى خلال فترة تنفيذ البرنامج،

وبالتالى تكون النتائج المتحصل عليها هى بسبب البرنامج فقط. ويبدو من الصعب تحقيق هذا الشرط، اذا ما أدركنا أن المتغيرات الأخرى تشتمل على عوامل خارجية يصعب السيطرة عليها (مثل أسعار الفائدة وأسعار الصرف والنمو الاقتصادى فى الدول الأخرى، وشروط التجارة)، وعوامل داخلية لا يمكن افتراض ثباتها حتى فى الأجل القصير (مثل العوامل الطبيعية والعوامل السياسية والاجتماعية المرتبطة). كذلك من الأمور التى تلقى ظلال الشك حول مدى جدوى هذا المنهج، قيم ومستوى مؤشرات الآداء قبل تنفيذ البرنامج، والتى تؤخذ كأساس للمقارنة. فالتقييم ككل سوف يعتمد على اختيار سنة أو سنوات الأساس، وبالطبع احتمال التحيز هنا كبير. على سبيل المثال، عند تقييم برنامج الاستقرار الاقتصادى فى مصر، تعمد الباحث (Subramanian 1997) اختيار سنة (فترة) الأساس (١٩٨٧-١٩٩٠) حيث كانت مؤشرات الآداء الاقتصادى فى أدنى مستوى لها. وبالتالى توصل الى نتائج فى سنة (فترة) المقارنة (١٩٩٢-١٩٩٧) وصفها بأنها "باهرة Outstanding"، أرجعها جميعا الى البرنامج.

(٢) منهج الأثر في حال وجود البرنامج وفي حال عدم وجوده With-Without Approach

ويصلح هذا المنهج فى حال المقارنات الدولية أو الاقليمية فى مجال فعالية برامج الاستقرار الاقتصادى. ويتطلب تطبيق هذا المنهج اختيار مؤشرات الآداء الاقتصادى فى دولة (أو مجموعة من الدول) لا تشترك فى برامج استقرار اقتصادى كمرجع، ويتم مقارنة الآداء الاقتصادى فى الدولة (الدول) التى تشارك فى برامج استقرار اقتصادى

مع هذا المرجع. أى أن هذا المنهج يقوم ببساطة على مقارنة مؤشـــرات الآداء الاقتصادى فى الدول المشاركة مع مثيلاتـــها فـــى الـــدول غـــير المشاركة فى برامج استقرار اقتصادى. ويشترط لكى لا يكون هذا المنهج متحيزا، أن يكون الآداء الاقتصادى فى الدول المشـــاركة فـــى برامـــج الاستقرار فى حال عدم تنفيذ البرامج، مماثلا للآداء الاقتصادى فى الـــدول غير المشاركة. وواضح أن هذا المنهج يقوم على افتراضات قوية يصعب تحقيقها فى الواقع. ومـــن الدراســـات التـــى اســـتخدمت هـــذا المنـــهج (Goldstein and Montiel (1986 و (Gylfason (1987 و (Loxley (1984 و (El-Badawi (1992 و Mosley and Weeks (1993).

(٣) منهج مقارنة الأداء الفعلي بـــالأداء المســـتهدف Actual-versus-Targets Approach

ويقوم هذا المنهج على مقارنة القيم الفعلية لبعـــض المتغـــيرات الاقتصادية الكلية والتى هى فى الأصل مؤشرات آداء اقتصـــادى (علـــى سبيل المثال رصيد الميزان الجارى أو معدل التضخم) مع القيم المستهدفة لها. ويرى Khan (1990, p. 207) أن العيب الأساسى فى هذا المنهج هو أن تحديد القيم المستهدفة يعد من الأمور المعقدة التى تخضع للأحكـــام الشخصية فى كثير من الأحيان. هذا الى جانب أن هذا المنـــهج يتجـــاهل دور المتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية التـــى لا يشـــملها برنـــامج الاستقرار أو التكيف. وقد استخدم عدد قليل من الدراسات التطبيقية هـــذا المنهج، وذلك نظرا لأن النتائج المترتبة على استخدامه يصعب تفســـيرها

بدقة، ومنها (Zulu and Nsouli (1985 و (Beveridge and Kelly (1980 و (Reichmann and Stillson (1978).

(٤) تحليل الانحـــدار والمحاكـــاة Regression Analysis and Simulation

ويستخدم هذا الأسلوب لتقدير الآثار المتوقعة لأدوات السياســـات الاقتصادية المكونة لبرامج الاستقرار أو التكيف، وذلك تحت ظـــروف أو افتراضات معينة. وعادة ما يتم -وفقا لهذا الأسلوب- توصيـــف نمـــوذج قياسى كلى Macro-econometric Model يشتمل على أدوات تنفيذ البرنامج (بالإضافة الى متغيرات أخرى) كمتغيرات مستقلة، والمتغـــيرات المستهدفة (ميزان المدفوعات والتضخم والنمو) كمتغيرات تابعة. وعـــن طريق تقدير هذه النماذج يمكن توصيف الآثار المختلفة للـــبرامج، كمـــا يمكن محاكاة الواقع. ويتعرض هذا الأسلوب فى تحليل البيانات للانتقادات الشائعة حول استخدام القياس لتفسير سلوك المتغيرات الاقتصادية.

ومن أهم هذه الانتقادات التجريد وتبسيط الواقع، وصعوبة التعامل مع كم كبير من البيانات بدون ارتكاب الأخطاء، هذا الى جانب المشـــاكل الإحصائية المتعارف عليها فى هذا المجال (على سبيل المثال مشاكل عدم تناسق البيانات والارتباط الذاتى). وقد استخدم عدد كبير من الباحثين هـــذا الأسلوب فى تحليل آثار برامج الاستقرار والتكيف، على ســـبيل المثـــال Khan and Knight (1985) و Edwards (1991) و Doroodian (1993) و Conway (1994)

٧/٩ فعالية برامج الاستقرار:

هناك العديد من الدراسات التى تناولت برامج الاستقرار المدعمة من قبل صندوق النقد الدولى بالدراسة والتقييم، وفى عدد كبير من الدول. ولتفهم نتائج هذه الدراسات بصورة أفضل وجب التنويه الى قضيتين على جانب كبير من الأهمية. تدور القضية الأولى حول مدى نجاح برامج الاستقرار -فى حال تنفيذها كما هو محدد لها- فى تحقيق الهدف منها وهو "الاستقرار الاقتصادى" و "النمو". وهنا يصح طرح التساؤل التالى:

اذا كانت البرامج التى يدعمها صندوق النقد الدولى أصبحت تحظى بما يقارب الاجماع على ضرورة تحقيق الاستقرار الاقتصادى على المستوى الكلى وضرورة اجراء تعديلات هيكلية تدعم قوى السوق، فهل يعتبر هذا الاجماع صحيحا ومقبولا؟. أما القضية الثانية فهى تدور حول عما اذا كانت البرامج يتم تنفيذها كما هو مخطط لها، واذا كان التنفيذ قاصرا فهل هناك بدائل أمام الدول النامية لتحقيق الاستقرار والنمو؟.

وسوف يتم عرض نتائج الدراسات -المتوفرة حتى الآن- حول مدى فعالية برامج الاستقرار والاصلاح الهيكلى المدعمة من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين من خلال عرض تفصيلى للدراسات الرائدة فى هذا المجال، مع تدعيم نتائجها بالدراسات الأخرى المماثلة. والسبب فى اتباع هذا الأسلوب هو أن هناك كم كبير من الدراسات التطبيقية حول الموضوع، ولكن غالبيتها يمثل ما يمكن أن نطلق عليه "دراسات مشتقة" من دراسات رائدة. والاشتقاق هنا يكون فى مجال التوجه والأطر النظرية

ومنهجية التحليل. والدراسات الرائدة من منظور هذا الدراسة المسحية هى التى يتوفر فيها كل أو بعض ما يلى: (١) تقدم اطارا نظريا مبتكرا فـــى مجال دراسة مدى فعالية برامج الاستقرار. (٢) توظف منـــهجا تحليليـــا متكاملا. (٣) تستخدم بيانات لعينة كبيرة من الدول، ومن ثم تأخذ صفـــة العمومية. (٤) وبالطبع تم اعدادها بواسطة باحثين لـــهم بصمـــات فـــى الموضوع. وفقا لهذا التوصيف يمكن القول أن هناك ٦ دراسات تطبيقيـــة رائدة، سوف نعرض لها تفصيلا، بالاضافة الـــى تدعيمـــها بالدراســـات التطبيقية الأخرى المرتبطة.

(١) تهتم الدراسة الأولى أساسا بقضايا مـــيزان المدفوعـــات وأســـعار الصرف فى ٢٩ دولة نامية، منها ٢٥ دولة تشارك فى برامج مالية مـــع صندوق النقد الدولى (Edwards 1991). وفى هذه الدراسة يســـتخدم Edwards عـدد مـــــن المقـــاييس الاحصائيـــة اللامعلميـــة Nonparametric وتحليل الانحدار لتقييم مدى الارتباط بين ٣٩ حالة تخفيض لقيمة العملة المحلية (فى الدول النامية المذكورة أعلاه) وكـل من : (١) السياسات الاقتصادية الكلية. (٢) ميزان المدفوعات والحســاب الجارى ورصيد الأصول الأجنبية. (٣) الناتج الحقيقى وتوزيع الدخل.

يبدأ Edwards بالتأكيد على أن نجاح عملية تخفيـــض قيمـــة العملة المحلية فى تدعيم القدرة التنافسية لدولة ما ســـوف يتوقـــف علـــى طبيعة السياسات الاقتصادية الكلية المصاحبة للتخفيض. فاذا كانت هـــذه السياسات غير متناسقة ولا تأخذ صفة الاستمرارية، فان الآثار الموجبـــة لتعديل سعر الصرف (عادة تخفيض قيمة العملة المحليـــة) ســـرعان مـــا

تتلاشى فى الآجل القصير (Edwards 1991, p.264). وباستخدام أسلوب الانحدار، توصل Edwards الى تواجد ارتباط سالب ومعنوى احصائيا بين كل من معدل نمو الائتمان المحلى وعجز الموازنة ومعدل نمو الائتمان المحلى الممنوح للقطاع العام كمغيرات مفسرة، ومعدل تغير سعر الصرف الحقيقى كمتغير تابع. وهذا معناه أنه مالم يقترن التخفيض الاسمى لقيمة العملة المحلية بسياسات اقتصادية كلية لادارة الطلب الكلى، فان هذا التخفيض لن يكون له الأثر الممتد المرغوب فيه على سعر الصرف الحقيقى، وبالتالى سوف تختفى آثاره الموجبة (Edwards 1991, pp.264-269).

أما فيما يتعلق بتأثير تخفيض قيمة العملة المحلية على الميزان الجارى، فقد استخدم Edwards بيانات من ١١ دولة نامية (وهى تلك الدول ضمن العينة التى توافرت عنها بيانات كافية) لتقدير دالة للميزان الجارى تحتوى على كل من التغيرات فى سعر الصرف وعجز الموازنة (لكى يعكس السياسة المالية) والائتمان المحلى (لكى يعكس السياسة النقدية). ولقد أكدت النتائج وجود علاقة طردية ومعنوية احصائيا بين التغيرات فى سعر الصرف الحقيقى ورصيد الميزان الجارى (بمعنى تأكيد الآثار الموجبة المتوقعة لتخفيض قيمة العملة المحلية).

كذلك أوضحت النتائج أن السياسة النقدية التوسعية (زيادة حجم الائتمان المحلى) تمارس تأثيرا سالبا ومعنويا احصائيا على رصيد الميزان الجارى. هذا فى الوقت الذى لم تؤكد النتائج معنوية التأثير

المعاكس لعجز الموازنة (السياسة المالية) على رصيد الميزان الجـــارى (Edwards 1991, pp.281-283).

ولغرض تقدير آثار تخفيض قيمة العملة المحليـــة علـــى النـــاتج الحقيقى، استخدم Edwards بيانات من ١٢ دولة ضمن العينة خـــلال الفترة ١٩٦٥-١٩٨٤. وتشير النتائج التى توصل اليها الى أن تخفيـــض قيمة العملة كان له آثار انكماشية على الناتج الحقيقى فى الأجل القصـــير. أما فيما يتعلق بالأثر فى الأجل الطويل، فقد جاءت النتائج غير حاســـمة ومختلطة، ولكنها تشير -بصفة عامة- الى أن تخفيض قيمة العملة لـــه آثار "محايدة Neutral" فى الأجـــل الطويـــل (Edwards 1991, pp324-327).

وهناك العديد من الدراسات التطبيقية التى تعرضت لقضيـــة تأثير سياسة سعر الصرف -المستخدمة فى برامج الاستقرار الاقتصادى- على الناتج المحلى الحقيقى. علـــى ســـبيل المثـــال توصـــل كـــل مـــن (1990) Benjamin و (1997) Bird و (1997) Uribe و (Killick 1995) و Nazmi (1997 الى أن تخفيـــض قيمـــة العملـــة المحلية له آثار انكماشية. كمـــا لاحـــظ Lizondo and Montiel (1989) نفس الشئ، وذلك فى دراسة مسحية للدراسات التطبيقية قبل عام ١٩٨٨. وفى دراسة مسحية أخرى (Agenor 1991) اتضح أن عـــــدد من الدراسات التطبيقية توصل الى أن تأثير تخفيض قيمة العملة المحليـــة على النمو كان غير حاسما.

أما Krugman and Taylor (1978) فقد توصلا الى نتائج مغايرة بأن تخفيض قيمة العملة المحلية له أثر توسعى. وقد أرجع Little et al. (1993) هذه النتائج المختلطة للدراسات السابقة الى أمرين: يختص الأول بحقيقة أن سعر الصرف ما هو الا أداة واحدة أو عنصرا واحدا من ضمن العديد من العناصر فى برامج الاستقرار الاقتصادى، وبالتالى من الصعب الفصل بين آثار هذه العناصر. ويتمثل الأمر الثانى فى البعد الزمنى المطلوب لكى تحدث تغيرات سعر الصرف الآثار المرجوة على النمو.

(٢) قام بإعداد الدراسة الثانية (Khan (1990, pp. 195-231) مستخدما بيانات من ٦٩ دولة ترتبط مع صندوق النقد الدولى ببرامج استقرار اقتصادى. استعرض Khan فى بداية دراسته المناهج المختلفة التى استخدمتها الدراسات التطبيقية حول تقييم برامج الاستقرار المدعمة من الصندوق خلال الفترة ١٩٦٣-١٩٨٢ (راجع القسم رقم ٤ من هذا الفصل). وخلص Khan الى أن الدراسات التطبيقية خلال السبعينيات والثمانينيات توصلت -باستخدام مناهج مختلفة- الى ثلاث نتائج رئيسية كالآتى: (أ) كاتجاه عام كان أثر برامج الاستقرار الاقتصادى المدعمة من صندوق النقد والبنك الدوليين على ميزان المدفوعات والميزان الجارى موجبا، مع وجود بعض الدراسات لم تجد أثرا واضحا لهذه البرامج. (ب) لم تتوصل الدراسات التطبيقية الى دلائل واضحة على أن برامج الاستقرار نجحت فى السيطرة على معدل التضخم المحلى. (ج) بالنسبة للنمو الاقتصادى كانت النتائج مختلطة، بعض الدراسات توصل الى أن للبرامج آثار موجبة على الناتج المحلى الحقيقى، والبعض الأخر توصل

الى نتائج سالبة خاصة فى السنة الأولى من تنفيذ البرامج (أى فى الأجل القصير). أما النتائج التى توصل اليها Khan لدول العينة -٦٩ دولة نامية تشترك فى برامج يدعمها صندوق النقد الدولى- خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٨٨ فقد جاءت متوافقة الى حد ما مع نتائج الدراسات السابقة، هذا وان جاء منهج التقييم المتبع أكثر شمولية لتصحيح أوجه القصور فى المناهج السابق الإشارة اليها أعلاه.

وهذه النتائج بصورة مختصرة كانت كالآتى: ساهمت برامج الاستقرار الاقتصادى فى تحسين وضع كل من الميزان الجارى وميزان المدفوعات، وأدت الى انخفاض فى معدل التضخم المحلى، الا أن هذه البرامج كان آثار سالبة على معدل نمو الناتج المحلى الحقيقى، وذلك فى الأجل القصير. أما فى الآجل الطويل فقد تدعمت الآثار الموجبة للبرامج على الميزان الجارى وميزان المدفوعات ومعدل التضخم المحلى، وتراجعت الآثار المعاكسة للبرامج على النمو فى الناتج المحلى الحقيقى.

(٣) الدراسة الثالثة هى دراسة حديثة لفريق العمل فى صندوق النقد الدولى (Schadler et al. 1995) لتقييم برامج الاستقرار الاقتصادى فى ٤٥ دولة نامية خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٢، وتتشابه ظروفها فى كونها جميعا بدأت وهى فى ظروف اقتصادية كلية بالغة السوء. وقد توصلت هذه الدراسة التفصيلية الى أن الدول المعنية حققت تحسنا ملحوظا فى الوضع الخارجى (الميزان الجارى وميزان المدفوعات)، أما محليا فان عدد قليل فقط من الدول حقق انخفاضا فى معدل التضخم المحلى وارتفاعا

طفيفا فى معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى. وبينما انخفضت معدلات الاستثمار الكلى، شهد الاستثمار الخاص زيادة ملحوظة.

(٤) تعتبر الدراسة الرابعة امتدادا لأعمال Killick التى بدأها عام ١٩٨٤، والتى من خلالها واصل استخدام أسلوبه الانتقادى فى تقييم برامج الاستقرار المدعمة من صندوق النقد والبنك الدوليين. والمقولة الأساسية التى تبدو واضحة فى دراسة Killick الأخيرة (Killick 1995) هى أنه بينما تعتبر السياسات الاقتصادية الكلية المتكاملة والمصممة جيدا شرطا أساسيا من شروط المضى فى عملية التنمية الاقتصادية بنجاح فى الأجل الطويل، فان الكثير ما زال منتظرا من برامج صندوق النقد الدولى التى تسعى الى تحسين عمليات تصميم وادارة السياسات الكلية فى الدول المشاركة. وفى سبيل تقييم الآداء الفعلى (أو المتوقع) من برامج الصندوق يفضل Killick منهجا أطلق عليه منهج "قائمة المعلومات "Menu of Information". ووفقا لهذا المنهج يرى Killick أن كل نموذج للتقييم يعطى قدرا مفيدا من المعلومات وبالتالى يعتبر مكملا للنماذج الأخرى.

وعلى أساس هذه الرؤية فى منهجية التقييم، اقترح Killick مجموعة من النماذج وأخذها كأساس للمقارنة وتدعيم النتائج. والنماذج التى استخدمها هى: أسلوب مقارنة الآداء قبل وبعد البرنامج، أسلوب مقارنة الآداء الفعلى مع الآداء المخطط، أسلوب مقارنة الوضع فى دول تشارك فى برامج الصندوق مع الآداء فى دول لا تشارك، نماذج القياس الكمى والمحاكاة، ودراسات الحالات العملية. ومن واقع الدراسات السابقة

سواء بواسطة فريق البحث فى الصندوق أو بواسطة بـــاحثين آخريـــن، خلص Killick الى أن الدلائل على مدى فعالية برامج الصنـــدوق لـــم تكتمل بعد. ومع ذلك تشير الدلائل التطبيقية الى أن حوالـــى ٥٠% مـــن اتفاقات المساندة Stand-by وحوالى ٨٥% مـــن التســـهيلات الممتـــدة المتفق عليها لم يتم استكمالها، وأن مشكلة عدم الاستكمال هذه بدأت تتفاقم منذ منتصف الثمانينيات. وتتمثل أهم مصادر الصعوبات التـــى تعـــترض استكمال البرامج المتفق عليها فى الآتى : (أ) محدودية قـــدرة صنـــدوق النقد الدولى على اقناع الدول المشاركة فى البرامج فيما يخـــص تغيـــير السياسات الاقتصادية الكلية. (ب) التقلبات الشديدة فى شروط التجارة فـــى الدول المشاركة. (ج) فشل البرامج فى احداث آثار موجبة على الاستثمار الخاص.

ويتهم Killick الصندوق بأنه اتبع أسلوبا عشـوائيا Ad hoc عندما أراد إدخال النمو كأحد أهداف البرامج المالية التى يتبناها. فبدلا من تبنى نموذج متكامل يأخذ فى الاعتبار كل من النمو وميزان المدفوعـــات كهدفين رئيسين، لجأ الصندوق الى التنازل تدريجيا عن استقرار مـــيزان المدفوعات لكى يعطى الفرصة لمراعاة أهـــداف النمـــو. كذلـــك يـــرى Killick أن معايير الآداء التى يتبناها الصندوق ليست من الجودة والدقة بحيث يمكن الدفاع عنها. وبصفة عامة لا يصل Killick فـــى انتقـــاده للصندوق الى حد تبرير التخلى عنه كمنظمة نقدية دولية، أو دمجـــه مـــع البنك الدولى. ولكن هذا لا ينفى أن Killick يدعم اتجاهات التخلى عـــن البرامج المالية الحالية واستبدالها بمساعدات مختارة للدول الناميـــة التـــى

تنجح فى تصميم وتنفيذ سياسات تعديل تنبع جذورها مـــن الداخـــل، دون تدخل سافر من جانب الصندوق.

ويبدو أن Feldstein يتفق مع Killick عندما يؤكد علـــى أن برامج الاستقرار الاقتصادى من الممكن أن تكون أكثر فعاليـــة، لـــو أن السياسات التى يدعمها الصندوق كان لها أهدافا أخرى غير تدعيـــم قـــوة الدول فى النفاذ الى أسواق المال والاقراض الدولية. بمعنـــى أخـــر، اذا تخلى الصندوق عن لعب دور المنفذ لحقوق الدائنين عن طريـــق تنميـــة قدرات الدول على الوفاء بالمدفوعات الخارجية. وكما يـــرى Feldstein فان مشاكل الديون والمدفوعات الدولية هى مسؤولية المدينين والدائنيـــن، وبالتالى ما على الصندوق الا تقديم النصح حول كيفية تنميـــة القـــدرات الذاتية للدول من أجل توفير الاحتياطيات الدولية المطلوبة لتحسين وضـــع ميزان المدفوعات، وتحقيق الاستقرار الاقتصادى.

(٥) تمثل الدراسة الخامسة (Conway 1994) المحاولة الوحيدة حتـــى الآن لدراسة كل من دوافع المشاركة فى برامج الاستقرار المدعمة مـــن صندوق النقد الدولى والأداء الاقتصادى فى الدولة المشاركة على أنـــهما يتحددان آنيا Simultaneously. وباستخدام طريقة المربعات الصغرى ذو المرحلتين (2SLS) وبيانات من ٧٤ دولة نامية خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٨٦، توصل Conway الى أن البرامج المالية المدعمة من صندوق النقد الدولى أدت الى تحسن ملحوظ فى الميزان الجارى فى دول العينـــة، كما أنها أدت الى انخفاض -ولكن بصورة غير معنوية- فـــى معـــدلات التضخم المحلى. ومع ذلك كان من نتائج تنفيذ هـــذه الـــبرامج انخفـــاض

ملحوظ فى معدل الاستثمار الكلى. وفيما يتعلق بتأثير البرامج على السياسات الاقتصادية، أوضحت النتائج أن تنفيذ برامج الاستقرار فى دول العينة قد تزامن مع انخفاض فى كل من عجز الموازنة (نتيجة انخفاض الانفاق الحكومى وليس الاصلاح الضريبى) وقيمة العملة المحلية، مع ملاحظة أن هذا الانخفاض لم يكن معنويا احصائيا. وعلى غير ما هو متوقع، تزايد الائتمان المحلى خلال فترة تنفيذ برامج الاستقرار.

أخيرا، فى محاولة لاختبار مقولة أن برامج الاستقرار الاقتصادى المدعمة من جانب صندوق النقد الدولى لا يتم تصميمها بالصورة التى تتوافق مع الظروف الاقتصادية لكل دولة، قام Conway بتقسيم العينة وفقا للمناطق الجغرافية كالآتي: دول أفريقيا (٣٥ دولة)، دول أمريكا الجنوبية (١٢ دولة)، دول آسيوية (١٦ دولة)، دول أخرى (١٣ دولة). وباستخدام تحليل التباين، لم يجد فروقا معنوية بين هذه المجموعات الاقليمية، وذلك فيما يتعلق بدوافع المشاركة فى برامج الاستقرار، أو فيما يتعلق بالآثار المترتبة على هذه البرامج.

(٦) قام Doroodian (1993) باعداد هذه الدراسة السادسة مستخدما بيانات من ٤٣ دولة نامية (منها ٢٧ دولة تشارك فى برامج مدعمة من صندوق النقد الدولى) خلال الفترة ١٩٧٧-١٩٨٣، وذلك لدراسة تأثير برامج الاستقرار الاقتصادى على ثلاث مؤشرات أساسية للأداء الاقتصادى وهى: معدل النمو فى الناتج الحقيقى ومعدل التضخم المحلى ورصيد الميزان الجارى. ويتمثل منهج التحليل الذى اتبعه Doroodian فى استخدام أسلوب الانحدار لقياس تأثير ثلاث أدوات

(مركبة) أساسية لبرامج الاستقرار المدعمة من الصندوق على المؤشرات الثلاثة الأساسية للأداء الاقتصادى السابق الاشارة اليها. وهـــذه الأدوات هى: (١) سعر الصرف (تخفيض قيمة العملة المحليـــة). (٢) تخفيــض الانفاق الحكومى (وزيادة الضرائب). (٣) تخفيض معدل نمـــو الائتمـــان المحلى (ورفع سعر الفائدة الحقيقى). وكانت النتائج كالاتى:

أ - يمارس تخفيض قيمة العملة المحلية تأثيرا موجبـــا علـــى رصيد الميزان الجارى، ويحدث أثار توسعية فى الناتج الحقيقى، ويعمـــل على رفع معدل التضخم المحلى. ومع ذلك فان الأثار التضخمية لتخفيض قيمة العملة المحلية تفوق آثاره التوسعية. ومن النتائج القوية التى توصـــل اليها Doroodian هى أن تخفيض قيمة العملة المحلية بنقطـــة مئويـــة واحدة أدى الى -مع بقاء العوامل الأخرى على ما هى عليه- تحسين فـــى رصيد الميزان الجارى بمقدار ٢١,٩٨ نقطـــة مئويـــة (Doroodian, 1993, p. 856). وتتوافق النتائج التى توصل اليها Doroodian فيمـــا يتعلق بتأثير سعر الصرف على كل مـــن النـــاتج والتضخـــم والمـــيزان الجارى، مع النتائج التى توصل اليها كـــل مـــن Khan (1990)، و Doroodian (1985)، و Khan and Knight (1983). ومع ذلك فان النتائج التى توصل لها Doroodian بخصوص الآثـــار التوســـعية لتخفيض قيمة العملة المحلية تتعارض مع نتائج دراسات مماثلة، منها على ســـبيل المثـــال: Edwards (1991) و Edwards (1986) و Donovan (1981).

ب - تخفيض عجز الموازنة كان له تأثير موجب على كل من الناتج الحقيقى ومعدل التضخم المحلى (بمعنى انخفاض فى معدل التضخم) ورصيد الميزان الجارى. فاذا تم تخفيض عجز الموازنة بمقدار نقطة واحدة مئوية، يتحسن رصيد الميزان الجارى بمقدار ٠,٥٥ نقطة مئوية وينخفض معدل التضخم بما مقداره ٠,٠٠١ نقطة مئوية. (Doroodian,1993, p. 856). وتشير هذه النتائج الى أنه كلما تلاشى دور الحكومة فى النشاط الاقتصادى، كلما تحسن معدل التضخم المحلى وبالتالى رصيد ميزان الجارى.

ج - أما بخصوص سعر الفائدة الحقيقى كأداة نقدية، فان نتائج Doroodian تؤيد برامج صندوق النقد الدولى. ارتفاع سعر الفائدة الحقيقى بمقدار نقطة مئوية واحدة أدى الى انخفاض معدل التضخم المحلى بمقدار ١,١٩ نقطة مئوية، وتحسن فى رصيد الميزان الجارى بمقدار ٢٣,٧٣ نقطة مئوية. وتفسير هذه النتائج هو أن ارتفاع سعر الفائدة الحقيقى (محليا) يعمل على حفز الادخار المحلى وتهبيط تدفق رؤوس الأموال الى الخارج ومن ثم تشجيع الاستثمار المحلى. وتوضح نتائج Doroodian أيضا أن سعر الفائدة الحقيقى كأداة نقدية كان أكثر فعالية من الأدوات المالية (بمعنى عجز الموازنة) فى دعم الاستقرار فى الدول محل الدراسة.

د - للتعرف على دور الائتمان المحلى فى دعم محاولات الاستقرار الاقتصادى فى دول العينة، قام Doroodian بتقدير العلاقة بين النمو غير المتوقع فى الائتمان المحلى، أو ما أسماه "مفاجأة النقود

"Money Surprise" من ناحية، وكل من الناتج المحلى الحقيقى ومعدل التضخم المحلى ورصيد الميزان الجارى، من ناحية أخـــرى. وأشـــارت النتائج -كما هو متوقع- الى أن نموا غير متوقع فى الائتمان المحلى بمـــا مقداره نقطة مئوية واحدة فى الدول محل الدراسة، أدى الى تخفيض الناتج المحلى الحقيقى بمقدار ٠,٠٣٧ نقطة مئوية، وزيادة العجز فى المـــيزان الجارى بمقدار ١٦,٧١ نقطة مئوية (Doroodian, 1993, p. 857). وهذه النتائج تدعم وجهة نظر صندوق النقـــد الدولـــى مـــن أن العجـــز الخارجى هو النتيجة الحتمية للتوسع فى الائتمان المحلى.

هـ - أخيرا، استخدم Doroodian متغيرا وهميا للتمييز بين الدول المشاركة فى برامج استقرار اقتصادى مدعمة من صنـــدوق النقـــد الدولى وتلك غير المشاركة فى مثل هذه البرامج. وأوضحت النتائج التـــى توصل اليها الى أن الدول المشاركة كان لديها قدرة أكبر على الســـيطرة على العجز الخارجى من الدول غير المشاركة، وهذا يدعم وجهة نظـــر الصندوق حول البرامج التى يدعمها. أما بخصوص النمو والتضخم، فلـــم تثبت النتائج وجود أى أفضلية للدول المشاركة فى برامج استقرار، هـــذا وان كانت هذه الصفة العامة التى تميزت بها هذه البرامج هى أنها كـــانت "انكماشية".

وهناك خطا فى الدراسات التطبيقية يركز علـــى تنـــاول تـــأثير الاستقرار الاقتصادى على النمو، وذلـــك تحـــت مقولـــة أن الاســـتقرار الاقتصادى يمثل أحد أهم متطلبات تحقيق النمو الاقتصادى. على ســـبيل المثال تشير دراسة حديثة للبنك الدولى (Wolrd Bank 1993) الـــى أن

كل من الاستقرار الاقتصادى ونمو الصادرات كان لهما الدور الأساسـى فى نمو الانتاجية فى دول جنوب شرق أسيا (النمــور الأســيوية). كمــا توصل كــل مــن Fischer (1993) و Frenkle and Khan (1990)) الى نتائج مشابهة لعدد من الدول النامية. وفى دراسة شملت ٤١ دولة نامية توصل Bleancy (1996) الى أن الأداء الضعيف للسياسات الاقتصادية الكلية التى تستهدف الاستقرار، كان له أثار سالبة على كل من الاستثمار والنمو فى الدول محل الدراسة. ويرى Bleancy أن سبب هذه الآثار السالبة هو أن عدم الاستقرار الاقتصادي يتسبب فى انخفاض فعالية رأس المال الثابت. كذلك استنتج Stewart (1995, p. 78) ، وذلك فـى حالة دول أمريكا اللاتينية، الى أنه عندما يكون أداء سياسات الاســتقرار والاصلاح الهيكلى أداءا سيئا، تتزايد احتمالات زيادة الفقر.

٨/٩ تجارب بعض الدول:

١- أمريكا اللاتينية :

كان الاستقرار الاقتصادى هو الهدف الرئيسى فى العديد من دول أمريكا اللاتينية خلال السبعينيات والثمانينيات. فقد دخلت كل من البرازيل والأرجنتين فى محاولات متعددة لتحقيق الاستقرار الاقتصادى. وقد تركزت هذه المحاولات خلال السبعينيات والثمانينيات حول استخدام سياسات ادارة الطلب الكلى (وذلك بدعم من صندوق النقد الدولى). ولكن هذه السياسات لم تحقق الهدف الأساسي منها وهو الاستقرار الاقتصادى. فقد ظل ميزان المفوعات فى حالة عجز مزمن، وفشلت سياسات أسعار الصرف فى ادراك التوازن الخارجى، وارتفعت معدلات التضخم بصورة حادة.

فقد وصل حجم العجز فى ميزان المدفوعات فى البرازيل الى ٩,٣ بليون دولار أمريكى للفترة ١٩٨٦-١٩٨٨. وارتفع معدل مدفوعات فوائد الدين الخارجى الى ٣١,٣% من حصيلة الصادرات. وتم تخفيض قيمة العملة المحلية فى مقابل الدولار الأمريكى بنسبة ٢٢٠٠% خلال السنوات الثلاث ١٩٨٦-١٩٨٨. وفى الأرجنتين واصل معدل مدفوعات فوائد الدين الخارجى الارتفاع، الى أن وصل الى ٤٨% عام ١٩٨٧، ووصل حجم العجز فى الميزان الجارى الى ٢,٣ بليون دولار أمريكى. وارتفع معدل التضخم فى البرازيل من ٣٨,٦% عام ١٩٧٧ الى ٢٣٥% عام ١٩٨٥، وفى الأرجنتين ارتفع معدل التضخم (وفقا للرقم القياسى لأسعار المستهلكين من ١٠٠% عام ١٩٧٥ الى حوالى ٦٧٢% عام

١٩٨٥ (Moskoff and Nazim 1992 pp.70-75 and Epstein, 1987, p.998).

وقد أشار (Moskoff and Nazim 1992, p. 70) الى أن فشل سياسات ادارة الطلب الكلى (السياسات المالية والنقدية وتخفيض قيمة العملة المحلية) فى تحقيق الاستقرار الاقتصادى خلال السبعينيات والثمانينيات قد دفع حكومتى البرازيل والأرجنتين الى التحول الى سياسات بديلة تقوم أساسا على الاصلاح الهيكلى. ففى البرازيل كان هناك ٥ خطط اصلاح هيكلى (Cruzado plan 1986 و Bresser plan 1987 و Summer plan 1989 و Collor plan 1990)، وفى الأرجنتين تم تبنى خطتين للاصلاح الاقتصادى الهيكلى هما: Austral plan 1985 و Spring plan 1988. واشتملت هذه الخطط على اجراءات انكماشية تتمثل فى تجميد الأجور والأسعار وسعر الصرف، وتقديم عملات نقدية جديدة، هذا بالاضافة الى الاصلاح المالى والنقدى.

وتشير الدراسات التطبيقية حول برامج الاستقرار الاقتصادى فى كل من البرازيل والأرجنتين، الى أن سياسات الاصلاح الاقتصادى الهيكلى التى تم تطبيقها ابتداءا من منتصف الثمانينيات كبديل لسياسات ادارة الطلب الكلى، لم تكن ناجحة الا فى الأجل القصير. وبهذا ثبت أن السياسات المالية والنقدية المعدة "بحذر" لا غنى عنها لتحقيق الاستقرار الاقتصادى، وخاصة التوازن الخارجى (Bruno 1988, Kiguel and Liviatan 1991 and 1995, Ter-Minassian and Schwartz 1997 and Moskoff and Nazmi 1992). ويرى Cavallo and

Cottani (1997, p. 17) أن أهم أدوات السياسة الاقتصادية التى لعبت دورا كبيرا فى تحقيق الاستقرار -وليس النمو- فى الأرجنتين هو سعر الصرف، حيث تم ربط العملة المحلية بالدولار الأمريكى، مع السماح بعملية التحويل بين العملتين بلا قيود.

كذلك عانى الاقتصاد المكسيكى من مشكلات عدم الاستقرار الاقتصادى خلال السبعينيات والثمانينيات حيث ارتفع عجز الموازنة من ٦,٧% عام ١٩٧٧ الى ١٤,٧% عام ١٩٨١، وتزايد العجز فى ميزان المدفوعات، ووصل معدل التضخم فى بداية الثمانينيات الى حوالى ١٠٠% فى عام ١٩٨٢، ولأول مرة منذ ٥٠ عاما يحقق الناتج الحقيقى نموا سالبا. كما أدى تقويم العملة المحلية بأكثر من قيمتها الحقيقية الى ارتفاع حاد فى حجم الواردات من السلع الوسيطة وبنسبة ١٢٨% فى عام ١٩٨١ مقارنة بعام ١٩٧٧. ومنذ عام ١٩٨٣ بدأت الحكومة المكسيكية فى تصميم وتنفيذ عدد من برامج الاستقرار الاقتصادى (بدعم من صندوق النقد الدولى).

وكان الهدف الرئيسى لهذه البرامج يدور حول تحقيق التوازن الخارجى من خلال تخفيض قيمة العملة المحلية، والسيطرة على كل من عجز الموازنة ومعدل نمو الائتمان المحلى (سياسات ادارة الطلب الكلى). وقد كانت هذه السياسات ناجحة الى حد كبير فى تحسين وضع كل من الميزان الجارى ومعدل التضخم الذى انخفض الى ٦٠% عام ١٩٨٥، الا أن ذلك كان على حساب الناتج الحقيقى والذى حقق نموا سالبا وصل الى -٥,٣% فى منتصف ١٩٨٣. الا أن هذا التحسن لم يستمر طويلا حيث

بدأ الاقتصاد المكسيكي يعود مرة أخرى الى دوامة الركــود وذلــك مــع منتصف عام ١٩٨٥ (معدل نمو سالب -٣,٨%) ، وقد اقــترن الركــود بارتفاع كبير فى معدل التضخم (١٠٦% فى عــام ١٩٨٦ ارتفــع الــى ١٦٠%عام ١٩٨٧). الى أن بدأت الحكومة المكسيكية فى اتباع سلسلة من الاجراءات الاقتصادية الاصلاحية مثل تحرير التجارة الخارجية وتطبيــع العلاقات مع الدائنين بهدف اعادة جدولة الديــون الخارجيــة (Buffie 1990, Rogers 1992 and Rogers and Wang 1995).

وحول مدى استجابة المتغيرات الاقتصادية الكلية فى الاقتصــاد المكسيكى لأدوات سياسات ادارة الطلب الكلى (سعر الصرف وعــرض النقود وعجز الموازنة) توصل (Rogers and Wang 1995) الى نتـائج مؤداها أن معدل التضخم المحلى يستجيب بصورة معنوية للأدوات المالية والنقدية بالاضافة الى التغيرات فى سعر الصرف. كما أن العلاقة بين كل من معدل التضخم المحلى وعجز الموازنة هى علاقة حلزونية. وبالتــالى فان تحقيق الاستقرار الاقتصادى فى المكسيك يتطلب تخفيــض التمويــل التضخمى لعجز الموازنة.

وفى دراسة شملت ١٢ دولة من دول أمريكا اللاتينيــة توصــل Pastor (1987) الى أن برامج الاستقرار الاقتصادى المدعمة مــن قبــل صندوق النقد الدولى لم يكن لها تأثير موجب الا على ميزان المدفوعــات، مما يؤكد أن حزمة السياسات الاقتصادية التى تبنى عليها هذه البرامج يتم تصميمها لكى تكون صالحة فقط فى الأجل القصير.

٢- أفريقيا:

تركز الدراسات المتاحة حول الدول الأفريقية على تقييم برامج التكيف الهيكلى المدعمة من قبل كل من صندوق النقد والبنك الدوليين. والسبب فى هذا أن المشكلات الاقتصادية التى تعانى منها معظم الدول الأفريقية هى فى طبيعتها مشكلات هيكلية أكثر منها مشكلات عدم استقرار اقتصادى. وعلى هذا فان معظم برامج الاستقرار التى يتم تصميمها وتنفيذها فى هذه الدول يدعمها البنك الدولى بجانب صندوق النقد الدولى (Leesink 1996). ويشتمل الجدول رقم (٣) على أهم النتائج التى توصلت اليها ٦ دراسات أساسية تناولت برامج الاستقرار والتكيف الهيكلى فى الدول الأفريقية.

وتوضح الدراسات الواردة فى الجدول رقم (٢) أن الاتجاه العام يشير الى أن برامج الاستقرار والتكيف الهيكلى فى الدول الأفريقية كان لها -بصفة عامة- آثار موجبة على الناتج الحقيقى. أما بالنسبة للصادرات فقد كانت النتائج مختلطة. فبينما توضح الدراسة التى تنتمي الى صندوق النقد الدولى (Schadler et al. 1993) أن الأثر على الصادرات كان سالبا، تقدم الدراستين اللتين تنتميان الى البنك الدولى (World Bank 1994 and Mosley and Weeks 1993) نتائج متعارضة.

أما بخصوص الاستثمار والادخار فقد أوضحت الدراسات التى تأخذ بأسلوب مقارنة الأثر قبل وبعد البرنامج، أن برامج الاستقرار الاقتصادى والتكيف الهيكلى كان لها آثار موجبة. بينما الدراسات الأخرى التى تستخدم مناهج تقييم مختلفة، تشير الى وجود أثار عكسية أو غير

واضحة على كل من الاستثمار والادخار. ومثل هذه النتائج يصح أن تؤخذ بالكثير من الحذر. فدرجة التجميع فيها عالية، بالرغم من تباين الظروف الاقتصادية للدول الأفريقية محل الدراسة. ففى دراسة تفصيلية حول مدى صلاحية برامج الاستقرار الاقتصادى فى أفريقيا، توصل Green and Murinde (1993) الى أن هناك فروق واضحة فى الهياكل والظروف الاقتصادية فى الدول الأفريقية، وأنه يجب أن تؤخذ هذه الفروق فى الاعتبارعند تصميم برامج الاستقرار الاقتصادى فى تلك الدول. كما توصلت هذه الدراسة الى أن سياسات ادارة الطلب الكلى كان لها تأثير واضح على الطلب الكلى فى الدول الأفريقية، أما سياسات الاصلاح الهيكلى فلم يتعدى تأثيرها العرض الكلى. وعلى هذا يصح

جدول رقم (٢)

ملخص نتائج الدراسات التطبيقية حول برامج الاستقرار الاقتصادى والتكيف الهيكلى فى أفريقيا

الأثر على الادخار	الأثر على الاستثمار	الأثر على الصادرات	الأثر على الناتج	الدراسة
+ +	+ +	– +	+ +	١ – دراسات تستخدم أسلوب: الأثر قبل وبعد البرنامج * Schadler et al. (1993) World Bank

الدراسة	الأثر على الناتج	الأثر على الصادرات	الأثر على الاستثمار	الأثر على الادخار
(1994)				
٢- دراسات تستخدم أسلوب: الأثر مع وبدون البرنامج ** El-Badawi (1992) Mosley and Weeks(1993)	+ +	– +	– +	– ...
٣ – دراسات أسلوب: الانحدار *** Mosley et al. (1991) El-Badawi et al. (1992)	+ غ	؟ +	غ –	n.a غ

* + (–) معناها أن غالبية الدول محل الدراسة حققت نتائج ايجابية (سلبية) بعد تنفيذ برامج الاستقرار والتكيف الهيكلى.

** + (–) معناها أن الآداء فى الدول التى تشارك فى برامج استقرار وتعديل هيكلى أفضل (أسوأ من الآداء فى الدول التى لا تشارك فى هذه البرامج.

*** + (-) معناها أثر موجب (سالب) معنوى احصائيا للبرامج. أمـــا غ فمعناها أن الأثر غير معنوى احصائيا.

القول أن استخدام السياسات المالية والنقدية كان فعالا فى تحقيق أهـداف الاستقرار الاقتصادى فى الدول الأفريقيـة. الا أن Zulu and Nsouli (1986) توصلا الى أن برامج الاستقرار الاقتصادى فى ٢٢ دولة أفريقية لم يكن لها تأثير واضح على رصيد الميزان الجارى، بينما كان تأثيرهـا سالباعلى كل من معدل التضخم المحلى (بمعنى ترتـب عليـها ارتفـاع معدلات التضخم) ومعدل النمو فى الناتج المحلى الاجمالى (بمعنى كـان لها آثار انكماشية على الناتج الحقيقى). وتظل هذه الدراسات -كغيرهـا من الدراسات المماثلة- تعانى من المشكلات المرتبطة بمنـاهج التقييـم المستخدمة.

وفى محاولة للتعرف على تأثير برامج الاستقرار الاقتصادى على النمو فى الدول الأفريقية، توصـل Hadjimichael et al. (1994) الـى نتائج مؤداها أن الدول الأفريقية التى تمتعت بظروف أفضل للاسـتقرار الاقتصادى على المستوى الكلى حققت معدلات نمو أعلى فى كـل مـن الناتج المحلى الحقيقى والادخار المحلى والاستثمار الخاص. هذا بالاضافة الى أن تحقيق التقدم فى مجالات تنفيذ الاصلاحات الهيكلية والمؤسسـية (عن طريق تهيئة المنخ الملائم للاستثمار الخاص) كان له دور ملحـوظ فى تحسين الأداء الاقتصادى. وعلى هذا فان تحقيق الاستقرار الاقتصادى والتغلب على الاختلالات الهيكلية يمثلان شرطان أساسيان لتحقيق النمـو المستمر فى الدول الأفريقية.

٣- جنوب شرق آسيا:

حققت دول جنوب شرق أسيا قفزات كبيرة فى مؤشـــرات الأداء الاقتصادى فاقت كل التوقعات خلال العقدين الماضيين. على سبيل المثـال خلال الثلاثين سنة السابقة للأزمة الأسيوية الأخيرة تضـــاعف متوســط نصيب الفرد من الدخل عشرة مرات فى كوريا الجنوبية، وخمس مرات فى تايلاند و ٤ مرات فى ماليزيا، وأصبح متوسط نصيب الفرد من الدخل فى هونج كونج وسنغافورة يفوق مثيله فى دول صناعية متقدمـــة، هــذا بالاضافة الى أن متوسط معدل النمو السنوى فى الناتج المحلى الاجمـــالى الحقيقى كان مرتفعا بصورة ملحوظة (٨% تقريبا) خلال السنوات العشر السابقة لعام ١٩٩٥.

وحتى قبل بداية الأزمة كانت هذه الدول تستقطب تقريبا نصـــف تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الى الدول النامية والتى وصلت الى نحـو ١٠٠ بليون دولار أمريكى فى عـــام ١٩٩٦. وقــد ســاهم هــذا الآداء الاقتصادى المميز فى تدعيم دور هذه الدول فى الاقتصاد العالمى كمصدر رئيسى (٢٠% من الصادرات العالمية خلال السنوات العشر الماضيـــة)، ومستورد رئيسى (١٩% من الصادرات الأمريكيـــة فـــى عـــام ١٩٩٦) ومصدر رئيسى للاستثمارات (الحقيقية والمالية) مرتفعة العـائد (Fischer 1998, p.1). وعلى غير المتوقع بدأت بوادر الأزمة فى عام ١٩٩٦ فـــى شكل مجموعة من المشكلات الاقتصادية:

أ - بدأت تظهر بوادر عجز كبير فى الميزان التجارى وعدم استقرار فى أسواق الأوراق المالية وأسواق العقار (فى تايلاند ثم بعد ذلك فى بقية دول جنوب شرق أسيا).

ب - بدأت المؤسسات المالية المحلية فى تلك الدول تتعرض لمخاطر شديدة ترتبط بالصرف الأجنبى. والسبب فى هذه المخاطر الشديدة، الاقتراض الخارجى المكثف بسبب أسعار الصرف التى تم تثبيتها لفترة طويلة.

ج - حدوث تدهور فجائي فى القروض البنكية المحلية. وبالإضافة الى ذلك كان للعوامل الخارجية دور كبير فى حدوث الأزمة. فالتدفق الكبير لرؤوس الأموال الأجنبية الى هذه الأسواق الناشئة لم يحدث الا بسبب انخفاض أسعار الفائدة فى كل من اليابان وأوروبا، هذا بالإضافة الى الارتفاع الكبير فى قيمة الدولار (وهو العملة الرئيسية التى ترتبط بها عملات الدول الأسيوية) تجاه الين اليابانى . وبدأت الأزمة بتخفيض قيمة العملة المحلية فى تايلاند مما أكسب صادراتها مزايا سعرية تنافسية، وهذا خلق ضغوطا على بقية الاقتصاديات الأسيوية المجاورة. الا أنه أيضا جعل المستثمرون (فى المجال المالى) يبدأون فى البحث عن أسواق بديلة فى كوريا الجنوبية وأندونيسيا والدول الأخرى المجاورة، ولكن نفس المشكلة كانت قد بدأت: تخفيض قيمة العملات المحلية. ولأن تخفيض قيم العملات المحلية كان مبالغا فيه فقد بدأ تهافت المقيمين على حيازة الصرف الأجنبى، مما كثف الضغوط على قيمة العملات المحلية. أى أن رد الفعل كان أشد مما يجب.

وقد قام صندوق النقد الدولى بدعم برامج للاستقرار الاقتصـــادى فى ثلاث دول هى كوريا الجنوبية وتايلاند واندونيسيا. وقد اشتملت هـــذه البرامج على بعض الاصلاحات الهيكلية بجانب المكونـــات الاســـتقرارية المتعارف عليها. وفى هذا الخصوص أشار المدير التنفيذى لصندوق النقد الدولى Camdessus (1998, p. 3) الى أن برامج الصنـــدوق مـــع دول جنوب شرق أسيا ليست مجرد سياسات استقرار -كما قد يرى البعـــض- وانما هى برامج تكيف هيكلى، تهدف الى اصلاح النظام المالى، وزيـــادة التوجه نحو آليات السوق الحر، واستعادة الثقة فـــى الأســـواق الماليـــة. وبالتالى كان لابد من الدعوة الى التخلص من بعض المؤسسات الماليـــة الخاسرة، وتشجيع البعض الآخر على الالتزام بالمعايير الدولية المتعـارف عليها فى الأداء، وزيادة المنافسة، وتشجيع القطاع الخـــاص، وتحســـين عمليتى الرقابة والإشراف المؤسسية على البنـــوك وشـــركات التـــأمين وأسواق الأوراق المالية.

وبصفة عامة كانت الملامح الأساسية لهذه البرامج كالآتى:

(أ) رفع مؤقت لأسعار الفائدة لغرض دعم العملات المحليـــة التـــى تـــم تخفيض قيمها بصورة مبالغ فيها، ولاعادة الثقة (المفقودة) فى الجهاز المصرفى المحلى.

(ب) تعمد إحداث انكماش مالى لغرض السيطرة على عجز الموازنة، ومن ثم تخفيض العجز فى الميزان الجارى.

(ج) تحقيق انكماش نقدى لتدعيم قيمة العملة المحلية.

وقد تعرضت برامج الصندوق لانتقادات حادة من جانب العديـــد من الباحثين وعلى رأسهم Martin Feldstein الذى يرى أن هذه البرامج لم تخرج عن كونها الوصفة التقليدية النمطية التى يتم تقديمها لدول تختلف هياكلها وظروفها الاقتصادية. كذلك تضمنت هذه البرامج مجموعة مـــن المكونات الهيكلية، مما يجعلها تبتعد بوظيفة الصندوق الى ماهو أكثر مـن المساهمة فى علاج المشكلات المرتبطـة بوضـع المدفوعـات الدوليـة (Feldstein 1998).

ويدافع Fischer عن برامج الصندوق بـأن أسـباب الأزمـة الأسيوية هى فى جوهرها هيكلية (ضعف المؤسسات المالية وعدم كفايـة النظم البنكية وتشوه العلاقة بين الحكومة والجهاز المصرفى والمؤسسـات المالية والشركات المنتجة)، وبالتالى فان أزمة عدم الثقة المقترنة بها لـها جذور هيكلية. ولاعادة الثقة مرة أخرى لدى مختلف المتعاملين (مقيميـن وغير مقيمين) كان لابد من التعامل مع الأزمة مـن منظـور ضـرورة احداث تغييرات هيكلية (Fischer 1998, p.105).

٤- روسيا ودول أوربا الشرقية:

بدأت التغييرات الهيكلية فى روسيا وخلفها رصيـد كبـير مـن الضعف الاقتصادى الذى كان يغلف ما كان يسمى الاتحاد السوفيتى. ومنذ بداية التسعينيات أضيف الى هذا الضعف الاقتصادى مشكلات اقتصاديـة تسببت فى تعقيد مشكلة عدم الاستقرار الاقتصادى، ومن هذه المشـكلات الاقتصادية معدلات التضخم العالية (الرقم الرسمى فى عام ١٩٩١ كـان ٩٦%)، وعجز الموازنة المتزايد (١٧% من الناتج المحلى الاجمالى عـام

١٩٩١)، والنمو الكبير فى عرض النقود (أكثر من ٦٠٠% عام ١٩٩٢)، والعجز الكبير فى ميزان المدفوعات (وصل العجز التجارى الى جوالى ١٠ بليون دولار عام ١٩٩٠)، هذا بالاضافة الى تزايد حجم الديون الخارجية ليصل الى ما بين ٦٤ الى ٩٠ بليون دولار بنهاية عام ١٩٩١ (راجع فى هذا الخصوص Moskoff and Nazmi 1992, pp. 75-78 and Blanchard et al. 1991).

وفى ربيع عام ١٩٩٢ قام صندوق النقد الدولى بوضع قائمة من الشروط التى يجب الوفاء بها لدعم الاستقرار الاقتصادى فى روسيا. وتتمثل هذه الشروط فى ضرورة تخفيض عجز الموازنة الى صفر، وتخفيض معدل نمو عرض النقود بصورة كبيرة. ومع ذلك فشلت محاولات تحقيق الاستقرار الاقتصادى كلية. وفى هذا الخصوص يذكر Gaidar (1997, p.13) سببين أساسيين لفشل صندوق النقد الدولى فى التعامل مع عدم الاستقرار الاقتصادى فى روسيا:

يتمثل السبب الأول أن صندوق النقد الدولى تدخل متأخرا، وفقد الكثير من الوقت فى توجيه اللوم للحكومة الروسية حول مسببات عدم الاستقرار. أما السبب الثانى فهو أن صندوق النقد الدولى لم يحاول تفهم مشكلة التضخم على أنها مشكلة هيكلية وليست نقدية. وتفسير ذلك أن الهيكل الاقتصادى الجديد لروسيا -والتى خرجت لتوها من اطار التخطيط المركزى- يتميز بخصائص هيكلية معينة (مثل الاحتكار - عدم التعود على آليات السوق - وعدم وجود آليات لضبط سلوك المتعاملين فى السوق). وبالتالى فان للتضخم جوانب هيكلية، لا تصلح معها السياسات

المالية والنقدية العادية التى يصر عليـــها الصنـــدوق. ويـــرى (Gaidar 1997) أنه لكى تنجح برامج الاستقرار المدعمة من قبل صنـــدوق النقـــد الدولى فى روسيا وبقية دول أوروبا الشرقية يجب مراعاة مايلى:

أ - سوف يكون من غير المجدى أن يتبنى الصندوق مهام سياسية عندما يتعامل مع الاستقرار والتغيير الهيكلى فى هذه الدول. والأفضـــل أن يركز الصندوق فقط على الأمور الاقتصادية.

ب - لا بد من خلق تنسيق تام بين كل من الحكومات والبنوك المركزيـــة فى الدول المعنية وصندوق النقد الدولى، وذلك فيما يخـــص كيفيـــة تصميم سياسات مرنة لادارة الطلب الكلى لغرض الســـيطرة علـــى التضخم. وعلى صندوق النقد الدولى فى هذه الحالة أن يتخلى عـــن القوالب السياسية التى تملى عليه.

ج - لابد من اجراء تحليل دقيق للمشكلات الاقتصادية والسياسية التـــى تصاحب تنفيذ برامج الاستقرار المتفق عليها، وذلك حتى يتم التدخـــل فى الوقت المناسب لتقديم التعديـــلات الضروريـــة علـــى الـــبرامج الأصلية.

أما عن رؤية صندوق النقد والبنك الدوليـــين حـــول الاســـتقرار والتكيف الهيكلى فى دول أوربا الشرقية، فقد عـــبر (Camdessus (1994 عنها بتوصيف المتطلبات الآتية:

التحرير الاقتصادى (الأسعار وسعر الصرف والتجارة الخارجية).

تحقيق الاستقرار (سياسات ادارة الطلب الكلى).

اعادة هيكلة (وخلق) المؤسسات والأسواق اللازمة لتدعيم نظـــام آليـــات السوق (نظام ضريبى - بنك مركـــزى - الخصخصـــة - التشـــريعات الخاصة بمنع الاحتكار).

وفى هذا السياق أشار Camdessus (1994, pp. 2 - 9) الـــى أن هناك دول حققت نتائج جيدة فى مجال كل مـــن الاســـتقرار والاصـــلاح الهيكلى (كرواتيا والتشيك وأستونيا والمجر وليتوانيا وبولندا وســـلوفينيا)، ودول حققت تقدما ملحوظا فى مجال التحرير وبعض التقدم فـــى مجـــال الاستقرار، ولكنها فشلت فـــى مجـــال الاصلاحـــات الهيكليـــة (بلغاريـــا وكازخستان ويوغسلافيا ومقدونيا ومولدوفيا ورومانيا وروسيا)، وأخـــيرا دول لم تحقق تقدم ملموس فى المجالات الثلاثـــة (أوكرانيـــا وبلاروســـيا وأوزبكستان وأرمينيا وجورجيا).

٩/٩ الخلاصة :

كان الهدف الأساسى من هذا الفصل هو تناول الدراسات المتاحـــة حول برامج الاستقرار الاقتصادى وميزان المدفوعات فى الدول الناميـــة، وذلك من منظور تقييم هذه الدراسات، ووضعها فى اطار تحليلى يســـهل من عملية تغطية الموضوع، واستنباط بعض النتائج الأساسية. ومن أهـــم هذه النتائج ما يلى:

(١) هناك اتفاق فى الدراسات المتاحـــة علـــى أن برامـــج الاســـتقرار الاقتصادى التى تهدف الى تحسين وضع ميزان المدفوعـــات وتخفيـــض معدل التضخم، هى ضرورة لتحقيق النمو المستمر فى الـــدول الناميـــة.

وعلى هذا فان السياسات الاقتصادية الكلية (وهى سياسات ادارة الطلب الكلى وسياسات سعر الصرف) فى هذه الدول يجب أن تصمم وتنفذ بما يضمن ذلك فى الأجلين القصير والطويل. الا أنه لا يوجد اتفاق على أن هذه السياسات سوف تحقق النمو. وبالتالى يصح الأخذ بها على أنها شرط ضرورى ولكنه ليس كافيا لتحقيق النمو. فالنمو فى الدول النامية له أبعاد هيكلية، وبالتالى فان الشرط الكافى -بجانب الاستقرار- لضمان تحقيقه واستمراره هو أن يقترن بسياسات الاستقرار اصلاحات هيكلية (سياسات اقتصادية على المستوى الجزئى تهتم بالتغلب على الاختلالات السعرية التى تشوه عملية تخصيص واستغلال الموارد المحلية).

(٢) أن الاستقرار الاقتصادى فى الدول النامية ليس خيارا، والاصلاح الهيكلى ليس خيارا آخر. وانما هما مكونان لعملية واحدة وهى التكيف. وقد يسبق أحدهما الآخر، وقد يتم الاكتفاء بأحدهما. كل هذا يعتمد على الحالات الفردية للدول وتوجهات صانع القرار الاقتصادى بها.

(٣) توجد العديد من مناهج التقييم، والتى يصح الأخذ بها جميعا لتقييم برامج الاستقرار الاقتصادى والاصلاح الهيكلى. وعلى هذا فان استعراض هذه المناهج يؤكد على صحة اقتراح Killick (1995) بأن يتم استخدام ما أسماه قائمة المعلومات، أو استخدام أكثر من منهج تقييم فى نفس الوقت، طالما أن كل منها يعطى معلومات تختلف عن المناهج الأخرى.

(٤) بصفة عامة، تلجأ الدول النامية الى تصميم وتنفيذ برامج الاستقرار وطلب معونة المنظمات الدولية، بعد أن تحدث الأزمة (عجز كبير فى ميزان المدفوعات وتدهور وضع الاحتياطيات الدولية وارتفاع معدل التضخم). أى أن استجابة صانع القرار فى هذه الدول لمظاهر عدم الاستقرار، عادة ما تكون بطيئة.

(٥) تشير الدلائل التطبيقية الى أن برامج التكيف الهيكلى (والتى تشتمل على كل من الاستقرار والاصلاح الهيكلى) غالبا ما يكون لها أثار موجبة على وضع ميزان المدفوعات، ولكنها تحدث تأثيرا هامشيا على معدل التضخم المحلى، وتأثيرها على معدل النمو غير واضح أو معاكس Adverse.

(٦) هناك العديد من الجوانب التى يصح القول بأنها مازالت مهملة -أو لم تلق الاهتمام الكافى- فى الدراسات النظرية والتطبيقية حول الموضوع:

أ - مازال عدد الدراسات التطبيقية الرائدة فى مجال تقييم برامج الاستقرار والاصلاح الهيكلى محدودا، بالرغم من توافر كم كبير من الدراسات التى أطلقنا عليها الدراسات المشتقة، أو التى تتناول حالات فردية، أو تمثل تكرارا. وفى هذا المجال تمثل أخطاء القياس وتوصيف النماذج أهم المشكلات التى تواجه الدراسين فى هذا المجال.

ب - تتضمن برامج الاستقرار والاصلاح الهيكلى مجموعة من السياسات الاقتصادية، وبالتالى فهى تلتصق الى حد كبير بصانع السياسة

الاقتصادية. وعلى هذا يعد الاقتصاد السياسى لهذه البرامج من المجـالات التى يجب أن يكون لها حضور بارز فى الأدب الاقتصادى. الا أن هـذا الفصل أظهرت أن الاقتصـاد السياسـى لـبرامج التكيـف (الاسـتقرار والاصلاح الهيكلى) مازال من المجالات المهملة. الاستثناء الوحيـد هـو دراسـتين علـى جـانب كبـير مـن الأهميـة (Krueger 1993 and Williamson 1994). وفى هذا المجال هناك عدد من الأسـئلة تحتـاج للاجابة منها: متى تكون استجابة صانع القرار لبوادر عـدم الاسـتقرار سريعة؟ كيف يمكن تعويض الخاسرين، وضمان حصول كل فرد على ما يستحق من مكاسب أو خسائر التكيف؟ ولماذ لا يشـارك الاقتصـاديون والناخبون ووسائل الاعلام والجماعات المنظمـة الأخـرى فـى صنـع السياسات الاقتصادية؟.

ج – من خلال استعراض الدراسات المتاحة تتفق هذا الفصل مـع Killick (1995) فى أن الدليل التطبيقى القاطع على نجاح أو عدم نجـاح برامج الاستقرار والاصلاح الهيكلى لم يكتمل بعد. لا شك أن هناك اجماع على تحسن وضع ميزان المدفوعات، وبعض التحسن الخـاص بمعـدل التضخم، ولكن ليس هناك ما يدعم النتائج حول النمو.

(٧) وفى النهاية يظل الموضوع فى حاجة الى دراسات عديدة، تسـتخدم مناهج تقييم أكثر دقة، وبيانات أكثر تفصيلا. ولابد أن يكون من ضمـن توجهات هذه الدراسات، دور صندوق النقد الدولى. فهذا الدور كما تظهره الدراسات الحالية، غير متفق عليه تماما، ومازال الأمر يخضع للأحكـام الشخصية والأيدولوجيات المختلفة. فهل مـن الصحيـح قبـول مقولـة

(Feldstein(1998 بأن يتحول صندوق النقد الدولى الى مؤسسة داعمـــة، بدلا من وظيفته الآن كمؤسسة تحمى مصالح الدائنين، عن طريق فـــرض سياسات انكماشية، وتغييرات مؤسسية وتشريعية موالية؟.

قائمـة المراجــــع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

أنتونى أنيت و ألبرت جيجر (٢٠٠٤)، "أوروبا تسعى إلى ضبط المالية العامة"، مجلة التمويل والتنمية، يونيه.

ابراهيم العيسوى (١٩٩٢) "تحرير الاقتصاد ودور الدولة فى تحقيق التنمية فى الوطن العربى، سلسلة كتيبات المحاضرات العامة ٣، المعهد العربى للتخطيط: الكويت.

رمزى زكى (١٩٧٧) "مدى فعالية سياسة تخفيض العملة فى علاج العجز بموازين المدفوعات للبلدان النامية"، مذكرة داخلية رقم ٥٧٠، معهد التخطيط القومى: القاهرة.

محمد غرس الدين (١٩٩٥) "محددات الاستهلاك الخاص فى مصر"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وادارة الأعمال، جامعة حلوان، السنة التاسعة، العدد الأول.

معهد التخطيط القومى (١٩٩٢) "السياسة النقدية فى مصر خلال الثمانينيات: المرحلة الأولى ميكانيكية وفعالية السياسة النقدية فى الجانب المالى فى الاقتصاد المصرى"، سلسلة عدد ٧٦ (سبتمبر).

مانموهان س. كومار (٢٠٠٣)، "هل الانكماش هو الخطر الجديد"، مجلة التمويل والتنمية، يونيه.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية:

Agnor, P. (1991), "Output, Devaluation, and the Real Exchange Rate in Developing Countries", ***Weltwirtschaftliches Archiv***, No.127, (pp.18-41).

Barro, R. (1991), "Economic Growth in a Cross-Section of Countries", ***Quarterly Journal of Economics***, 106, (pp.407-444).

Auerbach, A & Laurence J. K (1995), **Macroeconomics: An Integrated Approach**, South- Western College Publishing, (pp.308-339).

Deaton, A. (1992), "*Understanding Consumption*", CLARENDON PRESS, Oxford University Press (New York).

Fischer, S., and Easterly, W. (1990), "The Economic of the Government Budget Constraint, ***The World Bank Economic Observer 5***, (pp.127-142)

Frenkel, J., and Johnson, H. (1976), "***The Monetary Approach to the Balance of Payments***", London: Allen and Unwin.

Ghars E-Din, M.A. (1994), " Government Policy and Private Investment in Egypt (1952-1990)", ***Journal of Business studies***, vol. 8, no 3, Faculty of Commerce, Helwan University, pp.7-33.

Ghura, D. (1995) "Effects of Macro-economic Policies on Income Growth, Inflation, and Output Growth in Sub-Saharan Africa", ***Journal of Policy Modeling***", vol. 17, No.4, (pp.367-394).

Gordan, R (1990), **Macroeconomics,** Fifth Edition, Scott, Foresman/ Little, Brown Higher Education, (pp.212-243).

Inter-Arab Investment Guarantee Corporation (1996), "*Structural Adjustment and Investment in the Arab World*", Kuwait.

International Monetary Fund, (1977), "***The Monetary Approach to the Balance of Payments***", Washington D.C.

International Monetary Fund, (1987), "Theoretical Aspects of the Design of Fund-Supported

Adjustment Programs", /*Occasional Paper No. 55.*

Kandil, M. (1995), "On the Role of Macro-economic Policies in the Middle East" ***International Conference on: Economic Policy Evaluation Models in Theory and Practice***", The Arab Planning Institute.

Khan, M. S., and Knight, M. D. (1985), "Fund Supported Adjustment Programs and Economic Growth", *IMF Occasional Paper, No. 41*.

Agenor, P. (**1991**) , "Output, Devaluation and the Real Exchange Rate in Developing Countries", **Weltwirtschaftliches Arvhiv**, vol. 127, No. 1, pp. 18-41.

Aghevli, B. and M. Khan (**1977**), "Inflationary Finance and Dynamics of Inflation: Indonesia 1951-1971", **American Economic Review**, vol. 67, pp. 390-403.

Alexander, S. (**1951**), "Devaluation versus Import Restrictions as an Instrument for Improving Foreign Trade Balance", **IMF Staff Papers**, 3, pp. 379-396.

Alexander, W., T. Balino and C. Enoch (**1995**), "**The Adoption of Indirect Instruments of Monetary Policy**", IMF Occasional Papers, No. 126.

Arora, V. and M. Kumar (**1994**), "**Trade Reform and Inflation Stabilization**", IMF Working Paper, No. 130, IMF, Washington, D.C.

Benjamin, C. (**1990**), "Devaluation and Credibility in Structural Adjustment Policy", **Journal of Policy Modeling**, vol. 12, No. 4, pp. 659-669.

Beveridge, W. and M. kelly (**1980**), "Fiscal Content of Financial Programs Supported by Stand-by Arrangements in the Upper Credit Trances 1969-1978", **IMF Staff papers**, 27, pp. 205-249.

Bird, G. (**1995**), "**IMF Lending to Developing Countries: Issues and Evidence**", Routledge: London.

Bird, G. (**1997**), "External Financing and Balance of Payments Adjustment in Developing Countries: Getting a Better Policy Mix", **World development**, vo. 25, No. 9, pp. 1409-1420.

Blanchard, O., R. Dornbusch, P. Krugman, R. Layard, and L. Summers (**1991**), "Reform in Eastern Europe", The MIT Press, Cambridge,Massachusetts.

Bleaney, M. (**1996**), "Macroeconomic Stability, Investment and Growth in Developing Countries", **Journal of Development Economics**, vol. 48, pp. 461-477.

Blejer, M. and S. Marko (**1997**), "**Macroeconomic Stabilization in Transition Economies**", Cambridge University Press, Cambridge: UK.

Bruno, M. (**1988**), "**Inflation Stabilization: the Experience of Israel,Argentina,Brazil, Bolivia, and Mexico**", Cambridge: the MIT press.

Bruno, M., S. Fischer, E. Helpman and N. Liviatan (**1991**) "**lessons from Economic Stabilization and its Aftermath**", Cambridge, MA: the MIT Press.

Buffie, E. (**1990**), "Economic Policy Debt in Mexico", in J. Sachs (ed.) "**Developing Country Debt**

and Economic Performance, volume 2", University of Chicago Press: Chicago.

Calvo, G. and F. Corricelli (**1992**), "Stagflationary Effects of Stabilization Programs in Reforming Socialist Countries", World Bank Economic Review, Vol. 6, No.1, World Bank, Washington D.C.

Camdessus, M. (**1994**), "Supporting Transition in Central and Eastern Europe: An Assessment and Lessons from the IMF's Five Years' Experience", Second Annual Francisco Fern, Madrid.

Camdessus, R. (**1998**), "The Role of the IMF: Past, Present and Future", The Annual Meeting of the Bretton Woods Committee, Washington, D.C.

Cavallo, D. and J. Cottani (**1997**), "Argentina's Convertibility Plan and the IMF", American Economic Review, vol. 87, No. 2, pp. 17-22.

Conway, P. (**1994**), "IMF Lending Programs: Participation and Impact",Journal of Development Economics, vol. 54, pp. 365-391.

Cornelius, P. (**1987**), "The Demand for IMF Credits by Sub-Saharan African Countries", **Economic letters**, 23, pp. 99-102.

Davis, J. (**1980**), "**The Economic Effects if Windfall Gains in Export Earnings: 1975-1978**", IMF Unpublished Memo.

Dell, S. (**1982**), "Stabilization: The Political Economy of Over-Kill", **World Development**, vol. 10, pp. 597-612.

Diaz-Alejandro, C. (**1965**), "**Exchange Rate Devaluation in a Semi Industrialized Economy: The Experience of Argentina 1955- 1961**", MIT Press.

Diaz-Alejandro, C. (**1984**), "IMF Condtionality: What Kind?", **PIDE Tidings** (Islamabad), No. 4, pp.7-9.

Donovan, D. (**1981**), "Real Responses Associated with Exchange Rate Action in Selected Upper Credit Tranche Stabilization Programs",**IMF Staff Papers**, No. 28, pp. 698-727.

Dornbusch, R. **(1992),** "Lessons from Experiences with High Inflation", **World Bank Economic Review,** Vol. 6, No.1,World Bank, Washington D.C.

Dornbusch, R. **(1982)**, "Stabilization Policy in developing Countries: What Lessons Have We Learnt?", **World Development**, vol. 10,pp. 701-708.

Dornbusch, R. and S. Edwards **(1995)**, "**Reform, Recovery and Growth: Latin America and the Middle East**", Chicago: University of Chicago Press.

Doroodian, K. **(1985)**, "The Effectiveness of IMF Conditionality in Non-Oil Producing Developing Countries: An Empirical Verification", **Journal of Economic Development**, 10, pp. 53-65.

Doroodian, K. **(1993)**, "Macroeconomic Performance and Adjustemnt under Policies Commonly Supported by the International Monetary Fund", **Economic Development and Cultural Change**, pp. 849-864.

Doroodian, K. (**1993**), "Macroeconomic Performance and Adjustment Under Policies Commonly Supported by the International Monetary Fund", Economic Development and Cultural Change, pp. 849-864.

Dutton, D. (**1971**), "A Model of Self-Generating Inflation", Journal of Money, Credit and Banking, 3, pp. 245-262.

Edwards, S. (**1986**), "Are Devaluations Contractionary?", Review of Economics and Statistics, 68, pp. 501-508.

Edwards, S. (**1991**), "Real exchange Rates, Devaluation, and Adjustment", The MIT Press, Cambridge: Massachusetts.

Edwards, S. (**1993**), "Openness, Trade Liberalization, and Growth in Developing Countries", Journal of Economic literature, vol. XXXI, pp. 1358-1393.

Edwards, S. and J. Santaella (**1993**), "Devaluation Controversies in the Developing Countries: Lessons from the Bretton Woods Era", in M. Bordo and B. Eichengreen (eds), "A Retrospective on the Bretton

Woods System", University of Chicago Press: Chicago.

El-Badawi, I. (**1992**), "**World Bank Adjustment Lending and Economic Performance in Sub-Saharan Africa in the 1980's: A Comparison of Early Adjusters, late Adjusters, and Non Adjusters**", Policy Research Working Papers, WPS 1001,Washington, DC: World Bank.

El-Badawi, I. D. Ghura and G. Uwujaren (**1992**), "**World Bank Adjustment Lending and Economic Performance in Sub-Saharan Africa in the 1980's: A Comparison with other Low Income Countries",** Policy Research Working Papers, WPS 1000, Washington, DC: World Bank.

Epstein, E. (**1987**), "recent Stabilization Programs in Argentina: 1973-1986", **World Development**, August.

Feldstein, M. (**1998**), "Refocusing the IMF", **Foreign Affairs**, vol. 77, No. 3.

Fischer, S. (**1993**), "The Role of Macroeconomic Factors in Growth", **Journal of Monetary Economics**, vol. 32, pp. 485-512.

Fischer, S. (**1997**), "Applied economics in Action: IMF Programs", **American Economic Review**, vol. 87, No. 2, pp. 23-27.

Fischer, S. (**1998**), "In Defense of the IMF: Specialized Tools for Specialized Task", **Foreign Affairs**, vol. 77, No. 4, pp. 103-106.

Frenkel, J. and M. Khan (**1990**), "Adjustment Policies and Economic Development", **American Journal of Agricultural Economics**, vol. 72, pp. 815-820.

Fry, M. (**1982**), "Models of Financially Repressed Developing Economies", **World Development**, Vol. 10, pp. 731-750.

Gaidar, Y. (**1997**), "The IMF and Russia", **American Economic Review**, vol. 87, No. 2, pp. 13-16.

Ghars El-Din, M. (**1989**), "The Exchange Rate, Wages and Domestic Prices in Egypt", **L'Egypte Contemoraine**", January, pp. 16-35.

Goldstein, M. (**1974**), "The Effects of Exchange Rtae Changes on Wages and Prices in the UK: An Empirical Study", **IMF Staff papers**.

Goldstein, M. and P. Montiel (**1986**), "Evaluating Fund Stabilization Programs with Multicountry

Data: Some Methodological Pitfalls", **IMF Staff Papers**, vol. 33, pp. 304-344.

Green, C. and V. Murinde (**1993**), "The Potency of Stabilization Policy in Developing Economies: Kenya, Tanzania and Uganda", **Journal of Policy Modeling**, vol. 15, No. 4, pp. 427-462.

Gylfason, T. (**1987**), "Credit Policy and Economic Activity in Developing Countries with IMF Stabilization programs", **Princeton Studies in International Finance**, No. 60, Princeton: New Jersy.

Hadjimichael, M. et al. (**1994**), "**Effects of Macroeconomic Stability on Growth, Saving, and Investment in Sub-Saharan Africa: An Empirical Investigation**", IMF Working Paper No. 98, IMF: Washington D.C.

IMF (1987) "**Theoretical Aspects of the Design of Fund-Supported Adjustment Programs**", Occasional Paper 55, Washington DC: IMF.

Kamin, S. (**1993**), "Devaluation, Exchange Rate Controls, and Black Markets for Foreign Exchange in Developing Countries", **Journal of**

Development Economics, vol. 40, pp. 151-169.

Kelly, R. **(1982)**, "Fiscal Adjustment and Fund Supported Programs: 1971-1980", **IMF Staff Papers,** No. 29, pp. 561-602.

Khan, M. **(1990)**, "The Macroeconomic Effects of Fund-Supported Adjustment Programs", **IMF Staff Papers**, vol. 37, No. 2, pp. 195 -231.

Khan, M. , P. Montiel and N. U. Haque **(1991)**, "**Macreconomic Models for Adjustment in Developing Countries**", International Monetary Fund, Washington DC.

Khan, M. and M. Knight **(1983)**, "Determinants of the Current Account Balances of Non-Oil Developing Countries in the 1970's: AnEmpirical Analysis", **IMF Staff Papers**, 30, pp. 819-842.

Khan, M. and M. Knight **(1985)**, "**Fund-Supported Adjustment Programs and Economic Growth**", IMF Occasional Paper No. 41, IMF: Washington D.C.

Khan, M. and M. Knight (**1981**), "Stabilization Programs in Developing Countries: A Formal Framework", **IMF Staff Papers**, No. 28, pp.1-53.

Khan, M., P. Montiel, and N. Haque (**1991**), "**Macroeconomic Models** for Adjustment in Developing Countries", International Monetary Fund, Washington, D.C.

Kiguel, M. and N. Liviatan (**1991**), "The Inflation-Stabilization Cycles in Argentina and Brazil", in M. Bruno, S. Fischer, E. Helpman and N. Liviatan (eds) "**lessons from Economic Stabilization and its Aftermath**", Cambridge, MA: the MIT Press, pp. 191-232.

Kiguel, M. and N. Liviatan (**1995**), "Stopping Three Big Inflations: Argentina, Brazil and Peru", in R. Dornbusch and S. Edwards (eds), "**Reform, Recovery and Growth: Latin America and the Middle East**", Chicago: University of Chicago Press, pp. 369-408.

Killick ,T. and M. Sutton (**1984**), "Disequilibria, Financing, and Adjustment in Developing Countries", in T.

Killick (ed.), "Adjustment and Financing in Developing Countries: The Role of the International Monetary Fund", International Monetary Fund, Washington, D.C.

Killick, T. (**1995**), "IMF Programmes in Developing Countries: Design and Impact", London: Routledge.

Knight M. and J. Santaella (**1997**), "Economic Determinants of IMF Financial Arrangements", Journal of Development Economics, vol. 54, pp. 405-436.

Krueger, A. (**1993**), "Political Economy of Policy Reform in Developing Countries", Cambridge, MA and London: The MIT Press.

Krugman, P. and L. Taylor (**1978**), "Contractionary Effects of Devaluation", Journal of International Economics, vol. 8, pp.445-456.

Laurens, P. and E. de la Piedra (**1998**), "Coordination of Monetary and Fiscal Policies", IMF Working Paper, No. 25.

Leensink, R. **(1996)**, "**Structural Adjustment in Sub-Saharan Africa**", Longman: London.

Little, I. , R. Cooper, W. Corden and S. Rajapatirana **(1993)**, "**Boom, Crisis and Adjustment**", Oxford University Press for the World Bank: Washington.

Loxley, J. **(1984)**, "**The IMF and the Poorest Countries**", North-South Institute, Ottawa: Canda.

Moskoff, W. and N. Nazmi **(1992)**, "Economic Stabilization in the Former Soviet Union: Lessons from Argentina and Brazil", **Comparative Economic Studies**, vol. 34, No. 2, pp. 67-81.

Mosley, P. and J. Harrigan and J. Toye **(1991)**, "**Aid and power: The World Bank and Policy-based Lending", Volume 1: Analysis and Proposals"**, Routledge : London.

Mosley, P. and J. Weeks **(1993)**, "Has Recovery Begun? Africa's Adjustment in the 1980's: Revisited", **World Development**, 21, pp. 1583-1606.

Mankiw, N (2003), **Principles of Macroeconomics,** third edition, Thomson, South-Western, (pp.427-507).

Mussa, M. (**1997**), "IMF Surveillance", **The American Economic Review**, vol. 87, No. 2, pp. 28-31.

Nazmi, N. (**1997**), "Exchange Rate-Based Stabilization in Latin America", **World Development**, vol. 25, No. 4, pp. 519.535.

Ozatay, F. (**1997**), "Sustainability of Fiscal Deficits, Monetary Policy, and Inflation Stabilization: The Case of Turkey", **Journal of Policy Modeling**, vol. 19 No. 9, pp. 661-681.

Pastor, M. (**1987**), "The Effects of IMF Programs in the Third World: Debate and Evidence from Latin America", **World Development**, vol. 15, pp. 249-262.

Pentecost, E (2000), **Macroeconomics: An Open Economy Approach,** (pp.337-351).

Polak, J.J. (**1957**), "Monetary Analysis of Income Formation and Payments Problems", **IMF Staff Paper, 4**, pp. 1-50.

Polak, J.J. (**1991**), "The Changing Nature of IMF Conditionality", princeton Essays in International Finance, No. 184, Princeton: NJ.

Reichmann, T. and R. Stillson (**1978**), "Experience with Programs of Balance of Payments: Stand-by Arrangements in the Higher Tranches 1963-1972", **IMF Staff Papers**, 25, pp. 293-309.

Rodrigues, C. (**1982**), "The Argentine Stabilization Plan of December 20th", **World Development**, vol. 10, pp. 801-811.

Rodrik, D. (**1996**), "Understanding Economic Policy Reform", **Journal of Economic Literature**, vol. XXXIV, pp. 9-41.

Roemer, M., and S. Radelet (**1991**), "**Macroeconomic Reform in Developing Countries**", in D.W. Perkins and M. Roemer (eds)"Reforming Economic Sysytems in Developing Countries", Cambridge, M.A: Harvard University Press, pp. 56-80.

Rogers, J. (**1992**), "The Currency Substitution Hypothesis and Relative Money Demand in Mexico and Canda", **Journal of Money, Credit and Banking**, vol. 24, pp. 300-318.

Rogers, J. and P. Wang (**1995**), "Output, Inflation and Stabilization in a Small Open Economy: Evidence From Mexico", **Journal of**

Development Economics, vol. 46, pp. 271-293.

Santaella, J. (1995), "Four Decades of Fund Arrangements: macroeconomic Stylized Facts Before the Adjustment Programs",IMF Working Paper No. 74, IMF: Washington, D.C.

Schadler, S., F. Rozwadowski, S. Tiwari, and D. Robinson (1993), "Economic Adjustment in Low-Income Countries: Experience Under the Enhanced Structural Adjustment Facility", IMF Occasional Paper No. 106, Washington, DC: IMF.

Stewart, F. (1995), "Adjustment and Poverty: Options and Choices", Priorities for Development Economics Series, London and New York: Routledge.

Subramanian, A. (1997), "The Egyptian Stabilization Experience: An Analytical Retrospective", IMF Working Paper, No. 105.

Sweder Van Wijnbergen (1982), "Stagflationary Effects of Monetary Stabilization Policies: A Quantitative Analysis of South Korea",

Journal of Development Economics, vol. 10, pp. 133-169.

Talvi, E (**1995**), "Fiscal Policy and the Business Cycle Associated with the Exchange Rate-Based Stabilization: Evidence from Uruguay's 1978 and 1991 Programs", Working Paper Series, No. 313, Washington: Inter-American Development Bank.

Talvi, E. (**1997**), "Exchange Rate-Based Stabilization with Endogenous Fiscal Response", Journal of Development Economics, vol. 54, pp. 59-75.

Talyor, I. (**1983**), "Structuralist Macroeconomics: Applicable Models for the Third World", Basic Books.

Tanzi, V. (**1978**), "Inflation, Real Tax Revenue and the Case for Inflationary Finance", IMF Staff Papers, 25, pp. 417-451.

Tanzi, V. (**1990**), "Fiscal Issues in Adjustment Programs in Developing Countries", Development Studies Working Papers, No. 26 (Turin/Oxford: Centro Studi Luca d'Agliano/Queen Elizabeth House).

Tarp, F. (1993) "Stabilization and Structural Adjustment: Macro economic Frameworks for Analyzing the Crisis in Sub-Saharan Africa". London: Routledge.

Taylor, L. (1997), "The Revival of the Liberal Greed: the IMF and the World Bank in a Globalized Economy", World Development, vol. 25, No. 2, pp. 145-152.

Ter-Minassian T. and G. Schwarts (1997), "The Role of Fiscal Policy in Sustainable Stabilization: Evidence from Latin America", IMF Working Papers, No. 94.

Thirwall, A. (1982), "Balance of payments Theory and the United Kingdom Experience", The Macmillan Press LTD: London.

Uribe, M. (1997), "Exchange-Rate-Based Inflation Stabilization: The Initial Real Effects of Credible Plans", Journal of Monetary Economics, vol. 39, pp. 197-221.

Willamson, J. (1994), "The Political Economy of Policy Reform", Washington, DC: Institute for International Economics.

World Bank (1981), "Structural Adjustment Programs", Background Note for the Press (December 7).

World Bank (1993), "The East Asian Economic Miracle: Economic Growth and Public Policy", Oxford University Press: Oxford.

World Bank (1994), "Adjustment in Africa: Reforms, Results, and the Road Ahead", Oxford University Press: Oxford.

Zulu, J. and S. Nsouli (1985), "Adjustment Programs in Africa: The Recent Experience", IMF Occasional Paper No. 34, Washington,DC, IMF.

Joyce, J. (1992), "The Economic Characteristics of IMF Program countries", Economic Letters, vol. 38, pp. 237-242.

Lizondo, J. and P. Montiel (1989), "Contractionary Devaluation in Developing Countries: An Analytical Overview", IMF Staff Papers, vol. 36, No. 1, pp. 128-227.

قاموس المصطلحات

قاموس المصطلحات

يركز هذا الجزء من الكتاب على مجموعة من المصطلحات الاقتصادية المرتبطة بموضوع الكتاب، بحيث يمكن للقارئ الرجوع إليها إذا ما اختلط عليه الأمر فى أحد تلك المصطلحات. وراعينا فى ذلك وضع اسم المصطلح باللغتين العربية والإنجليزية، مع إيضاح مفهوم المصطلح باللغة العربية.

المصطلح	المفهوم
منحنى الطلب الكلى demand curve – aggregate	يوضح هذا المنحنى مقدار السلع والخدمات التى يرغب الأفراد فى القطاع العائلى و المشروعات والقطاع الحكومى فى شرائها عند مستويات أسعار مختلفة.
منحنى العرض الكلى supply curve – aggregate	يوضح هذا المنحنى مقدار السلع والخدمات التى يختارها قطاع الأعمال وبيعها عند مستويات أسعار مختلفة.
الدورة التجارية business cycle	تشير إلى التقلبات فى النشاط الاقتصادى مثل التوظف والإنتاج.
البنك المركزى central bank	الكيان المؤسسى الذى يتولى مراقبة النظام المصرفى وتنظيم المعروض النقدى فى الاقتصاد

المصطلح	المفهوم
الاقتصاد المغلق closed economy	هو الاقتصاد الذى لا يتعامل مع اقتصادات الدول الأخرى، أى لا توجد صادرات أو واردات.
الاقتصاد المفتوح open economy	هو الاقتصاد الذى يتعامل مع اقتصادات الدول الأخرى، أى هناك صادرات وواردات.
المساومة الجماعية collective bargaining	هو الأسلوب الذى تتبعه الاتحادات العمالية أو المشروعات عند الاتفاق على الشروط التى يتم الاتفاق عليها بشأن توظيف العمال.
الرقم القياسى لأسعار المستهلكين consumer price index (CPI)	هو مقياس للنفقة الكلية للسلع والخدمات التى تم شرائها بمعرفة المستهلكين.
الرقم القياسى لأسعار المنتجين producer price index	هو مقياس لنفقة سلة من السلع والخدمات التى تم شراؤها بمعرفة المنتجين.
فائض المستهلك consumer surplus	هو الفرق بين السعر الذى يرغب المشترى فى دفعه وما سيدفعه فعلاً عند الشراء.
فائض المنتج producer surplus	هو الفرق بين السعر الذى يحصل عليه البائع عند البيع وما كان ينوى أن يبيع عنده.

المفهوم	المصطلح
الانخفاض فى الاستثمار الناتج عن الاقتراض الحكومى	المزاحمة crowding out
هو الانحراف الحادث فى معدل البطالة عن مستواها الطبيعى.	البطالة الدورية cyclical unemployment
هو الانخفاض فى قيمة العملة المحلية مقاسة بمقدار معين من العملة الأجنبية التى يمكن شرائها.	انخفاض قيمة العملة depreciation
الوضع الذى عنده يمكن للمجتمع أن يحصل على أقصى ما يمكن أن يحصل عليه باستخدام موارده النادرة المتاحة لديه وبحوزته.	الكفاءة efficiency
تمثل الأجور عند مستوى أعلى من الوضع التوزانى، والتى يتم دفعها بواسطة أصحاب المشروعات بما يشجع العمال على زيادة إنتاجيتهم.	الأجور الكفء efficiency wages
مقياس لدرجة استجابة الكمية المطلوبة أو المعروضة لأحد محدداتهما (سعر، دخل ، تغير تكنولوجى.... وما إلى ذلك).	المرونة elasticity
هى تلك المؤسسات المالية التى من خلالها يقدم الأفراد مدخراتهم لتمويل احتياجات المشروعات.	الأسواق المالية financial markets

المصطلح	المفهوم
مكمش الناتج المحلى الإجمالى Gross Domestic Product Deflator (GDP Deflator)	مقياس للمستوى العام للأسعار يتم حسابه كنسبة الناتج المحلى الإجمالى الاسمى إلى الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى مضروباً فى ١٠٠.
الناتج المحلى الإجمالى Gross Domestic Product	هو القيمة السوقية لكل السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل دولة ما فى فترة زمنية معينة.
رأس المال البشرى human capital	يتمثل فى المعرفة والمهارات التى يكتسبها العمال من خلال التعليم والتدريب والخبرة.
التضخم inflation	الزيادة فى المستوى العام للأسعار فى اقتصاد ما وبصورة ذات طبيعة استمرارية.
معدل التضخم inflation rate	هو التغير النسبى فى الرقم القياسى للأسعار فى العام السابق مثلاً.
ضريبة التضخم inflation tax	عائد الحكومة الراجع لخلق النقود (زيادة المعروض النقدى).
السيولة liquidity	الشكل الذى يسهل تحويله إلى وسيط للتبادل داخل الاقتصاد.
الاقتصاد الكلى macroeconomics	هو الذى يدرس الظاهرة الاقتصادية شاملة التضخم، البطالة، والنمو الاقتصادى.

المفهوم	المصطلح
الوضع الذى يفشل فيه السوق فى تخصيص موارده بكفاءة.	فشل السوق market failure
هى القدرة الخاصة بمنتج ما أو مستهلك ما أو مجموعة من المستهلكين أو المنتجين فى التأثير على أسعار السوق.	القوة السوقية market power
هو النموذج الذى يستخدمه أغلب الاقتصاديون لتفسير التقلبات فى النشاط الاقتصادى فى الأجل القصير حول اتجاهه فى الأجل الطويل.	نموذج الطلب الكلى والعرض الكلى model of aggregate demand and aggregate supply
الوضع الذى عنده لا تؤثر التغيرات فى المعروض النقدى على المتغيرات الحقيقية.	حياد النقود monetary neutrality
تحديد المعروض النقدى بواسطة صناع السياسة فى البنك المركزى.	السياسة النقدية monetary policy
الانتقال الذى يحدث فى الطلب الكلى نتيجة اتباع سياسة مالية توسعية بما يؤدى إلى زيادة الدخل، ومن ثم زيادة الإنفاق الاستهلاكى.	أثر المضاعف effect multiplier
هو المعدل العادى للبطالة الذى يتقلب حول معدل البطالة فى السوق.	المعدل الطبيعى للبطالة natural rate of unemployment
هو ناتج السلع والخدمات مقدراً	الناتج المحلى الإجمالى الاسمى

المصطلح	المفهوم
nominal GDP	بالأسعار الجارية.
الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى real GDP	هو ناتج السلع والخدمات مقدراً بالأسعار الثابتة.
معدل الفائدة الاسمى nominal interest rate	هو معدل الفائدة بدون تصحيح بالنسبة لأثار التضخم.
معدل الفائدة الحقيقى real interest rate	هو معدل الفائدة المصحح بالنسبة لأثار التضخم.
نفقة الفرصة البديلة opportunity cost	هى ما يجب أن نتخلى عنه من أجل الحصول على شيء أخر.
منحنى فيلبس Phillips curve	هو المنحنى الذى يوضح العلاقة التبادلية بين التضخم والبطالة.
رأس المال المادى physical capital	يتمثل فى الرصيد من المعدات والمبانى التى يتم استخدامها لإنتاج سلع وخدمات.
منحنى إمكانيات الإنتاج production possibility frontier	يوضح التوليفات المختلفة للناتج التى يمكن أن ينتجها الاقتصاد باستخدام ما هو متاح من عناصر انتاج (عمل – رأس مال– أرض– تنظيم .... وما إلى ذلك)، وعند مستوى تكنولوجى معين.
الإنتاجية productivity	هى مقدار السلع والخدمات المنتجة من كل ساعة عمل مثلاً.

المصطلح	المفهوم
تعادل القوة الشرائية purchasing- power parity	تعنى معدلات الصرف التى عندها تكون وحدة واحدة من أى عملة قادرة على شراء نفس مقدار السلع والخدمات فى كل الدول.
معادلة كمية النقود quantity demanded	المعادلة M V = P Y حيث أن M كمية النقود، V سرعة دوران النقود، P مستوى الأسعار، Y الناتج. أى أن مقدار النقود مرجحة بعددمرات دورنها بين الأفراد فى المجتمع تعادل قيمة ما تم إنتاجه من سلع وخدمات.
المسار العشوائى random walk	يمثل مسار المتغير الذى يصعب التنبؤ بتغيره.
التوقعات الرشيدة rational expectations	تعنى الوضع الذى عنده تستخدم الأفراد المعلومات الموجودة بحوزتها شاملة المعلومات الخاصة بالسياسات الحكومية بالصورة المثلى عند التنبؤ بالمستقبل.
الانحسار recession	الفترة التى يحدث فيها انخفاض فى الدخول الحقيقية وارتفاع فى معدلات البطالة.
الركود التضخمى	الفترة التى خلالها ينخفض الناتج

المصطلح	المفهوم
stagflation	وترتفع الأسعار.
البطالة الهيكلية structural unemployment	هى البطالة التى تنتج بسبب وجـــود عدد من الوظائف المتاحة فى بعـض أسواق العمل غـــير كافيـة لتوفـير وظيفة لكل فرد يرغب فى ذلك.
نموذج تفضيل السيولة theory of liquidity preference	يشير هذا النموذج إلـــى أن معـدل الفائدة يتم تغيره بما يحقق التـــوازن بين الطلب على النقود والمعـــروض النقدى.
تأمين البطالة unemployment insurance	هو برنامج حكومى لحمايـة دخـول العمال بشكل جزئى عندما يصبحـون فى حالة بطالة.
معدل البطالة unemployment rate	نسبة قوة العمل التى لا تعمل.
صدمة العرض supply shock	الحدث الذى يعدل بشكل مباشر مـــن نفقات وأسعار المشروعات، ومن ثـم يتحـرك منحنـى العـرض الكلـى للاقتصاد، وبالتالي ينتقـل منحنـى فيلبس من موضعه لموضع أخر.
سرعة دوران النقود velocity of money	معدل انتقال النقود من يد فرد إلـــى أخر فى الاقتصاد.
اقتصاد الرفاهية welfare economics	هو الذى يدرس كيف يؤثر تخصيص

المفهوم	المصطلح
الموارد الاقتصادية المتاحة على الوضع الاقتصادى سواء بالنسبة للأفراد المستهلكين أو المنتجين أو قطاع الحكومة.	
هو السعر السائد لأى منتج سواء كان سلعة أو خدمة فى السوق العالمى لهذا المنتج.	السعر العالمى world price

رقم الإيداع
٣٢٤٥ / ٢٠٠٥

مطبعة الإسراء
ت : ٥٦٢٨٣٢٢
ت.ف : ٥٦٠٤٥٠٠